

العمل

AL AMAL

السنة الأربعون - العدد ٤٧١
أغسطس ٢٠٠٢

عدد خاص (٢)

اليوبيل الذهبي لثورة يوليو ١٩٥٢

■ ١٠ آلاف فرصة عمل بالعدد الجديد
من النشرة القومية للتوظيف

■ صرف ٥ مليارات جنيه ٣٦٣
ألف متضرر من حرب الخليج

من السد العالي.. إلى توشكى
وتواصل البناء من أجل الأجيال القادمة



الدروس المستفادة من ثورة
يوليو.. والرؤية المستقبلية

العمادى وراشد يتحدثان عن
إنجازات الثورة للعمال والفلاحين
فى ٥٠ عاما



مع العدد .. كتاب العمل
فيما يلي خلاصة القيمة
من أنشطة خلافاً للوطن
الذي نملكه

عز-الدخيلة

خبراء صناعة الصلب في الشرق الأوسط

إهداءات ٢٠٠٣

حمار السحاب
القاهرة

نتج مصانع حديد عز- الدخيلة :

• حديد تسليح بأقطار من ١٠مم إلى ٤٠مم وبأطوال من ٦م إلى ٢٤م
• مسطحات صلب بتخانات من ١مم إلى ١٢مم وبمعرض من ٩٠٠مم إلى ١٦٠٠مم
• لفائف تسليح بأقطار من ١٢مم إلى ١٣مم
• شبك حديدي جاهز (بمواصفات ومقاييس طبقاً لاحتياجات المشروعات)

نتج مصانع حديد عز- الدخيلة حديد تسليح ومسطحات صلب طبقاً للمواصفات المصرية والعالمية وكذلك المواصفات الخاصة التي تلبى احتياجات المشروعات المختلفة



عز-الدخيلة
المصنعة والمنتجة

إدارة المبيعات:

القاهرة، ٨ شارع عمرو - المهندسين - ج.م.ع - تليفون: ٣٠٤٩٣ (٠٢) - فاكس: ٥٨٨٧٢ (٠٢)
الإسكندرية: الدخيلة - ج.م.ع - تليفون: ٢٢٧٠ / ٣٠٨٢٣٠٠ (٠٣) - فاكس: ٣٠٨٣٩٩٣ (٠٣)

EZZ
INDUSTRIES
EGYPT



المهندس أحمد عبدالعزيز



الرئيس محمد حسنى مبارك



اللواء عبدالسلام المحجوب



الشركة الفنية للصناعات الهندسية مصانع أورچينال

تتقدم بخالص التهئة الى السيد اللواء عبدالسلام المحجوب محافظ الاسكندرية شعب الاسكندرية العظيم بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

في ظل القيادة الرشيدة للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك



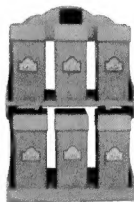
مصانع أورچينال

بضاعة
حاضرة

إحدى قلاع الصناعة المتخصصة
في تصنيع خام "بودرة البكالييت"
جميع الألوان

(الفيينول فورمالدهايد)
والتي يصنع منها جميع أنواع البكالييت
حقن - كبس - ترانسفير
كما يوجد لدينا بودرة بكالييت
خاصة لتصنيع تيل الضرامل

نحده على استعداد تام لتلبية طلبات السوق المحلي والتصدير
إنتاجنا مطابق للمواصفات القياسية العالمية



المصانع : ك ٢٢ طريق إسكندرية القاهرة الصحراوي . منطقة مرغم الصناعية

ت : ٤٧٠١٠٩٨ - ٤٧٠١٦٢٠ فاكس ٤٧٠٠١٥٥ / ٠٢ / محمول ١٠١٥١٤٥٨٣ .

E-mail: factoryoriginal@ hotmaiol .com

مع تقيات رئيس مجلس الإدارة
الحاج أحمد عبد العزيز



النقابة العامة للعاملين بصناعات البناء والأخشاب وصنع مواد البناء ولجانها النقابية

تشارك عمال وشعب مصر العظيم بالاحتفال
باليوميل الذهبي لثورة ٢٣ يوليو المجيدة

مجلس الإدارة وقيادات العمل النقابي باللجان النقابية والذين يمثلون نصف مليون
عامل وعاملة في صناعات التشييد والتعمير والإسكان وصناعات الأخشاب وصناعات
الأسمنت والحراريات والسيراميك والخزف والصيني والطوب الرملي والطيني ومواد
البناء وهيئة وشركات الطرق والكبارى وكل عمالنا الحرفيين والمهنيين من طوائف
المعمار من العمالة الغير منتظمة في كل بقعة من بقاع أرض الوطن بمصر المحروسة ..

يقدموه بخالص التعنئة

للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

وتحية إعزاز وتقدير للوزير النقابى

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

وللسيد الزميل

السيد محمد راشد رئيس اتحاد نقابات عمال مصر

وللسادة الزملاء رؤساء وأعضاء مجالس إدارات النقابات العامة الشقيقة

وكل عام ومصر وكل المصريين بخير

سيد طه حسن

رئيس مجلس إدارة النقابة العامة

وعضو مجلس الشورى





الشرق للتأمين

خدمة تأمينية متميزة

تتقدم بأخلص التهاني إلى الشعب المصري



اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة

وتقدم

مجموعة من وثائق التأمين التي تناسب كل الاحتياجات
وتلبي كافة الرغبات في تأمين الحياة والممتلكات والمسئوليات

مع تمنيات الشرق للتأمين
بمزيد من الرخاء لمصرنا الحبيبة

المركز الرئيسى : ١٥ شارع قصر النيل - القاهرة

تليفون : ٥٧٥٣٣٦٥ - ٥٧٥٣١٠٤

فاكس : ٥٧٥٣٣١٦ - ٥٧٥٦٩٧٤

البريد الإلكتروني E-Mail: Ins _ Chark @ Frcu. Eun. Eg

فى هذا العدد :

● تواصل "العمل" للعدد الثانى فى المساهمة فى الاحتفال بالعيد الخمسين لثورة يوليو المجيدة، وذلك بعرض لبعض إنجازات ثورة يوليو على مدى مسيرتها خلال خمسين عاما بدءا بعهد قائد الثورة ومفجرها جمال عبد الناصر ، مروراً بعهد الرئيس السادات ، ثم المرحلة الحالية التى يقود الثورة فيها الرئيس محمد حسنى مبارك .. ومن خلال استعراض لبعض هذه الإنجازات تبين التواصل لتحقيق أهداف الثورة التى هى أهداف شعب مصر ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ، فإن مصر استطاعت رغم كل التحديات أن تقيم أعظم سد فى عالمنا المعاصر وهو السد العالى ، وبذلك سيمه عمارك سياسية وعسكرية واقتصادية ، ونفس الامر مع اختلاف الظروف تقيم مصر حالياً المشروع المعلق فى جنوب مصر وهو مشروع توسكى ، الذى يدل التكاملى الطبيعي لمشروع السد العالى .. كذلك فإن التواصل مستمر منذ إعلان الثورة لمبادئها الستة وحتى الآن ، خاصة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعى ، وتوفير حياة كريمة للقاعدة العريضة من الشعب وهم العمال والفلاحون، وذلك تطبيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية.

● وكان خطاب الرئيس مبارك فى احتفالات العيد الخمسين لثورة يوليو ، معبراً كل التعبير عن مشاعر وأحاسيس شعب مصر ، باستثناء اللغة القليلة التى تحاول على امتداد خمسين عاماً تشويه أى إنجاز تصفه الثورة، بل إن البعض من هذه اللغة القليلة يحاول تقييد ثورة يوليو فى ضوء الظروف الحالية، وهو أمر لا ينسق مع منطق أو معرفة، ذلك أن الظروف التى انطلقت فيها ثورة يوليو ليلة الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ ، كانت مغايرة تماماً .. حيث كان يجهش على أنفاس شعب مصر ملك فاسد ويطانة مرتشية، وأحزاب متصارعة كل منها الحصول على أكبر مكاسب، وهذا ماوضحه الرئيس مبارك فى كلمته القيمة، والتى تم استعراضها فى كلمة التحرير تحت عنوان "الدروس المستفادة من ثورة يوليو .. والرؤية المستقبلية".

● وحتى نتأكد حقيقة ثورة يوليو وإنجازاتها العظيمة أمام أجيالنا الشابة، فإن "العمل" استعنت فى هذا العدد إلى شهادة قيادتين نقابيتين تلقى جميعاً كل الثقة فى أمانتهما ووعيهما وحرصهما على عرض الحقائق بأمانة وموضوعية ، وهما السيد/أحمد أحمد العمادى وزير القوى العاملة والهجرة والرئيس السابق للاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، والسيد/السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر حالياً ، ويكيل مجلس الشعب ، والاثنان أمد الله فى عمرهما شهداً-بوعي-مرحلة ما قبل الثورة، وتابعاً إنجازاتها مرحلة مرحلة، لذلك فإن شهادتهما على عصر الثورة لها أهميتها الكبيرة، كذلك فإن عدداً من قياداتنا النقابية والفكرية ، قدمت فى الأخرى شهادتها على عصر الثورة على مدى خمسين عاماً ، وكلها تؤكد أن الثورة بمبادئها العظيمة ستظل تتراس تهندي به الأجيال القادمة فى بنا مستقبل مصر.



العمل

مجلة متخصصة فى قضايا العمل والإنتاج والتنمية

رئيس مجلس الإدارة
أحمد العمادى

نائب رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير

السيد الطاهرى

سكرتير التحرير
يكتور سلامة

رئيس قسم التحقيقات الصحفية
عبد القادر حميدة

مجلس الإدارة

السيد راشد خالد طاهر
محمود دبور وحيد حماد
أحمد خلف الله د. عماد حسن
لبلى الحريزى د. محمد على عمران

قيمة الاشتراك السنوي
اثنا عشر جنيتها
شاملة مصاريف البريد
ترسل بشيك أو بحوالة
بريدية عادية باسم
السيد رئيس مجلس
إدارة مجلة العمل

تليفون : ٣٩١٩١٠٣ - ٣٩٦٠١٨٥

فاكس : ٣٩١٩٢٢١

تصدر عن

جمعية نشر الثقافة لوزارة القوى العاملة

١١٦ شارع محمد فريد

٤٢ شارع الجمهورية

القاهرة

ص.ب. ١٨٦٢

الرمز البريدى : ١١٥١١

إلى متى يظل الصمت الرسمي العربي .. أمام التجيز والتجدي الأمريكي الأعمى ؟؟

هل الى اختشوا ماتوا؟؟ وهل يمكن أن تتساوى الضحية بالقاتل ؟؟ وهل فقدت الدول الأوروبية والدول الكبرى كروسيا والصين واليابان إرادتها وأصبحت مجرد توابيع ممسوخة لأمريكا؟؟ وهل تحولت الأمم المتحدة ومجلس الأمن والأمن العام للأمم المتحدة إلى مجرد دمي تهبو بها أمريكا؟؟ ثم ماذا الفجر والعمر والاستخفاف بالعرب وبالعالم ، وذلك عندما تصر أمريكا على عدم إدانة الفارة الإجرامية التي قامت بها إسرائيل وبطائرة فانتم أمريكا لضرب أحد الأحياء السكنية في مدينة غزة ، واستشهد العشرات وأصيب المئات ، ودمرت العديد من المباني السكنية . . إلخ، وعندما تقدمت الدول العربية لمجلس الأمن بمشروع قرار إدانة إسرائيل بمطالبتها بالانسحاب من أراضي الضفة الغربية التي احتلتها مؤخراً وطبقاً للقرارات العديدة التي اتخذها مجلس الأمن مؤخراً في هذا الخصوص ، تهدد أمريكا باستخدام الفيتو مالم يتضمن القرار إدانة ليهض للمنظمات الفلسطينية التي تدافع عن أرضها ، أي أن أمريكا ترفض إدانة المجرمين ، وتطالب بمعاينة المناهضلين من أجل حرية بدعهم ، ولأسف مازالت الدول العربية الرسمية تطلق على أمريكا بأنها راعية السلام .. أي سلاماً؟؟

وهي في الواقع مجرمة السلام ، وداعمة للإجرام الإسرائيلي . . ولم يعد هناك من يقول ليهض كفى جنونا ، وكفى حقداً على العرب والإسلام . لكن للأسف الكل خائف ، والكل يعمل ألف حساب لقوة أمريكا ، ولأسف -أيضاً- أكتب هذا ظهر يوم الثامن والعشرين من يوليو ، ولم يكن مجلس الأمن قد حسم قراره بعد ، وإن كنت أتوقع أن تستخدم أمريكا حق الفيتو، كما حدث مراراً من قبل فقاما من إسرائيل ، و لذلك فإنه مطلوب من العرب اتخاذ إجراءات حامية كما يقال ، يكفى أن تقاطع دولاراتها ونسبتيها باليورو مؤقتاً، وتقاطع بضائعها مقاطعة جادة، ونهذه مصالحها المنتهضة في المنطقة، لأنها تخدم بنا ما تعلقه، وهي والثقة من أن الأنظمة العربية خاصة في الدول البترولية في خدمتها ، وتستمر على حماية مصالحها ، لكن لكل شيء نهاية ، ولابد من أن يأتي اليوم الذي تدفع فيه أمريكا قبل إسرائيل فواتير عديدة للعرب والمسلمين.

هذا من ناحية .. من ناحية أخرى فوجدت وأنا أتابع الزيارة المهمة التي قام بها الرئيس مبارك لكل من فرنسا وأسبانيا، أنهم مع حق الشعب الفلسطيني، ومع حق الشعب العراقي، لكن دون أن يخرجوا عن الخط الذي رسمته لهم أمريكا خاصة بالنسبة للعراق ، فنجد على سبيل المثال شريكاً وأزناً رئيس وزراء أسبانيا ، وأنان (سكرتير عام الأمم المتحدة)يطالبون العراق بالسماح أولاً للمفتشين عن أسلحة الدمار الشامل بالعودة العراق قبل مطالبة العراق بأى شيء ، وهو نفس موقف أمريكا التي تستعد لشن هجوم على العراق بهدف القضاء على نظام الرئيس صدام حسين ، وفي تصوري مهما فعلت العراق فإن أمريكا ستفرض العراق وستمرح في أراضيها دون اعتبار للعرب أو للعالم أجمع مادام الكل يعيش في أقدامها وإنني أتساءل . . هل هذه هي أهداف النظام الدولي الجديد والقلب الأوجده . . لعن الله العولة ، ولعن أمريكا وريبتها إسرائيل ، وبالطبع معها الذليل البريطاني التي كانت عظمي في يوم من الأيام ، ولعن كل المتخاذلين الخائفين في كل أنحاء العالم . . وإلى اللقاء.

س. ط

- كلمة التحرير .. الثربوس المستفاد من ثورة يوليو .. ٤٩-٤٧
- الرؤية المستقبلية..... ١٠-٨
- العماوى .. وخسبون عاما من الثورة..... ١٥-١٢
- بانوراما العمل..... ١٩-١٦
- ثورة يوليو وعمل مصر .. في حوار مع رئيس اتحاد عمال مصر..... ٢٤-٢٠
- القيادات النقابية تتحدث عن إنجازات الثورة ٢٧-٢٥
- الضباط الأحرار في الحكم .. سياسيات التغيير والبناء..... ٣٧-٢٨
- السؤال الذى فى اجابته يختلفون .. هل كانت ثورة يوليو ضد الديمقراطية؟..... ٣٥-٢٣
- الديمقراطية .. بين الاقتصاد والسياسة..... ٣٧-٣٦
- الجماهير .. ومنجزات ثورة يوليو..... ٣٩-٢٨
- الصناعة . . وشهود على ثلاثة عصور..... ٤٣-٤٠
- من القطاع العام إلى الخصخصة .. هل حققت الثورة
- الاحلام البسيطة للعمال؟..... ٤٦-٤٤
- الشباب بين التشغيل والبطالة..... ٤٩-٤٧
- زيارة على الطبيعة لـ" قرية إصلاح "..... ٥٢-٥٠
- التأمينات الاجتماعية وسيلة الثورة فى تطبيق العدالة الاجتماعية..... ٥٤-٥٣
- ثورة يوليو منارة تحرر للشعوب المقهورة..... ٥٧-٥٥
- نقابيات .. نزاع الفخار من لم تاريخ ثورة ٢٣ يوليو !! ٥٩-٥٨
- سياسة سلب الحقوق التأمينية ينبغى العدول عنها ٦١-٦٠
- التعديلات الجديدة لقوانين التأمينات الاجتماعية . . تصدر قريباً..... ٦٣-٦٢
- شىء من الاقتصاد . . يريدون العالم قرية واحدة بلا أسوار..... ٦٥-٦٤
- المناطق الاقتصادية الخاصة .. هل تنجح فى جذب استثمارات أجنبية جديدة؟..... ٦٨-٦٦
- اطلالة على المكتبة . . عبد الناصر وتحرير المشرق العربى..... ٧١-٧٠
- العمل من ٤٠ سنة..... ٧٣-٧٢
- أخبار النقابات..... ٧٥-٧٤



بقلم السيد الظاهري

الدروس المستفادة من ثورة يوليو.. والرؤية المستقبلية

التجاوزات والإدعاءات اللامسئولة . . من هنا تأتي الأهمية الكبيرة للحقائق التي تضمنتها خطاب الرئيس مبارك ، والذي أقتطف منه بعض الفقرات للدلالة على ذلك . . قال الرئيس مبارك :

ربما لا تعرف الأجيال الجديدة التي لم تشهد أوضاع مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، أن الأغلبية الساحقة من أبناء مصر كانت تعيش دون الكفاف ، لأن ثمانين في المائة من سكان ريف مصر كانوا من الأجراء المعدمين ، كما كانت الدولة في خدمة قفة محدودة من أصحاب المصالح ، وكانت الحياة السياسية ملهة فارغة يسك بخيوطها القصر والاحتلال الأجنبي ، أما الحياة السياسية فكانت مجرد إطار شكلي زائف بلا مضمون حقيقي ، وغابت أي مجهودات جادة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الهادفة لمواجهة مطالب الفئات المتزايدة من الشعب التي كانت لا تدق أبوابها .

في ظل هذه الأوضاع المتردية ، كان محتمل أن يصل النظام القديم إلى طريق مسدود ، وتتصدع أركانه ، ويبدأ مرحلة السقوط والانهار .

ولاشك أن ثورة يوليو جاءت لتسويجا للنضال طويل خاضه الشعب المصري ، دفاعا عن حقه في وطن مرفوع الرأس موفور الكرامة ، لا يجثم على صدره احتلال غاصب يشل إرادته الوطنية ، ولذا فلم يكن غريبا أن يتحقق للثورة منذ ساعاتها الأولى هذا التلاحم الرائع ، بين طلائع الثورة التي خرجت من صفوف القوات المسلحة وجماهير الشعب المصري ، وبهذا التلاحم بين الجيش والشعب ، استطاعت الثورة أن تغير وجه الحياة في مصر على نحو جذري ، وأن تخوض معاركها في الداخل والخارج كي تعيد للوطن استقلاله وكرامته ، وتعيد للأغلبية الساحقة حقوقها المهدرة .

فقد كان الخلاص من السيطرة الأجنبية وتحقيق الاستقلال ، وتأميم شركة قناة السويس ، والإصلاح الزراعي ، وتصنيع مصر ، أهدافا كبرى يتطلع لها النضال المصري على طول تاريخه الحديث ، ثم جاءت ثورة يوليو البيضاء كي تصوغ من هذه الأهداف برنامج عمل وطني التزم بتطبيقه ، وخاضت من أجله معاركها المتتالية في الداخل والخارج .

ومن هنا ، فإن الذين يحاكسون ثورة يوليو بمعايير اليوم يقعون في خطأ جسيم حين يتأسسون أنها واجهت ظروفًا داخلية

لا جدال أن إحياء ذكرى ثورة يوليو بالصورة التي تحققت بمناسبة عيدها الخمسين ، قد حققت أبعادا مهمة للغاية ، يأتي في مقدمة هذه الأبعاد ، التذكير بإنجازات الثورة على مدى خمسين عاما ، وهي بالفعل إنجازات عديدة وضخمة وخطيرة ، ترتب على معظمها تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية عظيمة ، لاسملا لذكرها في هذه العجالة ، ذلك أن مجلة العمل في عددها السابق وفي عددها الحالي ، حاولت قدر المستطاع إلقاء الضوء على بعض هذه الإنجازات دون أن تحصر أو تتناول كثيرا من هذه الإنجازات ، وربما حاول كل من السيد أحمد أحمد العمادي وزير القوي العاملة والهجرة والسيد/ السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووكيل مجلس الشعب ، حوالا كل من زاوية خاصة كشاهد على العصر ، تناول بعض هذه والإنجازات خاصة ما يتعلق منها بطرق العمل والعمال ، ورغم ضيق المساحة المتاحة ، إلا أنهما عبرا بموضوعية وصدق وأمانة عن عظمة ثورة وثوار يوليو الشرفاء ، ثم كانت الكلمة الصادقة والمعبرة التي ألقاها الرئيس مبارك في الثاني والعشرين من يوليو في الاحتفال بالعيد الخمسين لثورة الثالث والعشرين من يوليو خير معبر عن نبض جماهير مصر بل والأمة العربية في ثورتها المجيدة ، وهو ما سأحاول أن أتناول جانبها منها في هذا المقال .

وأعود إلى تناول بعض الأبعاد الأخرى التي حققها احتفال مصر بالعيد الخمسين للثورة ، وزعيمها جمال عبد الناصر ، فكثر من أبناء مصر خاصة شبابها ، لم يدركوا الثورة ، ولم يعيشوا الفترة التي سبقتها ، والظروف التي أدت بعدد من طلائع جيش مصر أن يثوروا على الأوضاع الظالمة التي كانت سائدة في عصر ما قبل الثورة ، وللأسف فإن الإعلام لم يرق بواجبه تماما تجاه هذه الأجيال ، فيما يتعلق بالتعريف والإعلام بمبادئ الثورة الستة أو بالأسباب التي أدت إلى انطلاقها ، أو التعريف بالأوضاع الفاسدة التي كانت قائمة في مصر في عهد الملكية والأحزاب المتصارعة ، وغير ذلك الكثير ، ولذلك فإن الكلمة أو الخطاب المهم الذي ألقاه الرئيس مبارك في هذه المناسبة ، ورغم إيجازه فإنه أوضح بكل صدق وأمانة ما عجزت أجهزتنا الإعلامية القيام بها ، وكان ذلك سببا في أن بعض أعداء الثورة اتخذ من هذا الصمت الإعلامي مبررا للهجوم على الثورة وبسوزها مستغلا غيبة الإعلام الرسمي للرد على بعض هذه

من التجارب المتعاقبة، ورصد الظواهر والتحديات المتغيرة، والبناء على كل مرحلة على ماتم إنجازها في الماضي والإضافة إليه، وهكذا بدأ الرئيس السادات عملية إصلاح سياسي واقتصادي تستهدف إقامة نظام حزبي متعدد الجوانب وصافى حرة، كما قاد مسيرة الانفتاح الاقتصادي، وفتح الطريق أمام مشاركة القطاع الخاص في إنتاج السلع والخدمات، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتصلة.

وسيطل التاريخ بذكر للرئيس السادات أنه قاد البلاد في حرب أكتوبر المجيد، رغم كل الظروف الدولية المعاكسة التي كانت قائمة حينئذ، ليعيد للأمة ثقته بنفسها، وفخارها بجيشها، ويفتح الطريق إلى السلام العادل والشامل، وإلى استعادة مصر لسيادتها على أرضها كاملة غير منقوصة.

وقال الرئيس مبارك:

إننا ننظر إلى واقعنا الراهن باعتباره حلقة من حلقات هذا التاريخ المتصل، لحصل الأهداف العليا في قلوبنا، ونصر على أن تبقى مصر المستقلة موفورة الكرامة، قادرة على إسعاد أبنائها والحفاظ على ثوابت جريتها الوطنية والتزاماتها القومية، مدركين لمتغيرات العصر المتسارعة، وشواغله الجديدة، لأن مصر-بموقعها الجغرافي المتميز ودورها الإقليمي الرائد-لا تستطيع أن تعزل نفسها عن متغيرات العالم، أو تغلق الأبواب على نفسها.

كان علينا أن نحرص على تعميق المسار الديمقراطي وتعزيز حرية الفرد والمجتمع، اتصالا مع جهد سبق، واستجابة لإيماننا العميق بحق الشعب المصري في التمتع بديموقراطية صحيحة، وبحياة حزبية سليمة، وبجبهة داخلية قوية متماسكة، تحمي مسيرته وتضمن نضاله المشرع، وتهدى حركته الدائبة في الداخل والخارج، وتعزز دوره المهم على الساحات القومية والإقليمية والدولية.

وكان علينا أن نعيد بناء الاقتصاد الوطني على أسس تتفق مع الاتجاه الدولي نحو العولمة، وتتصحم من مفاهيم الانفتاح الاقتصادي، بحيث يصبح انفتاحا إنتاجيا يعود بالخير على كل أبناء مصر، ويضاعف قدرة منتجنا على خوض معركة المنافسة في الأسواق الخارجية، ويرتقي بجودة السلع والخدمات التي يقدمها، وقد أخرجنا في هذا المقام إنجازات ملموسة حسنت من أداء الاقتصاد المصري، وفألم أن تشهد الفترة القادمة مزيدا من الإصلاح والنهوض، رغم تزايد المشاكل والظروف المعاكسة التي تسببت فيها أحداث وتطورات دولية غير مواتية.

وبعد أن تمكننا من استعادة كل حبة رمل من تراب الوطن المغدي، أزدادت قدرتنا على مواصلة الجهود التي نبذلها بهدف استكمال حلقات السلام الشامل والعادل، والتغلب على العقبات التي ظهرت في طريقه، وتمكين الشعوب الشقيقة من استعادة أراضيها التي احتلت منذ الخامس من يونيو ١٩٦٧، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهضبة الجولان السوري والجانب اللبناني، وتمكين الشعب الفلسطيني الشقيق من الذود عن حقوقه المغتصبة، وأولها حقه في تقرير مصيره وتحرير أراضيه المحتلة وإقامة دولته المستقلة.

واختتم الرئيس مبارك كلمته قائلا:

إن النهضة الشاملة التي تقودها مصر الآن والمجتمع الأيمن الذي نعيشه، مآكان يمكن أن يقوم لولا جهود سبقتها، جعلت التنمية المتواصلة على رأس أولويات أي حكم وطني، وجعلت مصالح الأغلبية الساحقة من الشعب أساسا لشرعية الحكم ومسئوليته.

وعهدنا معا أن نواصل الجهد بكل عزم وإصرار، تعميقا للمسار الديمقراطي وترسيخا لمبدأ حكم الشعب، وحرصا على توزيع

صعبة وقامت في ظل تحديات ومتغيرات إقليمية وعالمية تعين عليها مواجهتها والتعامل معها كي تحافظ على استقلال قراراتها الوطني، بعيدا عن اعتبارات الحرب الباردة، وسياسات الأحلاف، وصراعات القوى الكبرى.

وبرغم هذه الظروف الشائكة والتحديات المتزايدة، حافظت ثورة يوليو على روحها الوطنية الأصيلة، وقدمت لشعبها إنجازات ضخمة عديدة، كما أحدثت تحولا عميقا في تاريخ مصر، أنهى مرحلة وفتح الطريق أمام مرحلة جديدة، زادت من قدرة الوطن على مواصلة مسيرة البناء والتقدم.

وشأنها في هذا شأن كل عمل إنساني، كان طبيعيا أن تقع الثورة في بعض الأخطاء وهي تخوض معاركها المتتالية في الداخل والخارج، غير أن تلك الأخطاء لا يمكن أن تصحب عن عيبنا الإنجازات الكبرى التي حققتها، والتي ستظل تشكل مشرقة من تاريخ مصر الحديث، ولو كره الحاقدون والمشككون.

وكان طبيعيا أن تمتد تأثيرات يوليو-بعد انتصارها العظيم على العدوان الثلاثي-إلى الوطن العربي على امتداده، بل وإلى العالم الثالث كله، الذي كان يخوض نضالا شجاعا ضد قوى الاستعمار والعنصرية، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن خريطة العالم قد تغيرت بعد ثورة يوليو، حيث ارتفعت رايات الحرية والاستقلال فوق معظم الدول العربية والإفريقية، وشهد العالم انتصار موجة الاستعمار القديم ومولد كتلتان ضخمة لدول العالم الثالث، اتاحت لها أن تسيطر على مقدراتها وثرواتها الطبيعية، وتتجه إلى تسمية ثروتها البشرية وتعيينها بما يتناسب مع التحديات المتزايدة المتعددة.

ويسعدني أن أرحب معكم اليوم بالأخ العقيد معمر القذافي، قائد الثورة الليبية المجيدة في الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩، التي استلهمت روح الثورة من ثورة ٢٣ يوليو، والتي ربطتها بها أقوى الروابط القانصة على رؤية واحدة للسعي العربي نحو التخلص من الاستعمار، وإعلاء شأن القومية العربية، ودعم العمل العربي المشترك.

وقال الرئيس مبارك:

سوف نظل نذكر للثورة المصرية دائما قدرتها على تصحيح مسارها في المراحل المختلفة، وعدم تسكها بقالب شكلي جامد، وإصرارها على وضع مصالح الوطن والشعب فوق كل اعتبار، وبهذه النظرة الثاقبة والوعي العميق بحركة التاريخ، استطاعت الثورة أن تتمسك بالثوابت الراسخة، التي تمثلت في حرص الحكم على العدل الاجتماعي، والالتزام إلى مصالح الأغلبية الساحقة من الشعب، والالتزام بالتنمية الشاملة من أجل تحقيق تقدم حقيقي يستفيد منه المجموع الوطني، والحفاظ على استقلال القرار الوطني، والحرص على أن يكون لمصر جيشها القوي، الذي يحمي أمنها ومصالحها، ويعزز دورها القومي، كي تكون سندا لأمتها العربية ولشعوب العالم الثالث في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

تحية إلى هؤلاء الأبطال الذين تقدموا للقيادة الثورة، وحملوا أرواحهم على أكفهم في ليلة مجيدة من تاريخ مصر ليصنعوا لوطنهم فورا جديدا.

وتحية خاصة إلى قائد الثورة ومفجرها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، الذي وهب حياته فداء للوطن والشعب، وظل حتى آخر لحظة متمسكا بمبادئه، ملتزما بثوابت الثورة ومصالح الجماهير، متمتعا بقدرة هائلة على إدارة طبيعة حركة التاريخ والقوانين التي تحكمها، وهكذا استمر يحمل راية الثورة حتى فاضت روحه الطاهرة فداء لمصر والأمة العربية.

وتحية واجبة للرئيس الراحل محمد أنور السادات، الذي أسهم في تجديد شباب الثورة، وتصحيح مسارها من منطلق الاستفادة

ثمار التنمية على كل فئات المجتمع المصري بالحق والعدل، وزيادة فرص العمل المنتج لشباب مصر الذي يتوق إلى خدمة وطنه وتحقيق ذاته، ويسعى جاهدا إلى زيادة معارفه وتغظيم قدراته، كي تتوافق مع تحديات عصر جديد .

وعلى أن نغسح الطريق أمام القيادات الشابة كي تتبوأ مسئوليتها، ونشارك في قيادة العمل الوطني في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ العالم ومنطقة الشرق الأوسط.

بهذه الكلمات الصادقة عبر الرئيس مبارك - كما سبق أن ذكرت - عن نبض الشارع المصري والعربي تجاه ثورة يوليو المجيدة، ووضوح النطاق فوق الحروف، موضعا في الوقت نفسه أن الثورة، كانت تسابير المتغيرات من حولها، دون أن تخرج عن مبادئها الأساسية والتي أعلنها منذ الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢، وإذا كانت الثورة قد نجحت في تحقيق خمسة من مبادئها الستة، في مرحلتها الأولى في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، وبقي كما يتصور البعض المبدأ السادس وهو الخاص

بإقامة حياة ديمقراطية سليمة، فإن ذلك تجن غير موضوعي، ذلك أنه ماكان يمكن أن يتحقق قيام حياة ديمقراطية سليمة دون التخلص من الاستعمار البريطاني الجاثم على أرضنا، ودون التخلص من سيطرة الإقطاع ورأس المال، ودون تحقيق العدالة الاجتماعية، وبذلك دون إقامة جيش وطني قادر على حماية أرضنا وحماية منجزاتنا ومكتسباتنا الثورية، لذلك عندما تحققت هذه الأهداف الخمسة أصبح الطريق مهدا لتحقيق المبدأ السادس وهو إقامة حياة ديمقراطية سليمة، ومنذ بداية الثورة جرت محاولات في هذا الاتجاه تمثلت في إنشاء منظمة التحرير ثم الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي وتنظيمه الطبيعي، إلى أن تولي الرئيس السادات المسئولية قياداً في إقامة المنابر التي تصوت في عهده إلى أحزاب، ثم تطورت الحياة الحزبية في عهد الرئيس مبارك ليصبح هناك حوالي أربعة عشر حزبا .

معظمها أحزاب ورقية، ولم يشعر المواطن المصري - حتى الآن - بأن في مصر حياة حزبية جادة وحقيقية، رغم أن المناخ العام مهيا إلى حد كبير لنشأة حزبي، يمكن مع القضاء على بعض العقبات أن تلعب بعض هذه الأحزاب دورا مؤثرا في الحياة العامة إلى حد كبير . لكن كل ما تلتمسه من الأحزاب حتى الفاعلة منها .. مجرد صفح تعبر عنها، دون أن يكون لها تواجد حقيقي في الشارع السياسي، يدخل في ذلك الحزب الوطني، وهو لا يختلف في ذلك كثيرا عن الأحزاب الأخرى، وإن كانت المحاولات الجادة التي تم الآن لإعادة بناءة على أسس سليمة ودفع الشباب لتحمل المسئولية، تمثل أملا لدي

الجماهير، لكي يخرج هذا الحزب من إطاره - الحكومي - ليكون حزبا شعبيا، خاصة وأن لديه من القويمة الكثيره لو تحقق التخطيط والتنظيم السليم له، لاستطاع أن تكون له قاعدة شعبية حقيقية، ولأسلاف فإن ما يؤخذ على كل أحزابنا - حتى الآن - أنها لم تنجح في إعداد وفلق كوادر شابة، تستطيع تحمل ما يوكل إليها من مسئولية، وظلت نفس القيادات في كل الأحزاب بلا استثناء دون تحريك أو حتى تغيير أو تبادل لمواقعها، مما أغلق الباب تماما أمام تطلمات الشباب لكي تسهم بدور

في العمل الحزبي الوطني . على أية حال فإن الجماهير في انتظار تجربة الحزب الوطني الحالية حيث يتم اختيار القيادات بالانتخاب الحر من القاعدة إلى القمة، وسوف يتم إعادة بناء الحزب في ضوء ماتسفر عنه هذه الانتخابات من نتائج نرجو أن تكون قدوة للأحزاب الأخرى.

وبهذه المناسبة فإنني أتصور أن مرور خمسين عاما على ثورة يوليو أصبحت فترة كافية للاستفادة من المبادئ والدروس التي عشناها، والتي أصبحت جزءا من واقعنا السياسي

والاجتماعي، ولذلك فإنني أتصور أن تشهد المرحلة القادمة خطة لإعادة البناء السياسي والاقتصادي في مصر، وبما ينعكس على الأوضاع الاجتماعية، على سبيل المثال لا الحصر، فإننا نريد أن نبدا حياة ديمقراطية سليمة يغير أية قيود، ويحيث يتحرك للشعب الحكم بنفسه وإيرادته على الأحزاب المختلفة وقيادتها في أن نعلمه أو لا نعلمه، وفي هذا الصدد من المهم العمل على تعميق قراول الرئيس مبارك بإشراف القضاء الكامل على الانتخابات، ووضع الضوابط للحيلولة دون تدخل الشرطة أو أجهزة الحكم المحلي بصورة أو بأخرى - باستثناء العملية التنظيمية - في هذه الانتخابات، وأعتقد أن الشعب أصبح مهذبا بعد كل هذه السنوات، وفي ضوء الحكم الوطني للرئيس مبارك، أن يمارس حقوقه ومسئولياته بنفسه دون سيطرة من أحد، وفي هذا الاتجاه أعتقد ضرورة العمل لإلغاء أية قوانين استثنائية، حتى يكون المواطن آمنا وممنا ببده وحريصا على الحرس على سلامته وسلامة أبنائها.

كذلك ففي تصوري أن إقامة الحياة الديمقراطية السليمة، كالدخل للقضاء على كل السلبات التي تعاني منها حاليا، كالتلاعب أحيانا بمقدرات وأموال الشعب، كقضية التلاعب بأموال إحدى الشركات الكبرى أو القضاء على الرقوة التي انتشرت بشكل أصبح من المحتم القضاء عليها بكل الصور الممكنة، خاصة ما يجري في المحليات وبالذات في مجال إصدار رخص البناء وغيرها، وقد لا يستثنى حي واحد على مستوى الجمهورية من هذه الكارثة، خاصة وأن هناك أساليب مبتكرة لايتزأ الرشاوي في بعض هذه الأحياء ويمبالغ ضخمة، ويبحث يصعب على أجهزة الرقابة والأمن التوصل إليها ونفس الأمر يتكرر في جهات خدمية كثيرة، كذلك القضاء على أي مظهر لرشوة تحت أي مسمى، وهناك لأسف بعض الموظفين رؤساء ومروسين، يعتبرون أن الخدمات التي من المفروض أن تؤدي للجماهير دون مقابل، لتكتم وتعتبرونها خدمات مدفوعة الأجر وبشكل مبالغ فيه لحسابهم الخاص، وكان الدولة التي استأمنتهم ليكونوا حراسا على هذه الخدمات، حولوا من خدمة عامة إلى خدمة خاصة مدفوعة الأجر، والأسئلة كثيرة لا تلتق الصفح يوميا من نماذج لها، وحيدا لو تم إصدار أحكام رادة ضد كل من يثبت تورطه في رشوة أو الحصول على منفعة مقابل خدمة مفروض أن يؤديها نظير أجر تدفعه له الدولة.

النقطة الأخيرة، وقد سبق أن طابعت بها في أكثر من مناسبة، وهي أننا أحوج مانكون اليوم لعقد مؤتمر اقتصادي جديد، على نمط المؤتمر الاقتصادي الأول الذي عقده الرئيس مبارك في بداية توليه المسئولية، ذلك أن الناس تعاني من التصارب في بعض القرارات الاقتصادية، أو من الغفالة في التفاوض، دون الارتباط بالواقع، وهو أمر غاية في الخطورة، وعلى المسئولين الاقتصاديين أن يتعلموا من صراحة وأمانة الرئيس مبارك، الذي يطرح الأمور بصراحة وبكل موضوعية، حتى يكون الحل على مستوى المسئولين، أما أن نحاول التفتية على الأخطاء والتلهيون من السلبات، فقد يجعلنا ندفع الثمن مضاعفا، ولابد من وضع ضوابط لمثل هذه التصرفات التي تسرى أكثر ما تليد.

على أية حال فإنني متفائل بعد أن عشت هذه الاحتفالات الجميلة بذكرى ثورة يوليو وهي تؤكد عظمة هذا الشعب، وأنه يفرق بين الصالح والطالح، وأنه لا ينسى من أحسنوا إليه، كما لا ينسى الإساءة مطلقا، وأنه شعب صامد لا يفتد الأمل أبدا في مستقبل أفضل - بإذن الله - وكل خمسين سنة ثورة وشعبا بخير.

السيد الطاهري



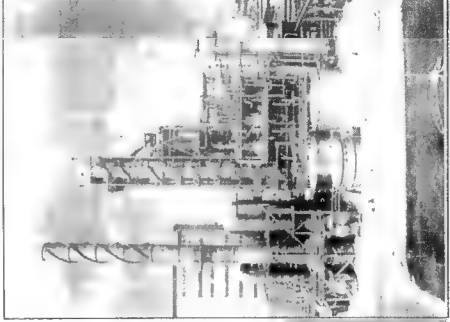
شركة أبو خفير للأسمدة



الشركة حاصلة على شهادة
إتمام إدارة الجودة ISO 9002
إتمام إدارة البيئة ISO 14001

المشروع الرابع لإنتاج نترات النشادر

يُضيف ٢٤٠٠ طن / يوم نترات نشادر ٣٣,٥ للطاقة الإنتاجية
يزيد حصة الشركة في السوق لتصبح ٧٥٪ بدلاً من ٦٥٪



يأتي في إطار سياسة الدولة والتي تؤكد أهمية تنفيذ
للسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك في السوق المحلي
وتغطية احتياجاته من الأسمدة مع تعزيز التواجد
المستمر والمنظم في الأسواق الخارجية.
المشروع الرابع لإنتاج نترات النشادر يزيد من نمو
الشركة وزيادة مضطردة في المبيعات والعائد ويحفظ
القيمة المضافة.
استثمارات المشروع الرابع حوالي ٢٠٠ مليون دولار
أمريكي (يعادل حوالي ١,٥ مليار جنيه مصري).
سيتم تمويل المشروع الرابع تمويلًا ذاتيًا من خلال
السيولة المتاحة بالشركة بالإضافة إلى زيادة القيمة
الاسمية للسهم ليحول جزء منها من الاحتياطيات
والباقى من قيمة الكويفون على مدى أربع سنوات (أربع
مستحقة).

بداية التعاقد للمشروع النصف الثاني من عام ٢٠٠٢

ملحة التنفيذ ٢٠ شهر

- بداية الإنتاج عام ٢٠٠٥ بإذن الله
- الشركة حريصة على ثبات أسعار البيع بما يناسب احتياجات
الزبائن وهي جزء من المنظومة الاقتصادية للدولة ولتعمل على
تحقيق سياسة الدولة لتنظيم الصادرات.
- بلغت قيمة صادرات عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ حوالي ٤٠ مليون دولار
أمريكي.
- أبو خفير للأسمدة تؤكد دورها المستمر في مجموعة الدول
العربية المنتجة للأسمدة واستهلاكها لتحقيق التكامل من خلال
الاتحاد العربي للأسمدة AFA.
- الشركة تعمل على الانفتاح على الشركات العالمية التي تعمل
في مجال إنتاج وتسويق الأسمدة من خلال حضورها في
الاتحاد الدولي للأسمدة ITA.
- الشركة حاصلة على شهادة توكيد الجودة أيزو ٩٠٠٢
- الشركة حاصلة على شهادة إدارة البيئة أيزو ١٤٠٠١.
- المشروع الرابع يسد احتياجات التوسعات الجديدة في الأراضي
الزراعية بما فيها المشروعات العملاقة وتربك وشرق التفرقة.
- أبو خفير (٤) يزيد من أرباح الأسهم وأرباح العاملين ويعمل على
ارتفاع قيمة السهم في البورصة
- تبلغ الطاقة الإنتاجية السنوية بعد أبو خفير (٤) حوالي ٧
ملايين طن ٢,١٥,٥ أزيل.
- كما يتوقع أن تصل الأرباح إلى ٥٠٠ مليون جنيه

العماري.. وخمسون عاما من الثورة

- الثورة غيرت وجه الحياة في مصر- بل وفي العالم الثالث- وحققت العدالة الاجتماعية، ورفعت الظلم عن العمال والفلاحين بإصدارها قانون الإصلاح الزراعي وقوانين العمل والتأمينات والتأمين الصحي
- قرار الثورة بالتوسع في التعليم بالمجان أتاح الفرصة لأبناء العمال والفلاحين لتقلد المناصب الهامة
- إقامة السد العالي وإقامة مشروع توشكى يؤكد تواصل إنجازات الثورة من أجل مصر
- الذين يقيمون ثورة يوليو حاليا .. عليهم أن يلموا بالظروف التي كانت سائدة وقت انطلاقها

في العيد الخمسين لثورة يوليو المجيدة ، كان من المهم الوقوف على شهادة قائد نقابي ووزير في السلطة التقنية على عصر الثورة وعلى امتداد خمسين عاما ، وكشاهد على العصر ، عاش فترة ما قبل الثورة وبعي كل السبلات التي كانت تعيش فيها مصر ، وكانت سببا في انطلاق الثورة ، كذلك امتدت هذه الشهادة لأوضاع عمال مصر وفلاحها قبل وبعد الثورة .. ومنى التحول العظيم الذي تحلق للكانحين والمعتمدين في ظل الثورة .. وفي هذا الحوار يحسنا - كمواطن مصري- السيد أحمد أحمد العمادى وزير القوى العاملة والهجرة والرئيس السابق لاتحاد عمال مصر -

السيد الطاهري أمل البرنس تصوير: أحمد عبدالعال

الاستعمار العسكري كان متواجدا في تلك الفترة لدرجة أن هذه الدول الثلاث فرنسا وإنجلترا وإسرائيل أعلنت الحرب على مصر بمجرد قرار تأميم قناة السويس لأنه بالفعل قرار خطير يتعلق بمصالحها الحيوية ، وكانت هذه الدول مستعدة أن تعمل أى شيء مقابل أن لا يتم هذا التأميم ، كما أن فرنسا وإنجلترا حاولتا إجهاد الروح التحررية لثورة يوليو التي ساندت حركات التحرر العربية والأفريقية وخاصة الثورة الجزائرية ، حيث كانت فرنسا صممة على عدم الانسحاب من الجزائر متبيرة إياها جزءا من التراب الفرنسى .. لذلك فقد دخلت هذه القوى الاستعمارية في صراعات مع القوى الوطنية في هذه البلاد ، فعندما نتحدث عن ثورة يوليو بفهمها العام وبشكلها العام لذلك ينبغي عدم التحدث عن مقاييس غربية وصغيرة .. فهناك من يقول

الاستعمارية كانت متواجدة بمراساتها في المنطقة ، وبينما أسمع الآن مايرده البعض وهم الحمد لله قلة ، وذلك في عام ٢٠٠٢ عن ٥٠ سنة ثورة ، كلام عن موقف الثورة من حقوق الإنسان وريب هذه المقوق بحق الإنسان في أن يتحرر من الاستعمار ويحرر الأرض وأن وأن .. إلخ ، فإنها أمور تدعو إلى الاستغراب والذهشة فعندما حدث العنوان الثلاثي على مصر في عام ٥٦ ، وكذلك عدوان إسرائيل على مصر في عام ٦٧ وكانت كل هذه الصروب تحت مظلة دول كبرى ، والذين يتحدثون الآن عن تأميم قناة السويس ومنهم من ينظر إلى هذه الأحداث الخطيرة بنظرة سطحية ، كأن يقول إنه لم يكن هناك داع لتأميم القناة لأن قناة السويس كان ينتهي عقدها في عام ٦٩ وتعود إلى مصر ، وهو كلام غير منطقي ولا موضوعي ، لأن

أولا بالنسبة للمنطقة فقد كانت تقع كلها تحت طائلة السيطرة الأجنبية حيث كانت معظم الدول العربية مقسمة بين الاستعمارين البريطانى والفرنسى ، لذلك فعندما أستمع إلى مايرده بعض الناس حاليا .. أستغرب لأنهم يتحدثون بكلام غريب عن الثورة .. كلام أجوف ، وهذا ليس بغريب على بعض المواطنين الشرقيين ، حينما يقيمون الأمور بشكل غير موضوعي ويجهضون إلى أمور جانبية قريدا بعيدا عن القضايا الرئيسية ، وعلى سبيل المثال فلو نظرنا إلى ما قبل ١٩٥٢ مباشرة لوجدنا الصورة قاتمة ، فمن موجة سيطرة أجنبية وموجة أحلاف عسكرية إلى موجة سيطرة اقتصادية ، كذلك لو نظرنا إلى عهد الدول المستقلة في المنطقة وقتها بل وفي القارة الإفريقية نجدنا لاتجاوز ثلاث أو أربع دول مستقلة ، ذلك لأن القوى

الوزير : في البداية أحب أن أوضح أنني سأتحدث عن ثورة يوليو كمواطن مصري ، حيث ننظر إلى ثورة يوليو باعتبارها نقطة تحول خطيرة لا في مصر وحدها ، وإنما في المنطقة العربية كلها ، بل إن تأثيراتها الإيجابية امتدت للقارة الأفريقية ، وإلى كل دول العالم الثالث في مختلف القارات ، وعندما نحاول الحديث عن ثورة يوليوو لكي نكون منصفين وموضوعيين يجب أن ننظر لها في وقتها .. أى الوقت الذى انطلقت فيه ، ويجب أن يتذكر الناس هذا التاريخ ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ لنضع في الاعتبار كل الظروف المحيطة بعصر الظروف الدولية والعالمية ، كانت تحكم العالم ككل وتحكم المنطقة العربية التي نحن جزء منها ، وذلك حتى يمكن أن نفكر ماهى بالفعل القيمة الحقيقية لإنجازات ثورة يوليو وماهى تأثيرات هذه الثورة؟؟



وعبد الناصر زعيما لها.

معاصرة ثورة يوليو

واستطرد السيد أحمد العماوي قائلا: ثورة يوليو من الثورات التي مكنتني الطوفان أن أعاصرها كموطن وكمراتب وكملع تاريخيا فكنت واعيا تماما لما كان يجري قبل وبعد الثورة خاصة وأنتى من أبناء الريف المصري أى من أبناء الذين كانوا ينتجون القمح ، ولا قد لاتعلمها الأجيال الجديدة وهى أن كثيرا من الفلاحين المصريين - قبل الثورة- كان خبزهم من الشعير والعلية لأن خبز القمح لم يكن ميسورا لهم الحصول عليه ، وإنما كان بالنسبة لمعظمهم ترف مابعد ترف ، والآن الشعير يؤكل فى الاصطبلات وبالتالي فالصورة مغايرة تماما ، فلم نعد نسمع عن رغيف الشعير والخبز ، وذلك فعندما نتحدث عن ثورة يوليو نجدها قد أثرت بالفعل فى المجتمع ككل .

● **العامل :** ماذا عن أوضاع عمال مصر قبل وبعد الثورة ؟

● **الوزير :** كانت الصناعة المصرية صناعة متواضعة ونقوم معظمها على صناعة الغزل

كان متعاطفا مع أفكار الضباط الأحرار الثائرين ورحب بانضمامه للضباط الأحرار ليكون واجهة إعطاء ثقة معينة حتى ولو لم يكن ضمن تنظيمهم .

إن عندما نتحدث عن ثورة يوليو شكلا وموضوعا هل هى ثورة أم انقلاب ، لائنى اسمع أحيانا مقولات غريبة جدا وجانب منها للأسف من بعض أبناء الثورة الذين اشتبكوا فيها أراهم ينتقدون أشياء وأراء شخصية للغاية ، وإذا كان هذا البعض من مجموعة كذا أو كذا نراه بهائم ويريد على سبيل المثال أن عبد الناصر هو المسئول عن هزيمة ٦٧ . . . ففى هذه الحالة أتمنى أن أرد عليه وأقول له عبد الناصر مسئول عن إيه؟ مسئول عن خطأ هذا الذي يتحدث والذي كان ضمن القيادات العسكرية التى وضعت بقيادتها المعرفة التى جلبت الكارثة والذين قالوا لعبد الناصر مثالا قبل عنوان ١٩٦٧ "برقيتي باريس وأن الجيش مستعد لنخول المعركة فشحاعة عبد الناصر أنه أعلن تصله المسئولية عن أخطاءه من يتحدثون اليوم عن ثورة يوليو ، لكن باختصار ثورة يوليو أصبحت ثورة الشعب كله

سبتمبر ١٩٥٢ أى بعد قيام ثورة يوليو بأقل من ثلاثة أشهر ، كان قانون الإصلاح الزراعي ومجرد صدور هذا القانون وبعد أسابيع قليلة من انطلاق الثورة أنه كان بمثابة ثورة لتغيير الأوضاع الاجتماعية الغريبة فى مصر ، حيث كان قلة من القطاعيين يملكون معظم أراضى مصر ويتحكمون فى مصير الفلاحين والمعلمين ، الذين كانوا يمانون الفقر والجهل والمرض ، ويصدر هذا القانون تم إلى حد كبير تصحيح أوضاع خاطئة ترسبت لثلاث السنين ، فحددت الثورة الملكية بماثى فدان وتم توزيع باقى الأراضى على الفلاحين المعدمين الذين تحولوا إلى ملاك ، ورفعت رأسهم غالبا بعد أن استعادوا آدميتهم.

ويضيف **سيافته :** وأعود إلى الذين يدعون أن هذه الثورة هى مجرد انقلاب عسكري فأقول إن الأحزاب كانت تحكم مصر بالجيش ، وبالتالي فكانت القلة من الضباط من أبناء الشعب والغالبية من أبناء الأسر الكبيرة ، بدليل عدم وجود رتبة عسكرية كبيرة اشتركت فى الثورة إلا اللواء محمد نجيب الذى

ويقوم الثورة تاركا كل الإنجازات العظيمة ومعدى أنه كان هناك كتب للحريات وإننى أتساءل أى حريات يتحدثون عنها فى وقت كانت الثورة تقوم بهركة واسعة وشاملة للتغيير للأفضل فى كل المجالات.

فعندما نقارن ثورة يوليو بأى ثورات أخرى مثل الثورة الفرنسية التى ينظر لها على أنها أم الثورات والحريات فى العالم نجد أن ثورة يوليو بعدت منذ البداية عن إراقة الدماء ، وأنها استهدفت تحقيق تغيير شامل للنهوض بمصر ، ومن يدعى بأن ثورة يوليو لم يكن لها برنامج فى البداية وأنها كانت مجرد انقلاب عسكري فإننى أقول لهم إن كل الثورات تبدأ كذلك ، وأكبر مثال على ذلك الثورة الفرنسية التى لم يكن لها برنامج فى البداية ، وعموما فالثورات كلها تبدأ كذلك ، ثم تبدأ فى وضع برنامجها بما يتفق وأهدافها ومصالح شعبيها وهذا ماحدث بالنسبة لثورة يوليو تماما .

● **العامل :** ما هو أبرز قرار اتخذته الثورة فى بداية عهدها من وجهة نظرك ؟

● **الوزير :** لأشك أن أهم قرار وأول قانون أصدرته الثورة كان فى

والنسيج وعلى بحر الصناعات البسيطة ومع ذلك كان أجر العامل لا يتجاوز القرشين ونصف القرش وعندما ارتفعت إلى خمسة قروش كان هذا شيئا عظيما جدا . أما علاقة العامل في الستة فكانت تتراوح ما بين مليمين وثلاثة ملاطم كذلك العامل المصري كان لا يأخذ من يومه أو على غنمه ، فالعامل كان لا يؤمن عليه وحينما يصل العامل إلى سن المعاش أو في حالة الاستغناء عنه ، وهذا كان مباحا ومتكررا في كل يوم وفي أى ساعة .

وأنا لست مبالغاً إذا قلت إننا سمعنا من أساتذة واد العمل القبايى في مصر أن العامل كان يصل إلى درجة التسلسل في المساجد وغيرها ، حتى يستطيع أن يعيش ويواصل حياته إذا بقيت له حياة بعد سن الستين وإذا لم يستطع فإن أصرته هي التي تتسلسل هكذا ، وصل الحال بالعامل المصري إلى هذا الحد من الفقر والفاقة ، وكانت واحدة من أعظم منجزات ثورة يوليو مد مظلة التأمين الإجتماعى إلى كل الفئات ، وبذلك قضت على كل صور المهانة وحقت الاستقرار للعامل وأسرهم ، وبوصف سياساته أن هذه الصورة البشعة كانت أكثر وضوحا بالنسبة لعمال التراحيل الذين كانوا يعملون في عز الصيف وفي برد الشتاء القارس بملاطم محدودة وكانوا يحملون أمراض الدنيا من بهارسيا ودوستاريا وأنيميا .. إلخ ، لأنهم كانوا يعملون في أعمال تطهير الترع والمصارف ، وكانوا يرتدون الأجلة البالية التي كانت تستخدم في تهيئة القطن القديم . لذلك فإن عمال التراحيل كانوا موضع اهتمام الثورة من أول يوم لقيامها ، فكانت كل أحيات عبد الناصر خلال السنة الأولى للثورة عن حماية تحسين أحوال عمال التراحيل وكذلك عمال طليح القطن والنسيج وعمال السكك الحديدية وصمائل بعض المرافق الأخرى فكانوا أكثر معاناة من أى شخص آخر تحت العمال الذي كان يعمل في الحكومة كان له كادر عمالي يكاد لا يلقى لقمة العيش اليومية

واحياجاته الأساسية .

فجاءت الثورة لتقول له أرفع رأسك يا أخى فقد مضى عهد الاستعمار والاستبداد ولم يكن هذا شعارا والبعض يتحدث عنه باستهزاء لكن هذا كلام حقيقى فالإنسان المصرى لم يعرف كرامته إلا بعد ثورة يوليو ، وأنا أقول الإنسان المصرى وليس الذى أمهله تركى أو باشا أو بيك وأقول لهم اتقوا الله فشيابنا يريد أن يعرف ماهى ثورة يوليو، مالها وماعليها . وأجب أن تؤكد وأوضح حقيقة أخرى ، وهى أن التعليم كان حكرا على الأغنياء الذين يقدمون على تحمل نفقاته ، وجاءت الثورة ، تطبيق مجانية التعليم وتتشرب العلم بين أبناء الشعب خاصة الطبقات الفقيرة وتقيم المدارس والمعاهد والجامعات ، ويصبح أبناء الفقراء اليوم أطباء ومدرسين وطماء وضباط .. إلخ ، وهذا كله بفضل ثورة يوليو ، والتي مازال عطاؤها مستمرا ومايقال عن التعليم يقال عن الصحة ، ورعاية الطفولة والمرأة ، ومن يراجع نسب وفيات الأطفال قبل الثورة ، ونسبتها حاليا يدرك الفرق الخاسع بين ماكان وماهو كائن حاليا بفضل التوسع في الرعاية الصحية لجميع المواطنين ، وخاصة الأطفال باعتبارهم نواة المستقبل.

العمل: ماذا يخصص القومية العربية .. وماذا قدمت وتقدم

● **لماذا أن مصر قامت فكرة القومية العربية** وصارت بكل الوسائل أحياءا إنقاذا لما يمكن إنقاذه من فلسطين، ولو لم تحاول مصر ذلك، ولو لم تدخل حروباً من أجل فلسطين فإننى استأمل ماذا كان يمكن أن يكون البديل؟ هل يريدون أن تجنب مصر نفسها ، وترفع يدها لتضيق فلسطين كلية وهذا مافرضته وتقرض مصر حتى الآن ، وموقفتها واضح وبلا من الرئيس عبدالناصر وحتى الرئيس مبارك .

وإذا كنا قد تعرضنا لهزائم عسكرية، فلم يكن ممبها مصر أو ثورة مصر على بعض الأشخاص كمن يهوى جلد نفسه ، ويهوى جلد

مصر ويحملها أخطاء ومواقف الآخرين .. فهذا موضوع آخر فالخيبات التي حدثت سنة ٤٨ وأيضاً فإن الدول العربية في ذلك الوقت كانت لاتمثل شيئا في وقتها (١٩٤٨) لأنها كانت تحت نير الاستعمار فكانت لاتستطيع أن تتحكم وتتحرك بإرادة الحرة، فقبل حرب ١٩٤٨ لم نطرق إلى خريطة العالم العربى ، فمسجد أن دول الشرق العربى كانت متحجرة حديثا من فرنسا من حوالى سنتين فقط (سوريا ولبنان) وكذلك دول المغرب العربى ، فكانت تحت السيطرة الفرنسية ولولا جمال عبد الناصر وثورة مصر لم تكن الجزائر تحصل على استقلالها سنة ١٩٦١ وهذا بشهادة ثوار الجزائر.

فكيف حصل البيض مصر سبب هذه الانتكاسات؟ فمصر أمسكت بالحق حتى لايلت وتذهب فلسطين نهائيا والذي يريد البديل وقتها هو أن نقبل التقسيم ولو قبل العرب والفلسطينيون هذا التقسيم ، فلم تكن مصر تمناع فمصر وقفت لحماية الفلسطينيين وحماية الدول العربية الأخرى .

● العمل: وماذا عن الدور

الاجتماعى لثورة يوليو داخل مصر؟
● **الزئير:** عدوة لمن يقولون إن هناك أشخاصا صادرات الثورة أموالهم ، وأشخاصا دخلوا السجن .. لقد صادرت الثورة أموال بعض الإقطاعيين الذين لديهم أموال كثيرة، وأنتى استأمل من الذين أضير من هذه الثورة؟ والإجابة أنه لم يضار إلا من استغل الشعب ومن كان يحكم بحسف وزور الانتقابات ويؤثر إرادة الشعب فكان هناك قلة من الطليعة والمخنفين المصريين قبل الثورة، الذين كانوا يعانون معاناة شديدة لتوصيل صوتهم لأى مكان، وكانت هناك أقلام وأصوات حرة وقلة بجانب هذه المصريين ورأت أن هذه الثورة هي التي تحقق طموحات مصر.

فعلما نحتفل هذه الأيام بثورة يوليو ومرور خمسين سنة عليها بالطبع ليس بالاستماع إلى أغاني عيد الطمخ حافظ أو غيره وهذا

تبريد الشعارات التي أطلقت لكنا نحتفل في الواقع بالتغيير الشامل الذى تحقق في المجتمع وتطوير الحياة الفلاح والتطوير الذى لحق بكل أرجاء مصر ومال القرية وأبنائها مطلقا طال المدن وسكانها .. وكما سبق أن ذكرت القرية التي كانت تضم حوالى عشرة آلاف مواطن نجد أن من بين هذه العدد الكبير ثلاثة أفراد متعلمين فقط .. والأى نجد في كل قرية وكل بلد مدرسة ومعهد وارتفع عدد الجامعات ليصل إلى حوالى خمس عشرة جامعة ، وأمدت التعليم إلى صعيد مصر ودلتها .

ولنا أن تتسائل من الذى أتاح لبنى الريف ولابن الفلاح أن يتعلم بالمجان من أدنى المراحل إلى أعلى المراحل التعليمية ؟؟ أليست هي الثورة وكفالتا فخرا أن بنت الريف وصلت إلى مناصب مهمة وعديدة ، فمن وزيرة إلى سفيرة إلى طبيبة ومدرسة .. وغير ذلك من المناصب والمهن .

أيضا إصدار الثورة لقانون التأمينات الاجتماعية في مصر عام ١٩٥٩ وهو القانون رقم ٩٢ الذى ضم كل القرارات والقوانين التي أصدرتها الثورة في مجال التأمين الاجتماعى منذ انطلاقتها في عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٥٩ وهو أساس كل قوانين في التأمينات الاجتماعية في مصر والذي تغفر به مصر

فمثلا هناك دول عربية غنية جدا ليس بها قانون تأمين اجتماعى في مستويها هذا والقوانين التي التأمينات الاجتماعية) فهذا القانون حفظ كرامة العامل واليوم نرى أشخاصا يتحدثون عن تعديلات قانون التأمينات الاجتماعية وقانون التأمين الصحى للعامل ومعالج العمال على حساب المنشآت، وتتأسوا أننا قبل خمسين عاما لم يكن لدينا لا تأمين اجتماعى ولا تأمين صحى.

لذلك فإن أى شيء يتمتع به المواطن المصرى حاليا ، هو نتاج ثورة يوليو على استمداد خمسين سنة ، وماتحقق كله يمثل إنجازا حضاريا من أجل مصر وشعب مصر ، أقول ذلك لأن الثورة

الفرع لمواجهة مشاكل هذه الفئة من العمال والحمد لله لم تكن أعداد هؤلاء العمال كبيرة، ولكن لابد من نضع الأسس وخطوط الدفاع لمواجهة هذه الظروف بالضرورة الاجتماعية.

وأحب أن أضيف أن الرئيس مبارك من منطلق إيمانه وتمسكه بمبادئ ثورة يوليو، فإنه يهتم بحدودي الدخل ومراعاة ظروفهم الاجتماعية، ويكرر بأنه لا يجب أن يضار أي عامل من الإصلاح الاقتصادي، وهذا لم يعد شعاراً بل هي توجهات تمت فعلاً بصندوق الطوارئ المختلفة، وكان سيادة الرئيس حريصاً على أن تسرع في إصدار قانون صندوق الطوارئ، ونحن نضع لائحة التنفيذية حالياً ومن المنتظر أن تصدر قبل نهاية هذا الشهر.

● العمل: أخيراً ماذا عن السوق العربية المشتركة في إطار أهداف ثورة يوليو؟

● الوزير: من أساسيات ثورة يوليو التمسك والعمل لتسليق القومية العربية والوحدة العربية، أو على الأقل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وهذا الهدف يمثل دائرة من دوائر الثورة فلازناً نغتنى من عدم وجود الوحدة الاقتصادية العربية، وإذا كانت مصر تبذل حالياً جهوداً مكثفة لإقامة سوق عربية مشتركة أو تحقيق تكامل عربي اقتصادي حقيقي إلا أننا نغتنى التردد من جانب بعض الدول العربية وكانت الرؤية متفائلة لولا الانتكاسات والتطلمات الزعامة، فكان يمكن أن يتحقق قيام كتلة اقتصادية عربية جدد وكان يمكن أن تقطع مشواراً طويلاً في هذا المجال، لكن للأسف الأمور تسير ببطء، رغم أن غيرة تجاوز خلافاته وحقق طموحات شعبه كالاتحاد الأوروبي، على أية حال نرجو أن نعيش مافانتا كعرب لأن التكامل الاقتصادي والوحدة العربية معنية مع عامل لم يتسلموا أجورهم لمدة ثلاثة أو أربعة شهور، وكانوا يواجهون ظروفهم العائلية ببيع حاجياتهم الخاصة، حتى يتمكنوا من مواصلة حياتهم المعيشية، وبالتالي كانت الرعاية المطلوبة على



● مشروع قانون العمل الجديد هو امتداد للقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ والذي يعد أول قانون عمل مصري

● صندوق الطوارئ الهدف منه مواجهة أي عبء يمكن أن يقع على العامل خلال عمله.. فهو يربى العامل وظروفه.

لفصندوق الطوارئ للعمال الهدف منه مواجهة أي عبء يمكن أن يقع على العامل في أي فترة خلال عمله، وكذلك لمواجهة فقدان العامل لدخله الشهري بسبب أو لآخر، فهو يربى العامل ويرعى ظروفه أيضاً.

وقانون صندوق الطوارئ من القوانين التي حينما عرضت على سيادة الرئيس مبارك وبوتيجياته قام بتوقيعها على الفور وأمر بإحالتها لمجلس الشورى والشعب دون انتظار لصعود قانون العمل الجديد، حتى يمكن أن نستعين بهذا القانون كقانون اجتماعي لحماية العمال عندما تتوقف أو تتعثر أي منظمة في دفع الأجور، ذلك أننا في وزارة القوى العاملة كنا نغتنى يومياً من ممارسات معينة مع عامل لم يتسلموا أجورهم لمدة ثلاثة أو أربعة شهور، وكانوا يواجهون ظروفهم العائلية ببيع حاجياتهم الخاصة، حتى يتمكنوا من مواصلة حياتهم المعيشية، وبالتالي كانت الرعاية المطلوبة على

واضحة وقوية في مجال النحوض بقطاع العمل والعمال، بدءاً من قانون الإصلاح الزراعي وقوانين التأمينات والتأمين الصحي والعمل وقوانين تطوير التعليم والصحة، إلخ والرئيس مبارك حريص دائماً على تطوير مبادئه بالإضافة إلى الاهتمام بالتوسع في إقامة المشروعات العملاقة وغيرها، كما أنه يعطي قصية رعاية الطفل وتعليمه ورعاية المرأة وتعليمها كل ما يحقق ذلك، وهو بذلك يواصل تحقيق مبادئ الثورة وتعميق أجياليتها.

صندوق الطوارئ

● العمل: سيادة الوزير ماذا عن صندوق الطوارئ وما هي أهدافه؟
● الوزير: يعتبر صندوق الطوارئ امتداداً لجهد التكافل الاجتماعي مثل التأمين الاجتماعي وذلك لمواجهة التقلبات الاقتصادية والتحول الاقتصادي والانتقال من نظام إلى نظام كل هذه الأمور تستدعي الشكل التشريعي الجديد لمعالجة الأمور.

لاتقف عند إنجازات الزعيم جمال عبد الناصر، ولا ما أضافه الرئيس السادات وإنما أيضاً ماحققه الرئيس مبارك من إنجازات ضخمة، وهذه الإنجازات هي امتداد لإنجازات ثورة يوليو، وهذا الامتداد والتواصل يجب أن نتحدث عنه بشكل موضوعي بشكل لا يمس القشور وإنما يصل إلى الجذور.

وأحب أن أشير هنا تأكيداً لتواصل إنجازات الثورة أن الرئيس عبد الناصر عندما أمم قناة السويس بعد أن رفض الغرب تمويل مشروع السد العالي وتم إنجاز هذا السد العملاق الذي يمثل تحدي شعب مصر للصعاب، نجد نفس الإنجاز المماثل في إقامة مشروع علق مائل وهو مشروع توشكي والذي يحقق ويكمل الهدف من إقامة السد العالي والذي يجري تنفيذه حالياً في عهد الرئيس مبارك.

هذه هي ثورة يوليو في رأيي سواء كنت في موقع مسئولية أو لست في موقع، فإنا نتحدث كمواطن مصري وكترين سابق لإتمام عمل مصر وكترين مصري،
● العمل: ماذا عن مشروع قانون العمل وإلى أين يصل به المطاف؟

● الوزير: إذا كنا نتحدث عن مشروع قانون العمل الذي نحن بصده فإن قوانين العمل في مصر في ظل الثورة هي امتداد للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ويعود أول قانون عمل مصري، وقبل ذلك كانت هناك بعض اللوائح البسيطة، وبعض المواد التي توجد في القانون المدني، وهي مواد متناثرة، لكن بصودر القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ أصبح هناك قانون عمل مستقل، وتلاه القانون رقم ٧٣ لسنة ٨١ وهو نفس القانون السابق مع بعض التعديلات مع الاحتفاظ بالمبادئ الأساسية والتي نطبقه حتى الآن ومعظم هذه المبادئ موجودة في مشروع قانون العمل الجديد لأنه يقوم على نفس المبادئ والأحكام.
وهنا ينبغي أن نذكر حقيقة مهمة وهي أن الثورة كانت بصماتها

صرف ٥ مليارات جنيه له ٣٦٣ ألف متضرر

وأكدت الوزارة أن السكرتارية الدولية تتابع بصفة دورية مع الوزارة إجراءات مصرف التعويضات وفق مصادره وما يثبت تسلم الشيكات لاستحقاقها وفق التعليمات التي تصدرها لكل الدول المتضررة من حرب الخليج وتشترط ذلك قبل تحويل أية تعويضات جديدة لمصر ولغير مصر من الدول المتضررة.

وتقوم الوزارة حاليا بالتنسيق مع وزارة الداخلية للتعرف على عناوين مستحقي التعويضات الاستكشافية المستردة من الأمم المتحدة والذين لم يسجلوا عناوينهم

بينما يقتصر دور الوزارة على إعداد شيكات المستحقين وفق بيانات السكرتارية وتسليمها للمستحقين بأنفسهم أو موكلهم بالجنيه المصري بتوكيل رسمى أو ورثتهم بعد المراجعة القانونية وأوضح بيان الوزارة أن مصرف التعويضات المقرر من الأمم المتحدة يتم بالجنيه المصرى وفق سعر مصرف الدولار المعلن من البنك المركزى وقت تحويل الدفعات، وذلك طبقا لتعليمات السكرتارية وأن البنك هو الذى يحدد قيمة التعويض محولا بالجنيه والذي تعدد الوزارة بالشيكات.

المصرى ٧٧ ألفا بالمطالبة (ج) وصرفوا نحو ٦٩٩ مليون دولار إضافة إلى ٣٢٤ مستحقا فى (ب) ٩ مستحقين بالمطالبة (د).

وأشادت الوزارة إلى أن سكرتارية تمويزات الأمم المتحدة بجيتيف هى المسئولة عن تحديد أسماء المستحقين فى هذه المطالبات والتعويضات المستحقة لهم وفق المستندات التي تقدموا بها فى المواعيد المحددة، كما تقوم السكرتارية بتحويل هذه التعويضات إلى وزارة المالية والبنك المركزى المصرى الذى يقوم بدوره بتوزيعها على فروعها لمصرفها،

أعلنت وزارة القوى العاملة والهجرة أنه تم صرف أكثر من خمسة مليارات جنيه للمصريين المتضررين من حرب الخليج الثانية من أصحاب المطالبات (أ) للتعويض عن المصادرة الاضطرارية و(ج) لخسائر الممتلكات أقل من ١٠٠ ألف دولار و(ب) للإصابة أو الوفاة (د) لخسائر الممتلكات أكثر من ١٠٠ ألف دولار.

وقالت الوزارة فى بيان لها إنه استفاد من هذه التعويضات نحو ٣٦٣ ألف متضرر مصرى منهم ٢٩٥ ألفا بالمطالبة (أ) وصرفوا ما يوازى ٨٠٤ ملايين دولار بالجنيه

العمال فى اليوميل الذهبى لثورة يوليو:

١٧ مليون عامل يجددون تمسكهم بمبادئ ثورة يوليو

شهدت به المؤسسات الدولية، وأكد النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام العمال أن ثورة يوليو انطلقت لتحقق إرادة الحياة الكريمة لدى هذا الشعب العظيم، لتدك معالق الظلم وتبيد مملكة الظلام وتصرخ ببدء الحرية لتوقظ أبناء الشعب فتقول بلسان الزعيم الخالد جمال عبد الناصر " أرفع رأسك يا أذى فقد مضى عهد الاستبداد " .

وأضاف: وعلى ذلك فقد خاضت الثورة معاركها المتصلة الضارية من أجل تحرير التراب الوطنى من أية آثار للاحتلال وهو الهدف الذى تحقق بنتيجة حرب أكتوبر المجيدة فى عهد الرئيس الراحل أنور

مبادئ الثورة وبصماتها مستمرة حتى الآن من خلال ما يطبق حاليا من برامج الإصلاح الاقتصادى مشيرا إلى تأكيد القيادة السياسية حرصها على مصلحة العمال باعتبارها أسس النهضة الحديثة فى مصر، وأشار إلى أن الإصلاح فى مصر بدأ يأتى ثماره ويتجلى ذلك فى البرنامج الذى يتم تطبيقه حاليا لإصلاح هيكل الشركات خاصة قطاع الأعمال العام .

وقال إن الثورة لها تأثيرها على مسيرة النجاح التى تحققت فى المنطقة العربية والأفريقية مؤكدا أن هذه الدول بدأت تطبيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى طبقتها مصر وثبتت نجاحها بما

جده مثقل ١٧ مليون عامل تمسكهم بالمبادئ التى قامت من أجلها ثورة يوليو المجيدة وأنهم سيعملون من أجل الحفاظ على هذه المبادئ ودعم مسيرة التقدم والازدهار التى يقودها الرئيس حسنى مبارك باعتبارها امتدادا لهذه المبادئ التى حافظ عليها كحقوق مكتسبة للعمال والفلاحين .

أعلن ذلك النقابى أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة فى كلمته أمام المهرجان الذى اقامه الاتحاد العام للعمال لمدة ثلاثة أيام فى الجامعة العمالية بمناسبة الاحتفال باليوبيل الذهبى لثورة يوليو وشهدته القيادات النقابية لجميع النقابات العمالية، وقال إن

تيسيرات جديدة لأصحاب المعاشات

تقرر التيسير على الملازم عليهم وأصحاب المعاشات فى تعاملهم مع هيئة التأمينات بتخفيض عدد المستندات المقدمة منهم إلى أقل حد ممكن ..

صرح بهذا الاستاذ وحيد محمود حماد رئيس صندوق التأمين على العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص .. وأوضح أنه فى إطار هذه التيسيرات يكفى عند طلب صرف معاش الشيوخة ليلوئع السن تقديم طلب صرف المعاش مسجل عليه الرقم التامىنى بكتاب التأمينات المختص الذى به ملف المعاش ليتم صرف المستحقات التأمينية لصاحب المعاش فى خلال ٤٨ ساعة فقط .. هذا وقد تقرر أيضا التوسع فى نظام صرف المعاش عن طريق الكروت الممنطة من آلات الصرف الآلى المنتشرة فى كافة المواقع.



عادل الدوياتي

دورات تدريبية على الحاسب الآلي لشباب الخرجين بالإسكندرية ..

تنفيذا لتوجيهات الرئيس مبارك
بالإتمام بتكنولوجيا الطومات وصناعة
البرمجيات لتسليح الشباب بأحدث

متطلبات العصر صرح المستشار عادل الدوياتي وكيل وزارة القوى
العاملة والهجرة بالإسكندرية بأن المديرية تقوم بتنفيذ دورات تدريبية على
الحاسب الآلي واللغات لشباب الخريجين من حملة المؤهلات المتوسطة
وفوق المتوسطة والطايا غير المشتغلين وذلك بمراكز التدريب التابعة
لمديرية وهي مركز تدريب مهني شرق ومركز تدريب مهني الحضرية ،
كما يتم إعداد مركز تدريب مهني محرم بك لاستقبال الراغبين من شباب
الخريجين للتدريب على الحاسب الآلي واللغات لخدمة قطاع وسط وغرب
الإسكندرية .. هذا وتقدم الطلقات للراغبين بديوان عام المديرية .

١٠ آلاف فرصة عمل جديدة بالنشرة القوية للتوظيف

يصدر في الخامس من هذا
الشهر العدد الجديد من النشرة
القوية للتوظيف متضمنا ١٠ آلاف
فرصة عمل جديدة .. المعروف أن
النشرة توزع لدى باعة الصحف
بجميع المحافظات وتيسرا على
القراء والذين يتعذر عليهم
الحصول على النشرة من باعة
الصحف يمكنهم الحصول على
نسختهم من مقر مجلة
العمل (١١٦ شارع محمد فريد)
كما يمكن الحصول عليها من
مكاتب ومديريات القوى العاملة
بمافظات القاهرة، الإسكندرية،
الجيزة، الشرقية، شمال
سيناء بالإضافة إلى وزارة
القوى العاملة والهجرة بمدينة
نصر

القيادات
النقابية تشهد
ندوة الاتحاد
للعمال
بجامعة
العمالية عن
الثورة والعمال
تصوير:

مكرم عبدالمعطي

الأحرار .
تستمر الندوة التي يتحدث فيها
عدد من المهتمين بالشؤون العمالية
لدة ثلاثة أيام ويشرف عليها أحد
حرك سكرتير الإعلام بالاتحاد
والنقابي أحمد عاطف سكرتير
التثقيف .



مرر من حرب الخليج

• سكرتارية الأمم المتحدة تحدد أسماء وتعويضات المستحقين

يتسلمها أصحابها والأخرى
المستردة من السكرتارية لضمان
مستحققات المبررين .
وأشارت الوزارة إلى أنه حرصا
على مستحققات المتضررين تقوم
الوزارة بالإعلان عن أسماء
المتضررين الذين لم يتسلموا
مستحققاتهم وإرسال خطابات
مسجلة لهم .

بمطالباتهم حتى تتمكن من إرسال
خطابات مسجلة لهم لاستلام
مستحققاتهم حفاظا عليها ،
وتواصل حاليا تسليم شيكات
المستحقين المتخوف عليهم
بالمطالبتين (١) و(ج) الاستكماليتين
والتي استردت الوزارة تعويضاتهم
كما تم عمل مقامعة مع الأمم
المتحدة بين التعويضات التي لم

السادات ثم استكمل تماما في
عهد الرئيس محمد حسني مبارك .
وقال رئيس الاتحاد : كان
الهدف الأول للثورة هو القضاء
على الاستغلال والظلم الاجتماعي
ولذلك كان عليها أن تأخذ طريقها
نحو مشاكل العمل والعمال

وخاصة وأن العمال هم طليعة ثورة
مناضلة معها وبها على طريق
التحرير السياسي والاجتماعي .
وأضاف : إننا نحن عمال مصر
نحتفل بالعيد الخمسين لثورة يوليو
عزقانا بفضل قادتها الأبطال
والذين حملوا لواءها من الضباط

٢٨ منظمة نقابية إفريقية يمثلون ٥٤ دولة يحضر افتتاح الدورة ٢٥ لمنظمة الوحدة النقابية

كتب - محمد محمد علي :

أكد النقابي أحمد الماوي وزير القوى العاملة والهجرة أن ثورة ٢٣ يوليو قد امتد شعاعها إلى كل القارات الأفريقية التي كانت واقعة تحت يد الاحتلال فانتفضت جميعها ، وقادتها حتى استقلت يحد أن تسلمت بروح ثورتنا المجيدة .
جاء ذلك خلال الكلمة التي ألقاها سيادته في جلسة افتتاح

الدورة ٢٥ لمنظمة الوحدة النقابية الأفريقية وشهدتها الدكتورة فايزة أبو النجا وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي والنقابي السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، والنقابي أنونياكي رئيس منظمة الوحدة النقابية الأفريقية ، والنقابي حسن سيمون أمين عام المنظمة ، والسيدة ريجينا أماكي المدير العام لمساعد لمنظمة العمل الدولية ، والنقابي رجب

معتوق ممثل الاتحاد الدولي لنقابات العرب ، والكثيرون بركات الفرا ممثل دولة فلسطين .
وأضاف الوزير ، لقد ظهرت في الفترة الأخيرة قضية عمالة الأطفال واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة .. إنها قضية أفريقية باتت معقدة يصعب بحثها وأن هناك أكثر من ٨ ملايين طفل على الأقل على مستوى العالم يقعون في شرك أسوأ أشكال عمل الأطفال .

وقال النقابي السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، أرحب بكم ونحن نشغل بالعيد الخمسين لثورة يوليو المجيدة التي أكدت للدنيا أن الانتماء الأفريقي إلى جانب الانتماء العربي هو من الثوابت الأساسية لمقيدتنا الوطنية ومن ثم فقد انطلقت ثورة يوليو بكل قوتها لدعم النضال التحرري الأفريقي ، وبإدانت بإقامة جسور التعاون الوثيق مع حركات التحرير

وزير القوى العاملة بعد اجتماعه بممثلي أصحاب الأعمال والمنظمات العمالية



الفنان ياسر حسين في مهرجان روميس

٨ ملايين عامل بالقطاع الخاص يعرفون العلاوات

كتب - أحمد غالي :

اجتمع السيد أحمد أحمد العمماوي وزير القوى العاملة والهجرة خلال شهر يوليو الماضي مع السادة ممثلي منظمات أصحاب الأعمال وممثلي المنظمات العمالية حيث تقرر صرف علاوة خاصة للعمال بالقطاع الخاص والجمعيات غير الحكومية والهيئات الخاصة بنسبة ١٠٪ من مرتب يونيو ٢٠٠٢ الماضي بحد أدنى ١٠ جنيهات وحد أقصى ٢٥ جنيهًا وفقًا لطرف كل منشأة وتصرف من أول شهر يوليو الماضي أسوة بما سبق وتقرر للعاملين بالدولة طبقًا للقانون

٤٩ لسنة ٢٠٠٢ ومصرح السيد أحمد أحمد العمماوي وزير القوى العاملة والهجرة أنه سيستفيد من هذه العلاوة نحو ٨ ملايين عامل من القطاع الخاص وسيتم الصرف في ضوء الضوابط والتعليمات التي تقرها وزارة المالية لصرف العلاوة الخاصة بالعمال بالحكومة والقطاع العام إلا إذا كان النظام الداخلي المنشأة يسمح بأكثر مما تقرر وأوضح السيد الوزير أن هذا الاتفاق كتفاقي جماعي بالوزارة وفقًا لأحكام قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ حيث تقوم مديريات

القوى العاملة والهجرة بالمحافظات بتابعة تنفيذ الاتفاق للتأكد من تطبيقه وأن إقرار هذه العلاوة للعمال بالقطاع الخاص تأتي تنفيذًا لسياسة الدولة لتحقيق السلام الاجتماعي والمساواة بين كل العاملين بالدولة وتحسين مستوى معيشة المواطنين وفقًا للظروف الاقتصادية الحالية .. هذا وقد حضر الاجتماع السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر ورؤساء النقابات العمالية وممثلون عن اتحاد الصناعات المصرية واتحاد الغرف التجارية واتحاد المام للتعاونيات والتعليم الخاص .

الوعود السياسية هي موضوع مهرجان روميس الكاريكاتير والكارتون الذي سوف يقام باليونان .. فنان الكاريكاتير الشاب ياسر حسين - والذي تنشر "العمل" بعض أعماله - تلقى دعوة للمشاركة بأعماله حول هذا الموضوع في المهرجان الذي تتخلله مسابقة لاختيار أحسن ثلاثة أعمال .. سيتم دعوة أصحاب الأعمال الفائزة للسفر لاستلام الجوائز التي تبلغ قيمتها خمسة آلاف يورو .. الجدير بالذكر أن ياسر حسين سبق وفاز بالديبلوم الشرفية في الكارتون من تايوان ، كما شارك في العديد من معارض الكاريكاتير في إيطاليا.

مرون بالقاهرة ة الإفريقية



أحمد العماوى د. فائزة أبو التاج السيد راشد

الأفريقية وسرعان ما أصبحت القاهرة قاعدة النضال ضد الاستعمار. ومقرا يحتضن العديد من قادة حركة التحرير الأفريقي يباشرون منها نضالهم .

وأضاف أن قارتا الأفريقية تواجه تحديات ضخمة ، فليس مما يدعو إلى الاطمئنان على سبيل المثال أن تصل خسائر أفريقيا نتيجة التصحر إلى ٩ مليارات دولار وأنها مهددة بأن تفقد ٢٥٪

من أراضيها الصالحة للزراعة فضلا عن وجود ١١٠ ملايين لغم فى ١٨ دولة تصل حركة التنمية . يبحث المؤتمر خلال جلساته التى تمتد لمدة أربعة أيام أوضاع العمال الأفارقة فى ظل العولمة والتحولت الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقارير أعدتها الاتحادات

موسوعة حديثة للسلامة والصحة المهنية

كتب -نزار العطفي:

بدأت وزارة القوى العاملة والهجرة فى إعداد موسوعة حديثة للسلامة والصحة المهنية فى مصر تكون مرجعا للعاملين فى هذا المجال بكل مديريات القوى العاملة بمحافظة الجمهورية وللمنشآت الصناعية والعاملين فيها وللتنظيمات النقابية والجهات المعنية الأخرى.

وقال أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة : إن إعداد هذه الموسوعة يأتي تنفيذًا للقرار الذى اتخذه المجلس الاستشارى الأعلى للسلامة والصحة المهنية الذى يضم ممثلين عن مختلف الجهات المعنية مشيرا إلى أن الإدارة العامة للسلامة بالوزارة وبالتعاون مع هذه الجهات المشاركة فى المجلس الاستشارى تقوم حاليا بإعداد هذه الموسوعة .

لائحة جديدة لصندوق زراعة للماملين بالاستصلاح الزراعى

اعتبارا من أول يوليو الماضى بدأ العمل باللائحة الجديدة لصندوق الزمالة للماملين بوزارة الاستصلاح الزراعى .. اللائحة الجديدة تتيح للعاملين المشتركين فى الصندوق صرف مكافأة - عتب نهاية الخدمة - تعادل مرتب نصف شهر عن كل سنة عضوية ، وفى حالة الاستقالة تصرف مكافأة تعادل قيمة ما سدده العضو مع إعائته بما يعادل ٢٥٪ من القيمة ، وفى حالة الوفاة تصرف لأسرته مكافأة تعادل مرتب نصف شهر لكل سنة عضوية مع صرف إعانة مقداره ١٥٠ جنيهًا .

صرح بهذا على عبداللطيف مرسى أمين مساعد الصندوق وأضاف أن اللائحة الجديدة نصت على صرف إعانة اجتماعية مقداره ٧٥ جنيهًا للأعضاء فى حالة زواج العضو أو أحد إبنائه وفى حالة المواليد الأول ، وكذلك فى حالة وفاة الوالد أو الوالدة أو الزوجة أو أحد الإبناء .

فى توفير الرعاية العلاجية للعاملين بالقطاع غير المنظم الذى يضم نحو سبعة ملايين عامل لضمان رعايتهم صحيا واجتماعيا . وكان المجلس الاستشارى للسلامة والصحة المهنية قد اتخذ عدة قرارات فى اجتماعه الأخير برئاسة أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة لضمان الحماية التأمينية والصحية للعاملين .

وأكّد العماوى على التنسيق المستمر بين المجلس الاستشارى للسلامة والصحة المهنية وبين مختلف الأطراف المعنية لتوفير نظم الأمن الصناعى ومتابعة تنفيذ قوانين العمل موضحا أن اللجنة المشتركة من الوزارة واتحاد العمال والتأمين الصحى لبحث تصورات مناسب لتوفير الحماية الطبية المتميزة وبالسعر المناسب من خلال التأمين الصحى تواصل عملها لإعداد رؤية مشتركة وعرضها على وزيرى التأمينات والعمل لإقرارها ، كما يتم اتخاذ الخطوات الإدارية المناسبة لعرض ملفات العمال المصابين أثناء العمل والمؤمن عليهم على التأمين الصحى بدون تعقيدات روتينية ولضمان الخدمة الصحية لهم .

وقال إنه يتم حاليا البحث عن إمكانية مناهضة التأمين الصحى



نزار العطفي



مصر للتأمين

تمنى

الشعب المصري

بأعياد ثورة يوليو الجديدة

الإدارات المركزية ت: ٢٢٥٥٢٥٠ منطقتى القاهرة ٢٩٣٣٦٠٠

نورية يوليود وعمال مصر

.. فى حوار مع رئيس اتحاد عمال مصر

فى مناسبة العيد الخمسين لثورة يوليود الجديدة .. والتي استهدفت منذ البداية النهوض بالطبقات الكادحة والمعذمة ، وتحقيق تنمية شاملة ، وإعادة توزيع ثروات مصر بين أبناء مصر ، تأكيداً لمبدأ العدالة الاجتماعية ، كان لنا هذا اللقاء مع القائد النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، باعتباره ممثلاً للملايين من عمال مصر حيث كان هذا الحوار :



أجرى الحوار

السيد الطاهري

محمد محمد على - محمد رمضان

تصوير : أحمد عبدالعال

عك فكرة كذا وكذا ؟؟

فى نفس اليوم كان زوج أختى يعمل مديراً فى إحدى شركات الغزل والنسيج بالإسكندرية (قطاع خاص) وترىبنى به علاقة حميمة وقد قام وزير الصناعة بإنهاء عقده فى نفس يوم بدء الدورة التدريبية وكتب ورقة خلال عملى فى الوردية موجهة إلى الأخ خالد جمال عبد الناصر وشرحت له موضوع زوج أختى وقلت له فى الجواب إن زوج أختى مدير نسيج ورجل من الأشخاص المحبوبين من الناس والمحبين لبلدهم وله انتهاء للبلد ، وشرحت له كل شيء وبعث هذه الرسالة للسيد خالد عبد الناصر خوفاً من أن أرسلها باسم الرئيس عبد الناصر فتحبب السكرتارية الرسالة عنه.

وقد أرسلت هذه الرسالة فى خطاب عادى بطابع يريده بقرش سماع لعل وعسى يجد صدق من رئيسنا جمال عبد الناصر ، وكتب عنوانى واسمى وثالث يوم حضر الدكتور من الرئاسة مستشار الرئيس جاء للشركة وتوجه إلى مكتب المدير العام وكانت الشركة لم تقيم بعد والمدير أجنبي ، وطلبتى مندوب الرئاسة بالاسم وكنت أرتدى بدلة نصف كم للعمل ، وطلعت للسيد المدير العام ووجدت الدكتور معه

الصورة بالأسلوب السهل المبسط أو مايسمى بالسهل المتقنع وأحييك وأحيى الأخ السيد الطاهري على إدارة المحلة والأخوة الصنفين المشاركين فى هذا الجهد والعاملين بها.

هذه بداية فرض عين على يجب أن أقولها ونابئة من داخلى وليس من أى جهة أخرى والله يوفقكم.

عمال مصر والثورة .. أنا شخصياً لم أكن عضواً فى الاتحاد الاشتراكي ولكنى حفظت الميثاق عن ظهر قلب بل إنى جمعت كل ماكتبته عن شرح الميثاق وأحتفظ به حتى الآن فى مكتبتى الخاصة .. وبدأت أحاور نفسى وأحاور الآخرين ويسين تم اختيارى لحضور دورة تشييفية للعمل السياسى بمنطقة كفر

النور وفوجئت بحضور مسئول على درجة وزير ومعه أمين عمال الاتحاد الاشتراكي ومجموعة من أمانة العمال ومنهم أخواننا وأساتقتنا وقد لاحظت أن معظم الأسئلة كانت توجه لى ، رغم أنى لم أكن عضواً منظماً مثل السادة الحاضرين ووجدت نفسى أسأل :أيه الموضوع؟

وسألت بعض المسئولين .. هل أنا ذلك مستهدفاً فتأجباوا نعم .. وذلك لأنهم أخذوا

المعروف أن فى مقدمة أهداف الثورة التى تضمنتها المبادئ الستة ، تحقيق العدالة الاجتماعية ، وخاصة رفع الظلم من العمال والفلاحين ، باعتباره أكثر فئات الشعب تضرراً من النظام الملكى البائد.. تمثل ذلك على سبيل المثال فى قيام الثورة بعد أسابيع من انطلاقها بإصدار عدد من التشريعات العمالية للنهوض بوضع العمال ، وكذلك إصدار قانون الإصلاح الزراعى وإعادة توزيع الملكية على العديد من الفلاحين.. من وجهة نظركم -كقائد محالى-مدى استجابة الثورة على مدى مسيرتها فى الخمسين عاماً للمطالب والأمال العمالية ؟

●● بداية ليس باسم اتحاد عمال مصر ولا للنقابات ولا اسمى شخصياً أو للجنان النقابية فحسب ولكن باسم قواعد صال مصر أحيى مجلتنا-مجلة العمل- التى تأخذ دوراً جديداً فى مساهمة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وهو منوه نحتاج إليه -فإذا كانت مجلة العمل تطلق باسم العمل والعمال فهى مطالبة أكثر من أى وقت مضى -وأحييها بهذا التوجه فى مساهمة التحولات ومعايشة الناس وتوضيح

وأنا لم أكن أتوجه لمكتب الإدارة إلا في الاجتماعات الخاصة باللجنة القانونية وسأنتي مستشار الرئاسة عن زوج أختي وأجبت بـ«ن» هو الذي يراني في مراحل التعليم المختلفة من ابتدائي وتبائي حتى مرحلة الثانوية، وسأنتي عن الموضوع وشرحت له تفصيلا، وسأل عن إمكانية مقابليته وأجبت بالترحيب وقال أنتي مكلف من الرئيس جمال عبد الناصر شخصيا لحل هذا الموضوع.

واعطاني المدير العام إفتنا للذهاب مع مستشار الرئاسة لمقابلة زوج أختي وتعرف مستشار الرئاسة عليه وتبين أنه كان أستاذ زوج أختي في كلية الفنون التطبيقية ، وقال له بأنه مكلف من الرئيس عبد الناصر ، لأن سيديك بتع رسالة إى خالد عبد الناصر ووصلت إلى السيد الرئيس وأمرني ببحث الموضوع مع السيد راشد ومكث ومع الشركة مع حك في اختيار أى شركة تريد العمل بها ، وطلب زوج أختي العودة للعمل بنفس الشركة التي كان يعمل بها وعرض مستشار الرئاسة على زوج أختي شركة أفضل من تلك التي يعمل بها ووض زوج أختي وقال له أريد العمل بشركتي القديمة إذا اردتم اعادتي لعملي السابق ، لأنى لم أسرق ولم أنهب ولم أقتل أحداً ، وإنها العملية كلها أن البعض انتهر الفرصة وها هو عبقى .

المهم أن زوج أختي ماء على الفور لعمله القديم في شركته السابقة واعتبرت هذا الاجراء تكريما لى ولعمال مصر كلهم لأنى كنت عضو لجنة نقابية وكان ذلك عام ١٩٥٧.

الناحية الأخرى:

كان لهذا الموقف أثرًا في نفسي فبدأت
أخط بدي أكتب شعارات الثورة التي يعلنها
الرئيس عبد الناصر على ربي الكوارتر
وأنتشرها على جميع مصانع الشركة على
هسايي الخاص ، وهذا الموقف جعل أصحاب
المال يكرهوني لي ، وعلى سبيل المثال عند مرور
أحد المديرين وجدني أملي واستغل هذه
الفرصة لأعطاني جزءاً طيقا البلد ٢٣ وهو
خاص بالإهمال الجسيم لأنني أصلي وأنتزوني
أنه لو تكر ذلك سوف أقصّل.

● هل تغيرت هذه الصورة السيئة بعد صدور قرارات التأميم؟

●● السيد راشد: قرارات التأميم
العامل بمعنى أنه بمجرد صدور قرارات التأميم
أصبح لي صوت في شركتي وكيان ملموس
وأحسست بملكتي لهذه الشركة وأنتى يجب أن

أدافع عنها.

أيضا عندما قاتل الرئيس جمال عبد الناصر
"ارفع رأسك يا أخي فقد مضى عهد
الاستعباد"

فأنا كمواطن ابن ناس بسطاء محدودي الدخل في الأرياف شعرت بقيمة هذا الشعار خاصة وأنه قد طبق هذا الشعار بالفعل ، فطى سبيل المثال الرجل ابن العائلة الكبيرة سواء كان عمدة أو شيخ بلد يستطيع ربط "التخني" في البلد في شجرة ويضربه بالكبراج ويدون أسباب لجدد أن منظره لا يجيب.

وأنا كعامل كان معارضين القمصل والقمصل بدون مكافآت ونأخذ أحكام قضائية ولا نستطيع الرجوع للعمل ، ولكن الآن أصبح لنا مشاركة حقيقية في مجالس الإدارات ، فقد كان لنا أربعة ممثلين للعامل في مجلس إدارة الشركات وخفصوا إلى اثنين بحكم القانون .

بالإضافة إلى أن رئيس اللجنة النقابية يحضر اجتماع مجلس الإدارة وله حق التفاوض صحيح ليس له صوت ولكن أغلب رؤساء اللجان النقابية يعملون على تنفيذ مايريدونه محققا للصالح العام ولصالح العمل والعمل.

ومن خلال مشاركتنا في المسؤولية أصبح لنا ٥٠% من المقاعد للعمال والفلاحين في كافة المجالس التشريعية المنتخبة ، بما في ذلك مجلس الشعب والشورى .

كذلك قوانين الإصلاح الزراعي التي عادت بالخير علينا جميعا كشعب مصر لأنه كان يوجد ماسهم، مجتمعات الاقطاع أو مجتمعات

النصف في المائة وهذا الجتمع يكاد الأرض - العرض - الكرامة - الإنسانية وسيطر على زمام الأمور كلها ويتحكم في مصائرنا وهو إقطاع مستغل ومتغش، لكن لا يمكن أن ننسى أو ننقاس أن في ظل هذا المناخ غلر رجل مكنف كل حرب أن يوجد التاريخ يمثه بمهولة لأنه كان بطلا اقتصاديا مصريا فكان يصرصيته ويعمل من أجلها، وأقام العديد من المصانع والشركات التي فتحت أبواب الرزق أمام الكثيرين من العمال والفلاحين وفي مناطق كانت محتاجة للعمل مثل الحلة الكبرى وكفر

وإذ كان ثور مصر البيضاء حافظت على كرامة طلعت حرب وعلى مبروه وعلى أمجادها بل أضافت إليها الكثير وخير دليل على ذلك أننا نعيش حتى الآن في خير الثورة.

وإذا كانت الثورة قامت على مبادئ ستة فقد حققت خمسة منها والسادس هو إقامة حياة

ديمقراطية سليمة والأمانة فإن تحقيق هذا
المبدأ لم يكتمل إلا في عهد الرئيس حسني
مبارك .

ومن المهم الإشارة إلى حقيقة مهمة وهي أن الرئيس أنور السادات هو اعتقاد الرئيس جمال عبد الناصر ، وأن الرئيس مبارك هو ابن الثورة والامتداد الطبيعي لها ، وأن الحزب الوطني بقيادة الرئيس مبارك يحاول أن يضع كل الأمور في نصابها الصحيح ، وإذا كان الناس تقول إن كل رئيس لمصر كان له مكانه فإنا نختلف معهم وأقول إن الرئيس مبارك استفاد من أخطاء وأفضال السابقين له واستطاع أن يخرج بفخامة تجربة جديدة تحفظ كرامة الإنسان المصري وتحافظ على الأبعاد الثلاثة لتسيير متوازية وهي البعد السياسي - الاقتصادي - الاجتماعي ويحيث لا يوجد ما يفي على الآخر ، فمثلا على سبيل المثال في مجال التطبيق العربي للإشراكية كنا نحافظ على البعد الاجتماعي أكثر من البعد الاقتصادي والدليل أن شركائنا في القطاع العام كانت تعين كل من هب ودب هفتى شركات الأدوية أو الغزل والنسيج أو الصناعات الهندسية كانت تعين ليساكن أداب قسم آثارهم لا يالطبع ماذا كان يمكن أن يسهم هذا التخصص بهذه الشركات ، وكان ذلك من منطلق البعد الاجتماعي لخلق فرص عمل والأن ينادي الرئيس مبارك بنظام التخصص والتخصص لكل مهنة لكي يستطيع التطبيق العملي في مجاله تحقيق زيادة قدرته على العمل.

هذه بأمانة خواطري لما يدور في ذهني
ويداخلني كائنات مصرية أقول إن ثورة يوليو
أعطت مصر كل الأبعاد الإنسانية حافظت على
كرامة الإنسان ونعت القدرات عند المواطن
جعلته ينتمي لقيومته العربية ، وبالمناصفة الدول
العربية التي تحررت إنما تحررت بفعل تمسك
ثورة يوليو بأبعادها العربية وبالقيومية العربية ،
كذلك لا يمكن أن نذكر أن ينكر أحد الدور
التي قامت به ثورة يوليو في دعم الحركات
التحررية على مستوى آسيا وأفريقيا وأمريكا
اللاتينية والعالم بأسرها من مساهماتها في تحرير
الإنسان على مستوى هذه الطبقات المنيعة.

أذكر عندما دعا الرئيس جمال عبد الناصر مع كل من الرئيس نهرو والرئيس تيتو لعقد مؤتمر عدم الانحياز طالب المؤتمر بالحياد الإيجابي للدول ، وطالب الدول التي تنضم للحركة عدم الانحياز أن يكون لها صوت مأل ومسموع ، ونفس الأمر بالنسبة للمؤتمر

الإسلامي وكذلك دعم قدرات جامعة الدول العربية.

كل هذه الإنجازات تصاف لرصيد ثورة يوليو ولا يمكن للإنسان أن يتكرر لها . وبمناسبة قرار تحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى اتحاد أفريقي، لا يمكن أن ننسى دور الثورة وبور جمال عبد الناصر بالذات في إقامة هذه المنظمة المهمة.

١/ السيد الطاهري : لاشك أن الثورة أيقظت بداخل المواطن العربي نزعة القومية العربية ، والتي استهدفت تحقيق الوحدة العربية أو على الأقل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي لإقامة نكل القصداء عربي يتلف وعصر التكتلات الاقتصادية التي تعيشه الآن .. فماذا تري؟

١. السيد راشد: لقد بدأت هذه الفكرة بداية طيبة والتي لا أستطيع إلا أن أثني عليها وهي أن الثورة أيقظت الضمير العربي من ناحية اتجاهاته القومية ومصالحه العربية ، وأحب أن أشير إلى نقطة هامة وهي أن الرئيس جمال عندما كان يتكلم لم تكن مصر فقط هي التي تسمعه رغم أن وسائل الإعلام في ذلك الوقت لم تكن بمستوى الذي وصلت إليه الآن، وكانت أحاديثه تداع بإذاعة فقط وكان عندما يتحدث الرئيس جمال في لقاء صحفي أو يلقى خطابا في أي مكان لازم كل العالم يسمعه، وأحب أن أشير هنا أن عبد الناصر عندما وافق على إقامة الوحدة مع سوريا كان هدفه التكامل الاقتصادي قبل التكامل السياسي وجمع كلمة العرب بدون مناصرة أو انحياز.

ولما قام الانفصاليين بضرب الوحدة تصرف عبد الناصر بالأسلوب المثالي حيث لم يوافق على أرافة قطرة دم واحدة وكان في مكانه - وهو الرئيس الشرعي للجمهورية العربية المتحدة - بالمقيمها الشمالي والجنوبي - كان في مكانه استخدام القوة ولكنه قال أرضي أن تراق نقطة دم عربية على أرض عربية بيد عربية ، وكان هذا الموقف قمة الأسلوب الحضاري السوي . وعندما تولى الرئيس مبارك المسئولية بعد رحيل الرئيس محمد أنور السادات صاحب قرار الحرب والسلام والذي سار على نفس الدرب بمبادئ الثورة ولم ينتقص من العمال حقوقهم . بل أن الرجل -رحمه الله- أغدق علينا بالعلاوة الاجتماعية قررت في عهد الرئيس السادات . ويكفي فخرا أن نتجح في وضع خطة عبور قواتنا المسلحة لسياءه لتحريرها وقادنا بجدارة وموضوعية ، ونجح

بدأت علاقتي بالثورة من خلال موقف إنساني لقائد الثورة جمال عبد الناصر

نسبة الـ ٥٠% المقررة للعمال والفلاحين ضرورة ملحة في هذه الفترة .. ومصانة بمبارك

كنت ضد بيع شركات القطاع العام لكن ظهور العولة حتم علينا الأخذ بالخصخصة ..

ثلاثة مهام أساسية للاتحادات المحلية تتفق ومتطلبات هذه المرحلة

بالصرب والسلام في استعادة كل شبر من أرضنا التي دنسها الاحتلال الإسرائيلي. أقول عندما تولى الرئيس مبارك المسئولية بعد رحيل الرئيس السادات ، فكان أول قرار عربي قام به هو مصالحة الدول العربية كلها وفتح حوارا موضوعيا مع القادة العرب ونادى بإقامة السوق العربية المشتركة وأكد عليها . وبهذه المناسبة أحب أن أذكر نقطة مهمة

وهي أنني كعامل مصري بسيط أقول أن أرض السودان على سبيل المثال تستطيع تغذية العالم العربي كله من القمح -الذرة- الشعير-وقول الصويا وغيرها من التطلبات الغذائية ، وذلك حينما تصدق النوايا العربية، وأنا كعامل وليس كسياسي أقول أو صدقت النوايا على الأقل سنكتفي ذاتيا من موارنا الغذائية العربية واعتمادنا ذاتيا على إنتاج وتوفير لقمة العيش الكريمة بأكثر من ٩٠٪ ويصحت لا نحتاج للاستيراد من الدول الخارجية ، وكما قال الرئيس مبارك من لا يملك غداؤه لا يملك قفاره .

١. السيد الطاهري: فكرت سيايكت مقولة الرئيس مبارك "من لا يملك غداؤه لا يملك قفاره" من وجهة نظرك .. ماذا تعنى هذا المقولة ؟
١. السيد راشد: أحزن كثيرا عندما يزور أي مواطن عربي أي دولة عربية في الخليج وغير دول الخليج ويجد أن المنتجات في هذه الدول

كلها منتجات من خارج الأمة العربية حتى المصنعة التي تصلى عليها تصنع في الصين وتايوان ويشتريها العرب بهم ، دون أن يسأل أي واحد منافسهم ، لماذا لا يكون الإنتاج العربي متواجدا في هذه الأسواق ، خاصة وأن لدينا في العديد من الدول العربية خبرات طويلة في كثير من الصناعات الحرفية والصناعات الكبرى خاصة وأن الإنتاج العربي إذا لم يأخذ وضعه في هذه المرحلة وفي وطنه من المحيط إلى الخليج فعليه العوض ومنه العوض.

وإذا كنا لا نستطيع أن نتحد من أجل توفير لقمة العيش الكريمة والمرتبطة بالحرص على استقلالنا وكرامتنا كعرب ، فعلى يمكن أن نتحد؟

وطبقا للتقاليد العربية ، فليس عيبا أن نقسم نحن العرب رغيف الخبز سويا لأن هذا أمر مقبول ، لكن هذا أمر يختلف تماما عندما أحصل على هذا الرغيف من خارج نطاق الوطن العربي ، واعتقد أن الفرق في الحالتين واضح ، فرق أن أقتسم مع أخي رغيف خبز و أن أحصل عليه من القريب بمقابل مادي ومعنوي .

لذلك نتمنى أن المنظمات الشعبية في الوطن العربي ككل بما في ذلك الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية ومن خلال البلمواسية الشعبية أتمنى أن تلعب كلها دورا في تنمية الوعي بهذه الحقائق ، والعمل لتحقيق التكامل الاقتصادي من خلال الإسراع بإقامة السوق العربية المشتركة ويصحب بكون هذا مطلبها شعبيا عربيا وليس حكوميا فقط .

بدون ذلك فسيظل بعض الرؤساء العرب يناشدون القادة الآخرين لتحقيق هذا الهدف ، الذي للأسف يمضي ببطء شديد رغم ما نراه من عقد لجان متابعة ولجان تنفيذ واتفاقيات توقع بين عدد من الدول العربية ، ولكن محصلة ذلك كله أنني من مستوى طموحات الشعب العربي ، ويكفي الإشارة أن حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وبعضها البعض لا يتجاوز الأسف ٨٪ من حجم تجارتها التجارية .

١. السيد الطاهري: ظهرت في السنوات الأخيرة نغمة "تشار" تطالب بالعودة عن نسبة الـ ٥٠٪ المخصصة للعمال والفلاحين في المجالس التشريعية بما في ذلك مجلسي الشعب والشورى .. أو على الأقل إعادة النظر فيها؟؟

١. السيد راشد: إذا قلت إن هذه النسبة (٥٠٪)

بتمثل ضرورة يبقى أنا بقلل من حجم هذا الكلام لأنها تمثل بالفعل حاجة ملحة وخاصة في هذه الفترة حيث بدأ يظهر على السطح تأثير المال "الفلوس" .

ولما ظهرت الفلوس فإن البعض يستخدمها لشراء بعض النعم الخيرية، من هنا فإن استمرار هذه النسبية يصعب ضرورة، أي ضرورة الحفاظ على نسبة الخمسين في المائة للعمال والفلاحين وليس معنى هذا أنى عايز انتخب واحد يمثلنى فى التنظيم النقابى أو فى المجالس الشعبية المنتخبة فى المحليات ، أو يمثلنى فى مجلس الشعب والشورى يكون أفواكتو ، لكنى أريد أن يمثلنى الفلاح والعمال المستثمر المثقف القاهم عشان يقدر على الأقل إذا لم يات بالمكاسب يستطيع صد الهجوم على الحركة العمالية وعلى أبناء الريف العريق الذى نحن أولادهم وأحفادهم .

واليمه فإن الدستور مازال يكفل نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين فى المجالس المنتخبة ، وأحب أن أوضه هنا حقيقة مهمة وفى أن الرئيس مبارك شخصيا متمسك بمكاسب العمال والفلاحين ، أذكر أنه منذ ثلاث سنوات فى لقاء للرئيس معنا قلنا لسيادته أن هناك هجوما على هذه النسبة وقال سيادته لايهمكم وسكتنا وبحث فى عيد العمال التالى لهذا اللقاء وأعلنت أن البعض يريد تخفيض مرزايانا وضرب حقوقنا المكتسبة المؤكدة فى الدستور . ورد الرئيس بأن هذا الكلام مرفوض شكلا وموضوعا وعلى الأقل طالما أنا موجود فلا تتكبر فى هذا ، وهذا تأكيد لجباذئ الثورة، أضف إلى هذا حرص الرئيس مبارك على حضور احتفال عيد العمال كل عام رغم مضاعفه ومسئولياته الضخمة، والأسف فيه ناس يتعقد علينا بأن الرئيس مبارك يحتفل معنا بعيد العمال ويشيد بدور عمال مصر فى عيدهم .

كذلك فإن الرئيس مبارك حريص دائما على دعم مكاسب عمال مصر وعلى دعم مسيرة ثورة يوليو ، وهنا أجدنى أذكر الرئيس مبارك عفة لسانه وحرصه على عدم الاسائة لرموز مصر جميعا وبلا استثناء ، فلم يذكر أى مسئول فى مصر سواء قبل الثورة أو بعدها بسوء ، ولم نسمعه مرة يهاجم س أو من القيادات السابقة ، بل إنه يكرر دائما - اتقوا الله فى بلدكم- واتقوا الله فى زعماء مصر ويجب أن يحترموا ويكرموا ، حتى قادة الأحزاب السابقين ، فلم يتعرض لهم الرئيس مبارك بلفظ واحد ، رغم أن الثورة استهدفت

مشروع قانون العمل الموحد ، جاء وليد التفسيرات الاقتصادية من حوثنا ومضى عليه ١١ عاما

المشروع يحقق التوازن وليس قراءانا ولا إنجيلا ، ويمكن إعادة النظر فيه كلما اقتضت الضرورة ذلك

ضم مرشح عمال إسرائيل الذى أسقطته الوفود العربية لعضوية مجلس إدارة منظمة العمل الدولية مهزلة لم تشهدها المنظمة الدولية من قبل.. وسوف تصدى لها

تطوير الأحزاب .

وخلاصة القول أننا متمسكون طبعاً بالخمسين فى المائة للعمال والفلاحين من الأخذ فى الاعتبار التطوير والتحديث.

١٠. السيد الطاهرى : معروف أن الثورة منذ قامت والعمال يشاركون بالرأى فى المشاريع الفاصلة والعامية وبخاصة قوانين العمل-التفصيليات-التأمين الصحى ولايمكن انكار دور اتحاد العمال مع وزارة القوى العاملة على مدى أكثر من سبع سنوات لإعداد مشروع قانون العمل ، والذي أجاز مجلس الشورى وهو الآن أمام ممثلى الشعب فى مجلس الشعب ، هل ترى أن مشروع قانون العمل بصورته الحالية يحقق التوازن بين طرفى الإنتاج و يمثل خطوة للأمام أم لا؟

●● اعزوني سوف أرجع للماضى القريب وهو بداية ماسمعتنا عن الاقتراح وبيدنا نريد فى مجالسنا إن هذا افتتاح استفزازى ، وذلك فترة الرئيس السادات ، وبدأت الحركة العمالية بقيادة الأخ أحمد الماوى رئيس الاتحاد العام للعمال فى ذلك الوقت تفكر فى مشروع.

وفى نفس الوقت فإننى كنت أحد الذين يقولون "لا مفيش حاجة اسمها بيع القطاع العام ولا تصفية القطاع العام". ولكن جرت قاعات عديدة مع كبار المسئولين

السياسيين والاقتصاديين كما أن الرئيس مبارك جلس معنا فترة طويلة وشرح لنا أبعاد الموقف العالمى ، مؤكدا أن التحول الاقتصادى فرض عين علينا وأن ماحك جلدك مثل ظفرك وأى دولة عربية أو أجنبية صديقة أم غير صديقة تريد مساعدتنا بضوابط معينة يبقى إحنا لازم نساعد أنفسنا خاصة أن القطاع العام كان نازل فى الانحدار والأداء أصبح غير متميز ، والحقيقة أحب أن أوضه نقطة مهمة وهى أننا قبل الانفتاح كانت هناك اتفاقيات تجارية مع دول الكتلة الشرقية فى ذلك الوقت ، وكنا بنطلع إنتاج قد لا يكون بمستوى الجودة المطلوبة، لكن كانت تستورده دول الكتلة الشرقية وذلك مقابل حصولنا على بعض الأسلحة غير الحديثة ، يعنى أن كلا الطرفين يتبادل المنتجات غير كاملة المواصفات ، وبانتهاء الكتلة الشرقية وظهر العملة أصبح لزاما علينا أن نطور الأداء ولزوم تتواءم مع التحول الاقتصادى العالمى .

وفى ضوء هذه التفسيرات العالمية، والتي انعكست بالتالى علينا فى مصر ، جلسنا نعيد حساباتنا داخل الحركة العمالية وفكرنا فى العمل لإصدار مشروع قانون عمل جديد يتواءم مع مرحلة التحول الاقتصادى لأن القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ والذي كان يطبق على العاملين بالشركات التى تتحول للمخصخصة لم يعد يتلاءم مع المرحلة الجديدة ، مع حرصنا على أن نضع فى الاعتبار أهمية تحقيق التوازن بين طرفى العملية الإنتاجية العمال وأصحاب الأعمال فى المرحلة الجديدة .

وأجريننا اتصالا بمنظمة العمل الدولية لكى تسهم فى الإنفاق على إعداد هذا المشروع بجانب الاسهام فى التواحي الفنية وفعلنا وافقت المنظمة ووضحت بعض الخبراء للتعاون معنا ، وكنت قد توليت المسؤولية خلفا للنقائى الأخ أحمد الماوى كرئيس لاتحاد عمال مصر .

ومنذ بداية الاجتماعات فإن جميع الأطراف المشاركة كانت حريصة كل الحرص على المصلحة العامة، وتحقيق التوازن المطلوب فى المشروع الجديد كما أكد ممثلو وزارة القوى العاملة وممثلو اتحاد الصناعات ورجال الأعمال والتنظيم النقابى على ضرورة أن يكون خبراء منظمة العمل الدولية مصريين، وأننا لا نريد خبراء أجانب ، لأن الأجانب لن يكون بمستوى الخيار الوطنى فى الإنفاق بكل التفاصيل ، أو بطروف المكان الذى يعيش فيه أما الخيار الوطنى فإنه يترك مايبور بأرض مصر ويصم بما فى داخله ، وللم بكل أبعاد ومتطلبات

مرحلة بالسياسة لكل الأطراف ، ويعد جهد جيد وأقت المنظمة على هذا الطلب .

وبناء عليه تم التنسيق ، وكان المسئول الأول من المشروع الأستاذ خالد طاهر الذي كان يشغل موقع وكيل أول وزارة القوى العاملة في ذلك الوقت وكان يساعده د. أحمد البرعي كبير وطني لأنه أستاذ قانون ودارس لعلم الاجتماع وتم الاستعانة بساتنة جامعيين في الاقتصاد السياسي والاقتصاد الاجتماعي ومجموعة كبيرة من المعينين المصريين والمستشارين الوطنيين الحقيقيين إلى أن خرج المشروع بصورته النهائية التي عرضت على مجلس الدولة ، ثم على مجلس الوزراء الذي أحالها بدوره لمجلس الشورى وقد استغرق ذلك أحد عشر سنة حيث بدأ الإعداد من سنة ١٩٩١ .

المهم أن المشروع دخل بسد ١١ سنة وتعلميات من الرئيس مبارك مجلس الشورى وأخذت عليه الموافقة من حيث المبدأ .

أنا لا أتذكر أبدا لدور أي إنسان وضع يده في هذا المشروع كل عامل كل موظف في القوى العاملة كل مسئول من رجال الأعمال واتحاد الصناعات أدلى برأيه ولو ضد توجهاتنا له احترام عندنا .

لماذا؟؟؟ إذا قال جملة فهو خدم علينا - أنت عاين شيء وبالمقابل أنا عاين مماثل له ؛ خلاصة القول إن هذا المشروع متوازن جدا وقلت أمام الرئيس مبارك في خطابي الأخير في عيد العمال بأن هذا القانون ليس كتابا مقدسا ولا هو قرآن ولا إنجيل وعلى السلطة التشريعية أن تقوم بدورها فيه ، ولكنني أقول أن المشروع يوضعه الصالح أنا اعتبره مشروعنا دائما ينظم علاقات العمل بين طرفي الإنتاج ويعطيتي حق التفاوض واستطيع من خلاله معرفة ما لي وما على ، وأن أدوي الواجب على وأفاوض على حقى -أتفاوض على كل كبيرة وصغيرة- والحلول السلمية هي مبدأنا ومذهبنا ، وأتأكد أن لا نقول أن هناك مشكلة بدون حل ولكن نقول أنه لا يوجد مشكلة تستعصى على أذهل وربنا أعطانا طول النفس ويلدنا بتشدد الاستقرار ويجب أن نكون مشاركين حقيقيين لصنع هذا الاستقرار ، بلدنا بقيادتها العلمية الإنسانية المستتيرة المتصلة في شخص الزعيم مبارك تقف مع العمال ومصداقوى الدخل لكنها في نفس الوقت تعمل لتحقيق التوازن بين كل الأطراف

الاتحادات المحلية

وبهذه المناسبة أحب أن أوضح نقطة مهمة ، وهي أننا نستهدف بناء الإنسان العامل وتثمينته

وهذا لا يعنى تنمية بشرية أو سياسية أو اقتصادية ولكن نقول إن الإنسان نفسه هو محل اهتمامنا وخير دليل استكمالا لسياسة الثورة أن الرئيس مهتم في الشهور الأخيرة بعدد من محافظات ذات الأولوية الخاصة وفي مقدمتها قضيتا التعليم والزراعة ، وعشان كده نحن نشكل حاليا الاتحادات المحلية، وقد التقيت صباح هذا اليوم بالمرشحين لهذه الاتحادات وطلبت منهم تحقيق ثلاثة عناصر وذلك لحين وصول خطة العمل الرسمية لهم .

العنصر الأول: جمع شمل التنظيم النقابي في كل محافظة كاتحاد محلي يعيشون في مركب واحدة إما القنطرة أو القنطرة .

العنصر الثاني: الاهتمام بالتثقيف ومتابعة التثقيف والثقافة العمالية وإذا كان الناس على حق ومشايين صح فلتقم الترميم وترأسا إذا كانوا مشايين خطأ فليعلم أن تقولوا لنا لتصحح المسار ، وما كان يصلح للتطبيق والتدريب والتثقيف في ظل التطبيق العربي للاشتراكية ، ليصلح الآن في ظل الاقتصاد الحر . يعني يجب مساندة العصر .

العنصر الثالث: الرئيس مهتم بالتعليم ونحن جزء من المجتمع وغالبية الأمية موجودة في الحركة العمالية ونحن غير ملازمين ببرامج تعليم الكبار ، ولكن من المهم التعاون مع المسئولين عن هذه البرامج .

كذلك وإننى أؤكد أن مشروع قانون العمل الجديد سيكون مظلة واقية لطرفي الإنتاج وليس لأصحاب مصلحة أصحاب العمل على حساب العامل وليس العكس .

١٠. الطاهر : في الدورة ٩٠ المؤتمر العمل - يونيو ٢٠٠٢ - نجحت مجهودات الدول العربية والأفريقية في إسقاط مرشح عمال إسرائيل لعضوية مجلس إدارة المنظمة الدولية ، لكن عقب انتهاء المؤتمر فوجئنا بالنظام الدولي بتدريج اسم المرشح الإسرائيلي ، ضمن الأعضاء الذين تم انتخابهم لمجلس إدارة المنظمة رغم سبقه بجدارة . . . وهي سابقة لم تشهدها المنظمة الدولية طوال تاريخها .

شعارهم مؤلفكم ومؤلف اتحاد العمال العرب بل والحكومات العربية ومنظمات أصحاب الأعمال العرب؟

●أ.راشد : أشكر سيادتكم لإحساسك ولشجاعتك لأخواتك بالتنظيم العمالي المصري على أدائهم لدورهم كعرب . . . وهذه هي مصر حتى إذا كنا مختلفين مع أشقائنا العرب فنحن نقوم برسالتنا القومية لأن الوضع يتطلب منا

ذلك ويخصوص هذا الموضوع فقد وصلتنا بركات من الاتحادات العمالية العربية تشكر جهود وفد عمال مصر وموقفهم المشرف في مؤتمر الدول الأخرى في جنيف ، على نهج التكتل العربي في إسقاط المرشح العمالي الإسرائيلي ، لكن ماتم بعد انتهاء المؤتمر مهيئة الديمقراطية بكل المقاييس .

فحينما ألفت بهذا الأمر ، أرسلت على الفور لكل الجهات المعنية تنصت على هذا الموقف الاجتماعي أو غيرا ، ونحن ضد أي أو منظمة دولية أخرى أو اتحاد عمالي أو اتحاد اجتماعي أو غيرها ، ونحن ضد أي التوجه إذا ارتكب مثل هذه المهيئة ، وسوف نواصل التصدي لهذه المهيئة .

من ناحية أخرى . . بصراحة وبأمانة تقتضى أن أقول مازال لدينا قصور في التوجيهات الدولية والعلاقات الدولية ، نحتاج إلى مزيد من التلاحم كعرب مع الحركة العمالية الدولية نحتاج إلى أن ندخل هذا المعترك بجدية ، وتواجدنا بصفة مستمرة وخاصة مصر بثقلها في أي مؤتمر وأنا أؤكد بأنه سيكون لها دورا إيجابيا ، وأنا أؤكد أن يكون للدول العربية نفس التوجه ، وإذا ثبت أن الحاجة لتجمل تركب أصحاب -وتتواجد بوضعا الطبيعي- سوف نجد رد فعل طيب للدول العربية للمشاركة الدولية الحقيقية ، ونقول للأخرون توجهاتنا ونحن ننادي بالسلام العادل ولا ننادي بشيء آخر وهذا أن يقتنع الناس بتوجهاتنا ، وقائدتنا السياسية حريصة دائما على أننا لانحيد العرب ، نحن ندعاة تحرر أراضينا ونؤيد السلام العادل ، وننادي بالأرض مقابل السلام إذا استجاب إسرائيل لنداء الضمير الإنساني ، ونداء العقل ، وتحقق سلام مع أشقائنا الفلسطينيين ، ونحن على الجانب الآخر لا أستطيع إرسال عامل إلى إسرائيل حتى لو هيئنا ، فكيف نفقح معهم مجال تعاون وجيشهم يسحق كل شيء ، على أرض فلسطين ، بشرا وزرعا وبثاء وغريفا وصمرا ، ويرتكب جرائم أبشع منذ مرة من الجرائم التي الصقوها بالنازية . . كما أن قواتها النازية لاترعى حرمة شيء ، كما أنها دولة لا تحترم قرارا لا مجلس أمن ولا للأمم المتحدة ، وتضرب عرض الحائط بكل القوانين الدولية ، والأسف فإن الضمير العالمى في حالة غيبوبة طالت مدتها ، وعلى العرب جميعا شعوبيا وحكومات أن يتصدوا لهذا العدوان النازي بكل الوسائل الممكنة .

القيادات النقابية تتحدث عن : إنجازات الثورة

ونحن نحتفل باليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة يجب أن نتذكر الإنجازات والمكاسب التي قمتها هذه الثورة لعمال مصر بعد أن كانوا يعيشون في ظروف بالغة السوء، فلا ساعات عمل محددة ولا حد أدنى للأجور ولا حماية للعامل من بطش صاحب العمل الذي يفصله في أي وقت دون سبب وجات ثورة يوليو لتقف بجانب العمال وتحقق لهم إنجازات ماكان يمكن لعامل أن يطمح بها . وفي هذا التحقيق يتحدث عدد من القيادات النقابية في مختلف المجالات عن المكاسب والإنجازات التي حققتها الثورة للعمال.



أحمد عبدالنظار



محمد مرسى

الكثير من المراقبين في محاولات لوقف نموها وانتشارها وذلك رغم أن العمال هم عصب الأمة وسواعدها القوية "شريان حياتها" لذلك كان استقبال عمال مصر للثورة هائلا من أجل التغيير المرتقب إلى الأفضل.

وتقديرا للدور البطولي لعمال مصر الداعم للحركة الوطنية، فقد حصلت الحركة العمالية على كثير من مطالبها وحقوقها بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو المجيدة في كثير من مجالات العمل وشروطه والأجور وساعات العمل ، وقد حققت الثورة للعمال مكاسب كثيرة منها قيام الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، والقيام بدور ملموس في إقامة الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، صدور قانون خاص بالنقابات المشاركة في مجالس إدارة الشركات ، المشاركة في المؤتمرات الدولية .. كمؤتمر العمل الدولي بجنيف .. وتخصيص نسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين في جميع المجالس الشعبية والنيابية. وفي كثير من المناسبات أعلن الرئيس مبارك انهيازه لعمال مصر بشيرا بجهودهم من أجل خير مصر وتقدمها ، وقد تجلى ذلك في رعايته لعمال مصر حرصه الدائم على ألا يضار عامل من سياسة الخصخصة وخصائمه لعمال مصر من أية آثار سلبية للتولاات الاقتصادية .

عمال البترول والفصل التسعوى ويقول النقابي فوزى عبد البارى رئيس النقابة العامة للبترول وأمين عام الاتحاد العربى لعمال النفط والكيماويات:

من الصعب إن لم يكن من المستحيل

يقول النقابي الدكتور أحمد عبد الظاهر نائب رئيس الاتحاد العام للعمال ورئيس النقابة العامة للخدمات الإدارية والاجتماعية:-

لعل أهم وأبرز ماحققته الثورة للعمال خلال الخمسين عاما الماضية:-

- اشتراك العمال في مجالس إدارة الشركات حتى يكون لهم دور في رسم السياسات العامة للشركات.

- تحديد حد أدنى لأجر العامل بما يمنع استغلال حاجة العامل إلى أجره وتحقيق دخل مناسب له.

- تقرير علاوة دورية سنوية بمقتضى القانون ١٢٧.

- تقرير معاشات للعمال في حالات ترك الخدمة والعجز والوفاة.

- تكوين اتحاد عمال مصر ونقابات عمالية تساهم في وضع السياسة العامة للدولة في مجال الإنتاج والدفاع عن حقوق العمال. -توفير العلاج المجانى للعاملين وأسرمهم عن طريق التأمين الصحي.

-إقامة مشروعات إسكانية بأسعار مناسبة لدخول العمال بالقرب من جهات عملهم.

-إنشاء جامعة عمالية خاصة للعمال بجميع فئاتهم على مستوى الجمهورية.

انحياز رئيس الدولة للعمال ويقول النقابي محمد مرسى أمين عام الاتحاد العام لعمال ووكيل مجلس الشورى:

لقد عانت الطبقة العاملة قبل قيام الثورة الكثير من صنوف ألعت وقابلات الحركة النقابية



حسنى زهران



فوزى عبدالبارى



فؤاد توما



بغزى رفاعى



فاروق نصار



عادل الصبيحي



تحقيق :
محمد محمد على



جمال الشيخ

الحديث عن ثورة يوليو المجيدة وإنجازاتها الضخمة على مدى خمسين عاما وذلك لأنها قد غيرت خريطة مصر من حيث الشكل والمضمون، وباسترجاع التاريخ لأبد من التأكيد بأن مصر قبل ثورة يوليو ، وفي ظل النظام الملكي كانت تعيش مفاهيم بالية وسبئية للثورة ، فإعلان الثورة لمبادئها الستة يعنى ببساطة شديدة أن العكس تماما هو الذى يسود الحياة فى مصر ، ولعلكم تتذكرون معى صورة علاقات العمل قبل الثورة حيث لا عدالة اجتماعية بل كان الفصل التعسفى سيغيا على رقابة العمال فى ظل أجور متدنية للغاية وكذلك سوء الرعاية الاجتماعية والصحية . ولايكن انكار ماقامت به الثورة تجاه العمال بإصدارها قوانين التأمينات الاجتماعية والتي أصبحت على مدى الخمسين عاما الماضية تغطى كل القوى العاملة بل تغطى جميع المجالات، وقد حققت الثورة مجموعة من المزايا تتمثل فى مظلة التأمين الاجتماعى لتغطية كافة العمال بدخل مصر وخارجها، وتحسين الأجور والعلاوات والحوافز والبدلات وساعات العمل والإجازات السنوية للعمال خلال الخمسين عاما الماضية، والامتراف القانونى بانتقابات وتفعيل دورها وتغيير الحماية الكاملة لأعضائها

انتصار لكفاح شعب

ويقول النقابى حسنى زهران سكرتير الاتحادات المحلية ورئيس النقابة العامة للبريد:
ان الاحتفال باليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة .. حدث ليس كمثله حدث ، فقد جسد قيام الثورة فى الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ انتصارا لكفاح شعب تواصل على امتداد ١٥٠ عاما فمنذ المشروع القومى الذى بدأ مع ولاية محمد على على مصر بإرادة شعبية فى عام ١٨٠٥ وحتى قيام الثورة المجيدة مرت مراحل التضال بمواقف عديدة ، ومن هنا تكتسب الثورة مكانتها فى ضمير الشعب كانتصار حقق لموحه فى حياة حرة كريمة جسدتها المبادئ الستة للثورة ، ولقد استطاعت أن تجتزم العديد من المهام والإنجازات النقابية وتحقيق حياة حرة كريمة للعمال منذ انطلاقها وحتى الآن، حيث يقف الرئيس حسنى مبارك بجانب عمال مصر والطبقات الفقيرة، وقفة المدافع عن حقوقهم ، وبحيث صار البعد الاجتماعى والحياة الديمقراطية السلمية واقعا حيا يجسده انخيار الرئيس للفقراء ومحدوى الدخل.

أدعية عمال المناجم

ويقول النقابى يعزق رفاعى أحمد رئيس النقابة العامة لعمال المناجم والمحاجر:

منذ أن قامت ثورة يوليو المجيدة وقد تغيرت الحياة الاجتماعية بالنسبة لعمال مصر عامة وعمال المناجم بصفة خاصة نتيجة الإصلاحات الجهورية التى أحدثتها الثورة وتشريعات العمل لصالح عمال مصر الذين حرروا عبودا طويلة من النهوض بمستواهم الثقافى والاجتماعى، وكان لعمال المناجم بصفة خاصة النصيب الأكبر من العذاب والحرمان حيث كان العمال يعملون فى المناجم والمحاجر فى صحارى مصر ووبائها دون أى رعاية أو عناية ويهجور كانت لا تكفى معيشتهم فهم محرومون من الماء العذب والإعاشة والسكن الملائم حيث كان مقاول الأثفار يجلبهم بالمئات إلى صحارى شبه جزيرة سيناء أو إلى الشركات العاملة فى مجال الفوسفات بالبشر الأصفر أو من بورسعيد ونتيجة سوء التغذية وساعات العمل التى تمتد إلى اثنتى عشر ساعة فى اليوم كان معظمهم يصاب بالأمراض الصدرية والعشى الليلي ولوثة العقل ثم يعوون إلى بلادهم وهم أشباه البشر لعدم القدرة على الحركة.

وجاءت ثورة ٢٣ يوليو وأصدرت قوانين تحمى عمال المناجم أهمها القانون ٢٧ لسنة ١٩٨١ والذى يتضمن حوالى ٢٨ مادة من أهمها رفع أجور عمال المناجم وتميزهم عن غيرهم من عمال مصر وصرف بدل الإقامة للعاملين فى المناطق النائية بنسب من ٤٠٪ إلى ٦٠٪ وصرف بدل طبيعة العمل بنسبة من ٣٠٪ إلى ٦٠٪ وتقديم ثلاث وجبات غذائية بالمجان للعاملين وتسليم العامل المتزوج سكن مفروش بالمجان بجانب الرعاية الصحية التى اشتملت على ضرورة الكشف الطبى بأشعة اكس على عمال المناجم كل ستة أشهر بعد استلامه العمل .. وكذلك حدد سنوات الإالة للعماش للعاملين بالمناجم به ستة وصرف أجر العماش بنسبة ١٠٪ ويرجع الفضل فى صدور القانون المذكور للسيد سعد محمد أحمد رئيس اتحاد العمال ووزير القوى العاملة فى ذلك الوقت الذى زار أغلب مناجم مصر وتعرض لمخاطر جمه فى أحد مناجم البحر الأحمر ، وكان لسيادة الرئيس محمد حسنى مبارك توجيهاته الصارمة عند تسلم سياحته قيادة البلاد بعد صدور القانون بإلزام الهيئات بتطبيق نصوص هذا القانون

حيث قد صدر القانون فى ابريل ١٩٨١ بتوقيع الرئيس الراحل محمد أنور السادات عندما كان رئيسا للجمهورية وبذلك تكون ثورة يوليو قد أثرت تأثيرا مباشرا فى النهوض بمستوى عمال المناجم صحيا واجتماعيا .

مواعيد العمل

ويقول النقابى فؤاد محمد توما رئيس النقابة العام لعمال التجارة:

كان العمال من طليعة القوى الوطنية التى رحبت وساننت الثورة منذ اللحظة الأولى لقيامها ، فقد عانت الطبقة العاملة الظلم الكثير من أصحاب رؤوس الأموال والشركات والمصانع القائمة فى ذلك الوقت .

قلم يكن هناك مواعيد للعمل يلتزم بها أصحاب العمل وكان العامل معرضا للفصل التعسفى فى أية لحظة . وقد أصدرت الثورة خلال الخمسين عاما الماضية العديد من القوانين والتشريعات التى أعطت العمال الكثير من الحقوق والمزايا وفى تصورى أن فى مقدماتها نظام التأمين الاجتماعى وتحديد ساعات العمل وحق العمال فى الاشتراك فى مجالس إدارة الشركات وتخصيص ٥٠٪ للعمال والفلاحين فى المجالس النيابية والشعبية وتأسيس الاتحاد العام للعمال عام ١٩٥٧ ، كذلك فإن للعمال دورا بارزا فى تنفيذ خطط التنمية المتعاقبة كما كان لهم دور فى التحديتات التى أقرت مسيرة الثورة وكان لهم بصمات واضحة فى بناء السد العالى وكذا قواعد المصارىخ التى راح ضحيتها الكثير من العمال ، وذلك خلال حرب الاستنزاف التى أعقبت عدوان ١٩٦٧ .

وقد حافظت القيادة السياسية على العمال منذ انطلاق الثورة وحتى الآن ، وبشارك الرئيس حسنى مبارك كل عام عمال مصر الاحتفال بعيد العمال ، وفى ظل التحول الاقتصادى الذى عانى منه الكثير من عمال العالم التى أخذت بنظام التحول الفجائى من النظام الاشتراكى إلى اقتصاديات السوق ، فإن جمهورية مصر العربية أخذت بالتحول الاقتصادى بالتردد حفاظا على عمال مصر.

مسألة العامل المصرى بالأجنبي

ويقول النقابى عادل الصبيحى رئيس النقابة العامة لأعمال النقل البحرى وسكرتير السلامة والصحة المهنية بالاتحاد العام للعمال:
لا ننسى أبدا لثورة يوليو المجيدة أنها منحت العمال إنجازات لا يطمح بها عمال الدول الأخرى

أهم مبادئ بناء هذه الأجيال التي أنتمت بكل وجدانها وعقولها إلى كل ذرة من تراب مصر الغالي ومهما كانت السبلات التي شابت مسيرة الثورة أو التغيير أو التطبيق ستظل ثورة يوليو هرا عظيمة لا يتأثر بأقوال المغرضين أو بأفعال الحاديين ، لأن ثورة يوليو إن كانت هرا يميز مصر عن باقي دول العالم فإنه لا ولا ولن يصيح أترا من التاريخ لأنه سيظل متجددا ومستمرنا يتجدد باستمرار الأجيال وأنه لا يستطيع أن ينكر أحد أن رجالات اليوم صناع الحياة السياسية والاقتصادية هم أبناء هذه الثورة وشبابها يكلون مسيرة الثورة بعقول متفتحة وأضمين تصب أعينهم مصلحة مصرهم وتقدم ورفاء شعبيهم

وأن ما تحقق للطبقة العاملة بمصر بعد ثورة يوليو خلال تطورها ومرارها المتجددة في نصف قرن يعد من الإنجازات التاريخية التي لم تحدث في أي دولة من دول العالم . وأن الدور الريادي الذي يقوم به حاليا الاتحاد العام لنقابات عمال مصر والنقابات العامة لهو خير شاهد على ذلك ، سواء فيما يتعلق بالخدمات العمالية أو مناقشة التشريعات والقوانين ورعاية القوى العاملة بمصر في شتى مناح الحياة برؤية شاملة وواضحة في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

عظيمة في تاريخ الحركة النقابية المصرية، وتكوين نقابات خاصة بهم طبقا لما نص عليه القانون الذي أصدرته الثورة عام ١٩٦٤ حيث تم إنشاء أكثر من خمسين نقابة عامة ثم بعد ذلك اندماجها في ٢٢ نقابة عامة يضمهم الاتحاد العام للعمال ليقوم بممارسة دوره في الدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم في جميع المواقف، وكان تخصيص نسبة الـ ٥٠٪ من المقاعد للعمال والفلاحين في جميع المجالس النيابية والذي مازال يتمسك بها الرئيس حسني مبارك طفرة كبيرة وقد تحققت للعمال مكاسب كثيرة في عهد مبارك منها منح معاش العاملين وتطويره حتى وصل إلى معاش مجزى يكفى إعاشة العامل بعد خروجه إلى التقاعد.

الهزم الرابع

ويقول النقابي جمال الشيخ نائب أول النقابة العامة لعمال الزراعة:
إن جيل الثلاثينيات كان شباب الثورة، وجيل الأربعينيات كانت طفولة الثورة .. أما جيل الخمسينيات فهو ابن الثورة.
وهكذا كان الهزم الرابع متمثلا في ثورة يوليو ، مكانة مصر بتسرها .. بل وتخطاها إلى الوطن العربي ودول العالم الثالث .. وضع التصميم والرسومات وأشرف على بنائه المهندس المصري فتي "بني مر" جمال عبد الناصر ، فكان

وأهمها إصدار التشريعات العمالية التي تستهدف حمايتهم ورعايتهم، فيجانب مجانية التعليم صدرت قوانين التأمينات الاجتماعية حتى يطمئن العامل وأسرته على يومه وغده واشتراك العمال في عضوية مجلس إدارة الشركات وتخصيص ٥٠٪ من المقاعد في المجالس النيابية والشعبية للعمال والفلاحين ومنح العمال ٢٥٪ من أرباح شركاتهم سنويا .. والأهم بالنسبة لنا كاعضاء النقابة العامة للنقل البحري هو تأمين قناة السويس ومسألة العمال المصريين مع العمال الأجانب حيث كان العامل الأجنبي يحصل على ثلاثة أمثال أجر العامل المصري ولايسمح له بالتفرق إلى وظائف رئيسية.

انضمام جميع العاملين للنقابات
ويقول النقابي فاروق نصار رئيس النقابة العامة للسكك الحديدية:

ثورة يوليو ١٩٥٢ هي نقطة خالدة في تاريخ الشعب المصري حيث -لأول مرة- في تاريخ مصر يحكمها أبناءها المصريون الذين قاموا بشورة بيضاء لم تراق فيها نقطة دم واحدة بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر، ويجانب الإنجازات العديدة للثورة في مختلف المجالات ، وخاصة في مجال العمل والعمال ، فإن انضمام جميع العمال المحرومين من دخول النقابات مثل عمال المكنمة وعمال الزراعة يمثل نقطة تحول

صورة تاريخية
لرئيس الراحل
جمال عبدالناصر
مع المجلس
التنفذي للاتحاد
العام لنقابات
عمال مصر





الضباط الأحرار في الحكم

.. وسياسات التغيير والبناء

عندما استولى الضباط الأحرار على السلطة فجر الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ كان الموقف السياسي مضطرباً منذ حريق ٢٦ يناير غاية الاضطراب إذ تعاقب على الحكم أربعة رؤساء وزارة خلال أقل من ستة أشهر (على ماهر - نجيب الهلالي - حسين سري - الهلالي مرة ثانية) وكل منها تترك الحكم في أسوأ حال مما تسلمته ، وإنجلترا تعد العدة للثأر من إلغاء معاهدة ١٩٣٦ من وراء ظهرها ومن طرف واحد تسعى مع الحكومة الأمريكية وفرنسا وتركيا لوضع نظام الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ضد الاتحاد السوفيتي (أصبح حلف بغداد في أبريل عام ١٩٥٥) ، والحرب الباردة بين المعسكرين السالبيين تيلورت في ١٩٤٩ بإنشاء حلف الأطلسي للمعسكر الغربي وحلف وارسو للمعسكر الشرقي ، واتجه الثوار منذ البداية للتخلص من الأحزاب السياسية القائمة وهم الذين عاصروا مواقف كل منها خلال الأربعينيات ، ففي آخر يوليو وبعد أسبوع واحد فقط من الاستيلاء على السلطة دعا مجلس قيادة الثورة الأحزاب لكي تظهر صفوفها وأن يعلن كل منها برنامجاً واضح المعالم ، ثم حمل على ماهر الذي استوزره الضباط رئيساً للحكومة ، على الأحزاب وقال إنها ركيزة للتدخل الأجنبي بدلا من أن تكون ركيزة للوحدة ، وأن الخصومة الحزبية وصلت إلى حد الجريمة ، وأن الحياة البرلمانية لن تظهر إلا بتطهير الأحزاب (١٠ أغسطس)

بقلم :

د . عاصم الدسوقي

التجارية والصناعية والمهن الحرة ، وفرضت ضريبة على التراكات (١٨/٨/١٩٥٢) ، وكانت هذه التشريعات تستهدف الحد من الدخول الكبيرة وعلى طريق تقليل الفوارق الطبقيّة في المجتمع .

وفي ٩ سبتمبر (١٩٥٢) صدر قانون الإصلاح الزراعي ليضع حدا لخلل ميزان ملكية الأرض وعلاقات الإيجار ، وكان وضع للملكية الزراعية في مصر سببا رئيسيا لليوس الاجتماعي للفلاحين في مصر وهم الأغلبية العظمى من المصريين ، ففي عام ١٩٥٢ عشية الإصلاح الزراعي كان المالكون لا أكثر من ٢٠٠ فدان أقل من ١٪ من إجمالي عدد ملاك الأراضي الزراعية ويمثلون ٣٠٪ من إجمالي مساحة الأرض الزراعية على حين بلغت نسبة الذين يملكون أقل من خمسة فدادين ٩٤.٣٪ بنسبة ٢٥٪ من إجمالي المساحة ، أما نسبة ٣٥٪ الباقية من جملة مساحة الأرض الزراعية فتوزعت بين ملكيات أقل من ٢٠٠ فدان إلى أكثر من خمسة فدادين وتبلغ نسبتهم ٥.٦٪ أما عدد الأسر المفعمة في الريف فكان في ازدياد ملحوظ ففي عام ١٩٢٩ كانت نسبتهم ٢٤٪ ارتفعت في عام ١٩٣٩ إلى ٢٨٪ ثم إلى ٤٤٪ عام ١٩٥٠ ، وعلى هذا استهدف القانون تعديل ميزان ملكية الأرض بتوزيع الأرض الزائدة على حد الملكية على صغار المستأجرين وصغار الملاك الأقل من خمسة فدادين ، وكانت أولوية التوزيع لمن يزرع الأرض فعلا سواء بالإيجار أو بالمزارعة ، يليه الذي أسرته أكثر هذا في القرية ، ثم يليه من هو أقل حالا من أهل القرية ، وأخيرا لغير أهل القرية (المادة التاسعة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢) .

أما تصديد مساحة الأرض التي توزع على المتفق وأسرتهم بحيث تصل إلى خمسة فدادين ولاتقل عن فدانين فقد تم على أساس أن ما تحتاجه الأسرة الريفية المكونة من سبعة أفراد (متوسط الأسرة في الريف عموما) كحد أدنى لمواجهة متطلبات المعيشة ١١٦ جنيتها في العام بأشعار ١٩٥٢ ، وأن يرد خمسة فدادين في الظروف العادية آنذاك يبلغ ١٢٠ جنيتها سنويا . وإن قلن الأسرة في الريف تحتاح إلى خمسة فدادين لتعيش بارتياح على إيراداتها .

وبفضل سياسات الإصلاح الزراعي انخفضت نسبة الأسر المحصنة في الريف من ٤٤٪ عام ١٩٥٠ من إجمالي عدد أسر الريف كما سبقت الإشارة إلى ٣٠٪ عام ١٩٦٦ ، ثم إلى ٢٨٪

تشكيل اللجنة يؤكد على حد ذاته حرص الضباط على استمرار الحياة البرلمانية شرطية أن تظهر الأحزاب صنفوها ، ولما لم تستجب الأحزاب لنداء التطهير رغم تمثيلها في لجنة وضع الدستور الجديد ، وتلك عبد الناصر من اتصال بعض الأحزاب بسفارات أجنبية لإعادة البلاد إلى ما كانت عليه ، قررت حكومة الثورة حل جميع الأحزاب .

وأذن مجلس قيادة الثورة بتشكيل تنظيم سياسي جديد باسم " هيئة التحرير " يضم القوى الوطنية صاحبة المصلحة في الوضع الجديد ويستبعد من صفوفه كل من ارتكب جريمة في حق الوطن ، وكل من عاون أجنبية للإضرار بالبلاد ، وكل من استغل نفوذه للإثراء على حساب الشعب ، وكل من ثبت اشتراكه في إفساد الحياة السياسية ، ومنذ ذلك التاريخ تعدد من هو " الشعب " ومن هم " أعداء الشعب " وثلت قاعدة استبعاد مثل هذه العناصر قائمة في كل التنظيمات السياسية التي تشكلت بعد هيئة التحرير " الاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي العربي " وكذا في الهيئة التشريعية (مجلس الأمة) حسب ما تفرضه ظروف التحول من فريز القوى أولا بأول .

وفي الوقت الذي كانت فيه حكومة الثورة تواجه القوى السياسية القديمة التي كانت تراهن على الخلافات بين الضباط ، وتواجه إنجلترا لإجبارها على الجلاء ، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعمل على ربط مصر بسياسة الأتحاف العسكرية ، كان الثوار يسعون قسما لتغيير الوضع القائم لصالح الطبقات التي قامت الثورة من أجلها .

على كل حال ... حين تسلم الثوار خزانة الحكومة وجدوا عجزا قدره ٢٥ مليونا جنيه ورصيد احتياطي هبط من ٢٥ مليونا إلى ١٦ مليونا فقط ، وزاد من حجم الأزمة أن بريطانيا أحجمت عن شراء القطن المصري عقب قيام الثورة فورا وأصدرت تعليمات سرية بعدم قبول طلبات الاستيراد من إنجلترا إلا إذا دفع الغطاء كاملا بالإسترليني فضلا عن التوقف عن القيام بعمليات التأمين على الصادرات إلى مصر ، ولم تزد مشتريات بريطانيا من القطن موسم ١٩٥٢ عن ٢٪ وبدأ العمل مبكرا لعلاج العجز ففي ١٢ أغسطس ١٩٥٢ تقرّر فرض ضريبة ٢٠٪ على المبالغ والتحويلات المرخص بها للمساخر إلى الخارج ، وتقرر زيادة الضريبة على الإيرادات العامة بالنسبة للشرائح العليا ، وعلى الأرباح



سرها من ما صدر قانون تنظيم الأحزاب في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ تأليا لقانون الإصلاح الزراعي ، يلزم كل حزب بإيداع أمواله في البنوك ويحظر على رئيسه وعلى أي عضو من أعضاء مجلس إدارته عضوية مجلس إدارة أي شركة من الشركات المساهمة التي تكفل لها الحكومة مزايا خاصة ، والغزى هو إبعاد الأحزاب عن السيطرة على الإدارة الحكومية ، وتقرر أن تجري الانتخابات خلال فبراير من العام التالي (١٩٥٣) بحيث تكون الأحزاب قد ظهرت صنفوها ، وتمهيدا لذلك أعلن في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ سقوط دستور ١٩٣٢ الذي يمثل الأساس القانوني للسلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية ، وكان إلغائه يعني سقوط شرعية النظام الملكي ويعد حوالى شهر من إعلان سقوط دستور ١٩٣٢ تم تشكيل لجنة لوضع دستور جديد (١٣ يناير ١٩٥٣) ضمت ممثلين عن الأحزاب السياسية الرئيسية القائمة ، وكذا الإخوان المسلمون ، وأعضاء من الذين اشتركوا في وضع دستور ١٩٣٢ وكانوا من يزلن على قيد الحياة ، وتتدرج

عام ١٩٦٥ غُبر أنها ارتفعت في مطلع السبعينيات إلى ٣٢ / سبب توقف برامج الإصلاح الزراعي بعد رحيل عبد الناصر .

ولقد كان لتحديد إيجار الأرض الزراعية بسبعة أمثال الضريبة (٢٦ جنيهًا للفدان) ، وتحديد الزمارة بنصف المحصول تأثيره الكبير على الانتعاش الاقتصادي لصغار المستأجرين . إذ تمكنوا من الانتفاع الحقيقي بجزء من ناتج قوة عملهم لينقلوه على احتياجاتهم الاجتماعية وكان قبل ذلك يذهب إلى جيب المالك حيث كان إيجار الفدان قبل الثورة يتراوح بين خمسة وعشرين جنيهًا وستين جنيهًا للفدان الواحد ، كذلك ضمن القانون للمستأجر عدم الطرد من الأرض التي يزرعها طالما أنه يدفع الإيجار ، ويضمن له مدة إيجار لا تقل عن ثلاث سنوات حد أدنى تمثيلا مع الدولة الزراعية حيث يستطيع أن يعوض خسارته في محصول بعكس من محصول آخر حسب مقتضى الحال .

ثم تقرر إلغاء الوفاق الأهلي (١٤ سبتمبر ١٩٥٢) وكان وجوده مشار سخرية الأعمال الدرامية (راجع على سبيل المثال أفلام نجيب الريمانى ومسرحياته) كما كان إلغاؤه أملا عند المفكرين الإصلاحيين من قبل لأن الأسيان الضروية تحول دون تداولها واستثمارها اقتصاديا .

والحقيقة أنه خلال ثمانية عشر عاما (١٩٥٢-١٩٧٠) وبفعل الإصلاح الزراعي تغيرت أحوال الزراعة المصرية وانقلب الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية في الريف فقد زالت مساحة الاراضى المنزعة حوالى مليونى فدان نتيجة عمليات الاستصلاح وخاصة بعد إقامة السد العالي ، كما اتاهت الجميات التعاونية الزراعية قمرسة أوسع لصغار الفلاحين ومتوسطى لذلك للإفادة من الخدمات التعاونية بشكل أكبر وخاصة في مجال تسويق الحاصلات الزراعية بصرف النظر عن تصرفات خربى النعمة من المولفين وضعفهم أمام أنياء الريف ، مما أساء إلى قانون الإصلاح الزراعي وأظهر الدولة أمام الرقابين بظهور العاجز ، كما حدث تغير ملحوظ في خريطة المحاصيل الزراعية فزادت باستمرار مساحة المحاصيل النقدية والتجارية مثل الخضروات والفواكه والأعشاب الطبية والأزهر وتراجعت المحاصيل التقليدية .

وإذا كان الإصلاح الزراعي استهدف إنهاء صغار الفلاحين والمستأجرين وعمال الزراعة من كيوتهم التاريخية فإن حكومة الثورة اهتمت

اهتماما موازيا بأبناء الفلاحين من عمال الورش والمصانع حيث تقرر إلغاء الفصل التعسفى للعمال وكان أصحاب المصانع يمارسونه دون حسيب أو رقيب بحيث لم يكن العامل يأمن على يومه ، كما تقرر إنشاء صندوق للتأمين وآخر لانحلال العمال (٢١ أغسطس ١٩٥٥) تحول إلى مؤسسة للتأمين ضد الشيخوخة والوفاة والعجز وأمراض المهنة والبطالة والمرض يشكل عام ، كما نظم القانون .

التعويض عن إصابة العمل (١٨ ديسمبر ١٩٥٨) ثم صدر قانون جديد للعمل (٥ أبريل ١٩٥٩) ، كما قرر من قبل وفي ١٧ سبتمبر ١٩٥٢ تخفيض إيجارات المساكن ١٥ ٪ للمباني التى أنشئت منذ أول يناير ١٩٤٤ ، وقد قصد به التيسير على عمال المدن والريفين والموظفين نظرا لثبات الأجور والمرتبات .

ثم بدأت حكومة الثورة توجه أنظارها إلى الإنتاج والخدمات بما يهدف إلى إنعاش الوضع الاقتصادي وتقويته فتم إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى (١٢ أكتوبر ١٩٥٢) ومهمته بحث المشروعات التى تتعلق بالتنمية زراعيًا وصناعيًا وتجاريًا ، وفى نوفمبر ١٩٥٢ تقرر تعطيل بورصة عقود القطن بالإسكندرية على أن تتولى الحكومة شراء القطن وبيعه لحاسبها وتزويد لتجميع ما قد تحصل عليه من أرباح ، وكان التلاعب بأسعار القطن والمضاربة عليه قد بلغ مبلغا عام ١٩٥١ آثار الرأى العام زمن حكومة الوفد الأخيرة (١٩٥٠-١٩٥٢) الأمر الذى جعل النحاس يعان آلا يملك من القطن سوى قطن مرتبة سريه في محاولة لتجربة ساحة كبار التجار في حكومته، وكذا أصهاره من تهمة التلاعب بالبورصة ، ثم أعيد افتتاح البورصة في سبتمبر ١٩٥٥ بسياسة جديدة تضمن حد أدنى للأسعار .

وفى الوقت نفسه عملت حكومة الثورة على اجتذاب رأس المال الأجنبى المساهمة فى عمليات التنمية الشاملة وليس فقط فى مجال الخدمات ، فقرر بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ تخفيض نسبة رأس المال المخصص للمصريين فى الشركات إلى ٤٩ ٪ بدلا من ٥١ ٪ كما كان الحال منذ ١٩٤٧ ، وأكثر من هذا تقرر السماح بإعادة تحويل رأس المال الأجنبى إلى الخارج فى حدود ٢٠ ٪ سنويا من قيمته بعد خمس سنوات من تاريخ ريوذه ، كما أجاز لصاحب المال أن يطلب إعادة تحويله بالكامل إلى الخارج إذا حالت دون استثماره صعوبات عملية

(٢ أبريل ١٩٥٢) .

كما تم تشجيع رأس المال المصرى للمساهمة أيضا فى التنمية حيث تقرر جواز إعفاء الشركات المساهمة وشركات التوصية من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية وإلغاء المثلثة لمدة سبع سنوات إذا كان غرضها إنشاء مشروع لازم لدعم الاقتصاد القومى فى الصناعة أو التعدين أو القوى المحركة (قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٢) وفى إطار سياسة التشجيع تم تخفيض الرسوم الجمركية على استيراد الآلات والمواد الخام وإلغاء بعضها ، وزيدتها على المواد الكيماوية والمصنوعات التى لها نظير فى البلاد حماية للصناعة الوطنية .

كما تقرر الحد من الاصطيفان فى الخارج توفيريا للملايين من الجنهيات التى تسرب من البلاد .

وإلى جانب المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى كما سبق الإشارة تقرر إنشاء مجلس دائم للخدمات العامة (١٧ أكتوبر ١٩٥٢) لوضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والعمران ويقتضاه تكونت الوحدات المجمة فى الريف والأحياء الشعبية ، وبدأ تشجيع البحث العلمى تستند إليه سياسة الدولة إذ تم إنشاء المعهد القومى للبحوث (١٩٥٢) تحول إلى المركز الذرية عام ١٩٦٠ نجحت فى ١٩٦١ فى إنشاء أول مفاعل نووى لإنتاج النظائر المشعة ، كما أنشئت عدة معاهد نومية لبحث العلمى معهد الصحراء ، وعلوم البحار وأصبايد ، وبحوث البناء ، والأرصاد ، ومن نتائج هذه الدراسات قام مشروع الوادى الجديد الموازى للوادى العالى وذلك بإصلاح الأراضي المهدمة من منخفض القطارة على يد النيل إلى جنى أوسان ومساحته عشرة ملايين فدان ، وكذا مصانع الحديد بطوان وسلسلة المصانع الحربية وجمع الألومنيوم بنجع حمادى .

وبفضل تقييد الاستيراد وتخفيض رسوم التصدير على غالبية السلع وفتح أسواق فى بلاد مختلفة تحسن الميزان التجارى وكان العجز فيه عام ١٩٥٢ قد بلغ ٧٢ مليون جنيه انخفض فى ١٩٥٣ إلى ٣٧ مليون جنيه وإلى عشرين مليون وستمئة ألف جنيه فى عام ١٩٥٤ ثم ارتفع عام ١٩٥٥ إلى ٤١ مليون وثلاثمئة ألف جنيه بسبب زيادة استيراد أدوات الإنتاج من العدد والآلات والأنوال والعدادات الكهربائية وأنوت البناء ، ثم ارتفع فى عام ١٩٥٦ إلى ٤٢ مليون وثمانمئة

ألف جنيه ثم انخفض في ١٩٥٧ إلى أحد عشر مليوناً وهو أقل عجز منذ عام ١٩٤٦ .
ورغم أن تأسيس قناة السويس (٢٦ يوليو ١٩٥٦) يكن جزءاً من خطة للتأمين العام وتحقيق الاشتراكية بل أن ما هو معروف وسيلة لتوفير تمويل بناء السد العالي ، بعد أن سحب البنك الدولي لإنشاء والتعمير وكندا وبريطانيا والولايات المتحدة ما قدموه من عروض للتمويل ، إلا أن موقف المتفهمين من قناة السويس ضد سيادة مصر أظهر بشاعة رأس المال في الاستغلال والسيطرة وكشف عن الدور الحقيقي للأجانب في امتصاص دماء المصريين ، ومن هنا قرر عبد الناصر أن تقوم الدولة بكامل الدور الاقتصادي في الاستثمار .
وكانت البداية فرض الحراسة على المؤسسات

الإنجليزية والفرنسية وعددها ١٥٠٠ مؤسسة من بنوك وشركات تأمين وبتترول وتأمين في أعقاب العدوان الثلاثي في أكتوبر - نوفمبر ١٩٥٦ ، وتأسست وزارة الصناعة لتوجيه شؤون التصنيع واستغلال الثروة المعدنية .
وبعد انسحاب القوات المعنوية في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ تم إنشاء مجلس التخطيط الأعلى (١٢ يناير ١٩٥٧) ليتولى تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة وإقرار خطط التنمية في مراحلها المختلفة تقررت منه لجنة التخطيط القومي لإعداد الخطة العامة للتنمية ، ثم أدمج فيها كل من مجلس تنمية الإنتاج القومي (الذي تأسس ١٢ أكتوبر ١٩٥٢) مجلس الخدمات العامة الذي تأسس في ١٧ أكتوبر ١٩٥٢) .
ومع قرار إنشاء مجلس التخطيط الأعلى (١٢

يناير ١٩٥٧) تم إنشاء المؤسسة الاقتصادية للإشراف على المؤسسات المؤممة ، وفي اليوم التالي لإنشاء هذه المؤسسة تقرر تصدير البنوك (١٤ يناير) وكان رأس مال هذه البنوك في آخر ديسمبر ١٩٥٦ مثلاً لا يزيد على ٢.٥ مليون جنيه ومع ذلك تتحكم في نحو مائة مليون جنيه مصري من جملة ودائع البنوك التجارية التي تزيد قليلاً على ١٩٥ مليون جنيه وداائع المصريين فيها من ٧٠ مليون جنيه إلى ١٠٠ مليون جنيه ، ثم تلا ذلك تصدير شركات التأمين وكان عددها ١٢٥ شركة حسب إحصاء ١٩٥٤ منها ١٢٣ غير مصرية تملك عشرين مليون جنيه من مجموع أصول شركات التأمين وقدرها ٢٨ مليوناً جنيه ، كما تم تصدير الوكالات التجارية وقصر مزاولة أعمال الوكالات على المصريين أو



في بداية
الثورة
عبد الناصر في
الوسط بين
محمد نجيب في
اليمن ، وعلى
ماهر في اليسار
.. يبحثون كيف
تواجه حكومة
الثورة القوى
السياسية
القديمة

الشركات المساهمة بحيث تكون أسهمها للمصريين ، كما تقرر أن تكون العربية لفة جميع العقود والسجلات والمحاضر والمكتابات وتقوم من يخالف من ١٠-٢٠ جنيه - ١٠ فبراير ١٩٥٧ .

وبدأت وزارة الصناعة عملها بإحياء المشروعات التي كانت مغلقة في الأراج ومن ذلك توليد الكهرباء من خزان أسوان وكان التفكير فيه قد بدأ أعوام ١٩١٢ ، ١٩٢٢ ، وعام ١٩٥٤ ثم توقف ، وصناعة الحديد والصلب وظهرت فكرته عام ١٩٣٢ وتألفت لجنة لدراسته عام ١٩٣٦ ثم توقف العمل عند هذا الحد ، ثم أحيت حكومة الثورة عام ١٩٤٥ وتأسست لهذا الغرض شركة الحديد والصلب برأس مال ستة ملايين جنيه وريع زاد إلى ١٩ مليوناً في ١٩٥٧ واشتركت الحكومة في رأس مال الشركة بملئوني جنيه ومجلس تنمية الإنتاج القومي بملئوني جنيه .

وكان لهذا الدور الاقتصادي للدولة نتائج مبهرة ففي تقرير لمنظمة العمل الدولية عام ١٩٥٩ أثبت أن الدخل الفعلي للعامل المصري ارتفع بنسبة ٢١٪ ، وفي عام ١٩٦٠ احتلت مصر المرتبة الثالثة في المؤتمر العلمي العالمي الذي نظمته الأمم المتحدة بالنسبة لعدد الأبحاث العلمية التي تقدم بها علماءها ونوقشت في المؤتمر .

ثم انتهت القيادة الثورية إلى أن تصير رأس المال الأجنبي لم يقض على طبيعة الاستغلال الرأسمالي لكنه أدى إلى توسيع قاعدة الرأسماليين المصريين ، وأولئك ظلوا يجمعون عن الاستثمار في الصناعات الثقيلة المطلوبة للتنمية وظلوا على نهج الرأسمالية الأجنبية التي تتيح عن الربح السريع من خلال مشروعات والخدمات والإنتاج الخفيف ، ومن ثم كانت التحولات الكبيرة وقرارات تأميم جميع وسائل الإنتاج الكبيرة في يوليو ١٩٦١ وإقامة القطاع العام للقيام بالمشروعات التي يتردد رأس المال الخاص في إقامتها ، وقد استوعب القطاع العام العمالة المتزايدة من خريجي الجامعات وحملته المؤسسات المتوسطة مما كسان له أثره على الاستقرار الاجتماعي ، ولم يكن القطاع العام يستهدف الربح وإنما يستهدف منع الاستغلال الرأسمالي ولهذا كانت السلطة تقدم المستهلك بتكلفتها تقريبا ولو كان يستهدف الربح لكان من السهل تسعير منتجاته تسعيرا رأسماليا .

وتسجل الإحصاءات في أبريل ١٩٦٢ أي بعد

حوالي عشرة أشهر من التأميم زيادة قدرها ٢٠٪ في إنتاج الشركات المؤتممة ، ويقرر ميثاق العمل الوطني في يوليو ١٩٦٢ تحويل المجتمع الرأسمالي في مصر إلى مجتمع اشتراكي خلال ثماني سنوات وفي ذلك قال عبد الناصر " إن الميثاق لا يتضمن شروطا متعقبة صارمة ولا يجب أن يتحول إلى عائق بل هو في آييننا أداة لتحقيق التقدم الاجتماعي " .

ويعلن في يوليو ١٩٦٢ أن التعليم سيكون مجانا في جميع المراحل وهذا يتمشى مع مبدأ تكافؤ الفرص أمام الجميع وكل إنسان بعد ذلك حسب قدرته الفعنية ، ذلك أن التعليم في النظام الرأسمالي لا يسمح فقط للأغنياء بمواصلة التعليم واكتساب الخبرات المعقدة .

وفي أيلول مايو ١٩٦٥ أعلن جمال عبد الناصر أن الخطة الثانية سوف تبدأ في يوليو وتستهدف الصناعة الثقيلة والادخار ، وهذا معناه زيادة الإنتاج وتوفير النفقات بإنهاء استيراد المستلزمات الأساسية للإنتاج وتشجيع التصدير حتى يصبح الميزان التجاري في صالح الدولة ويصبح الاستقلال مضمونا .

وعلى هذا كان منتصف الستينيات قمة إنجازات ثورة يوليو داخليا وعربيا وعالميا فمن ناحية الداخلية كان التماسك الاجتماعي يأخذ مجراه بفضل فلسفة المواطنة وتزويد الفروق الطبقية والدينية وعلى سبيل المثال كان إلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المحلية (٢١ سبتمبر ١٩٥٥) وإحالة اختصاصاتها ودعاوى الأحوال الشخصية والوقف إلى المحاكم الوطنية (اعتبارا من أول يناير ١٩٥٦) منخلا محوريا في معنى المواطنة المصرية .

وعربيا كان عبد الناصر قائد الأمة العربية دون منازع على طريق التحرر والوحدة والكرامة بفضل قوة مصر بجهود أبنائها فاضاءت الحيوية للأمة العربية وعمل على جمعها على كلمة سواء من خلال مآثرات القمة التي بدأت في يناير ١٩٦٤ أمام تهديد إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن بعد أن أدرك عجز الجامعة العربية عن فعل شيء بسبب نصوص ميثاقها غير الحازمة .

وعالميا أصبحت مصر بفضل مواقف عبد الناصر نموذجا لدولة من دول العالم الثالث تنجح في تحقيق استقلال حقيقي دون استقطاب لأحد طرفي الصراع في الحرب الباردة ، وتنجح في أن يحدد سياسة مصر تجاه جميع الدول على أساس موقف كل منها من قضية تحرير فلسطين ، ولهذا عندما أرغمت ألمانيا الغربية

على دفع تعويضات لإسرائيل عن وهم " المحرقة النازية " يقوم عبد الناصر بقطع علاقة مصر بالألمانيا (مايو ١٩٦٥) وتبعته في هذا كل من السعودية والأردن واليمن والسودان وسوريا والجزائر .

وبناء على هذه المتغيرات وجدنا وزير خارجية أمريكا يزور مصر زيارة ودية (فبراير ١٩٦٦) يرغم ضربات أمريكا لمصر تحت الحزام ، ويوافق البنك الدولي للإنشاء والتعمير في مارس ١٩٦٦ على تمويل بعض مشروعات الخطة الخمسية الثانية بعد موقفه المتخاذل في موضوع تمويل السد العالي ، وترفع مصر اشتراكها في صندوق النقد الدولي إلى ١٥٠ مليون دولار ويوافق الصندوق على تمويل مشروعات الخطة الخمسية الثانية على حدود ٧٠ مليون دولار ، ويتسعى فرنسا لخطب ود مصر برغم تأميم المصالح الفرنسية حيث يعرب ولد برلاني عن رغبة فرنسا في إقامة تعاون مثمر مع مصر ، وأكثر من هذا يتصل الحزب الشيوعي الفرنسي بالاتحاد الاشتراكي العربي (يونيو ١٩٦٦) ويتوصل إلى عقد اتفاقيات مع بعض الشركات الفرنسية الكبيرة المتخصصة في استيراد الخضروات والفاكهة ويعقد اتفاقيات أخرى تجارية ومالية ، بل لقد أبهرت البارجة الفرنسية " إلزاسية " لبياء الاسكندرية في زيارة ودية ومن واقع القوة يطلب جمال عبد الناصر وقف الغارات الأمريكية على فينتنام رغم أن أمريكا كانت قد تمهتت بتقديم معونة غذائية لمصر مسقداها ١٥٠ مليون دولار نجح اللوبي الصهيوني في أمريكا في وقفها (مايو ١٩٦٦) ، فلم يكن عبد الناصر من الرجال الذين يضحون بمبادئ التحرر والاستقلال من أجل المعونة الاقتصادية .

ويعد .. هل كان أحد يصدن أن مصر تريد الحرب مع إسرائيل وهي تنفذ الخطة الخمسية الثانية التي تجعل منها قوة صناعية كبرى ؟ .. ألم يصرح عبد الناصر في أبريل ١٩٦٥ لـ " مجلة " حقائق الفرنسية REALITES أنه يمكن للدول العربية أن تقبل وجود إسرائيل إذا تم تسوية مشكلة اللاجئين وفق قرار الأمم المتحدة في ١١ سبتمبر ١٩٤٨ ؟ .. لكن هذه القوة الصناعية المحتملة لمصر كانت هاجس الإمبريالية الأمريكية وكانت سبب سعي أمريكا لتصنيفها حتى تحتفظ بالسوق المصرية تابعة ومن ثم السوق العربية لصالح المنتجات الرأسمالية الأمريكية .

السؤال الذي - في إجابته - يختلفون:

هل كانت ثورة يوليو ضد الديمقراطية

ستظل ثورة الثالث والعشرين من شهر يوليو عام ١٩٥٢ علامة باهرة مضيئة ليس فقط في مسيرة التاريخ المعاصر للشعب المصري وأشعوب الأمة العربية، وإنما أيضا لشعوب أفريقيا والعالم الثالث، وستظل هذه الثورة المصرية المجيدة تحتل مكانها المتميز بالنسبة للثورات الكبرى في التاريخ الإنساني، بما في ذلك "ثورة نوى الروس المستديرة" في بريطانيا بقيادة "السير كرمويل" في بداية القرن السابع عشر، والتي أعلنت الجمهورية وأعلنت الملك .. وبما في ذلك أيضا "الثورة الفرنسية الشهيرة التي حملت "الباستيل"؟.. ليس هنا مجال مقارنة في هذا الصدد، وإنما نحن فقط -تحدث عن "ثورة يوليو" كدالة فجرها الشعب المصري بإرادته عن طريق الطلائع من إبناؤه داخل القوات المسلحة من أجل أن يقيم هذا الشعب بإعادة صنع الحياة على أرضه بإرادته ومشيتته. .. على مدى من المبادئ الستة الشهيرة .. التي تنتهي "بإقامة حياة ديمقراطية سليمة" .. وقد سارت الثورة على هذا الطريق ، نحو الحياة الديمقراطية السليمة، خطوة خطوة بشجاعة وثبات!!.

نقول ذلك ونحن نعرف ، ونسمع ونقرأ ضمن التطاولات والتحرشات على الثورة-التهجمات صارخة توجه إليها تتهمها بقمع الديمقراطية ، وإقامة نظام حكم دكتاتوري شمولي .. وإلى آخر هذه الاتهامات والأقاويل . فامضى الحق في ذلك؟

عزت سامي

أي حكم الشعب بالشعب .. فقد بادرت الثورة بإقصاء الملك في اليوم الثالث لقيامها .. ثم ما لبثت أن أعلنت في ١٨ يونيو ١٩٥٢ -إلغاء النظام الملكي وقيام الجمهورية. ذلك لأن النظام الملكي يتعارض -في ذاته - مع مبدأ "السيادة الشعبية" وحق الشعب في أن تحكم نفسها بنفسها ، لأنه يجعل مصير تلك الشعوب رهين الصدفة وقوانين الوراثة . كما يحرمها حق اختيار أكبر حاكم فيها وتوجيهه ومراجحته.

وقد سبق ذلك في ١٦ يناير ١٩٥٢ - أن أصدرت الثورة إعلانا بمل الأحزاب السياسية القائمة .. وكان ذلك إجراء ضروريا بعد سقوط دستور سنة ١٩٢٣ ولزما لإلغاء النظام الملكي .. لأن الأحزاب وقتها قامت في بيئة سياسية استخدمت أسلوبها في العمل من ملابسات تختطف تمام الاختلاف عن البيئة السياسية التي استهدفت الثورة تحقيقها.

نحن اليوم -بعد خمسين سنة من قيام ثورة يوليو- ورغم كل شيء نستطيع أن نقرر بكل ارتياح أن ثورة يوليو ١٩٥٢ حرمت منذ اللحظة الأولى لقيامها على الديمقراطية وتأكيدا عملا لا قولا .

ذلك أن الثورة أعلنت مبادئها الستة التي تحدثت في :-
-القضاء على الاستعمار وأعدائه.
-القضاء على الإقطاع.
-القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم.

- إقامة عدالة اجتماعية.
- إقامة جيش وطني قوي.
- إقامة حياة ديمقراطية سليمة-

معنى ذلك بوضوح أن غاية ما استهدفته الثورة هو إقامة حياة ديمقراطية سليمة، ولا يقتضي ذلك إلا إذا تم تحقيق المبادئ الأربعة الأولى. فإذا كانت الديمقراطية تعني السيادة الشعبية.

وكان الطريق إلى هذه التصفية قد بدأ من الحرب ضد ثورة اليمن بالتسسيق مع السعودية لإجهاذ قوة مصر العسكرية ، وكانت مصر بعد أن اعترف الرئيس الأمريكي كينيدي في ١٩ ديسمبر ١٩٦٢ بالجمهورية اليمنية أي بعد أقل من ثلاثة أشهر من الثورة (٢٦ سبتمبر ١٩٦٢) بدأت تسحب قواتها من اليمن بناء على اتفاق في أبريل ١٩٦٢ ، وحاول كينيدي إقناع السعودية بالاعتراف بالامر الواقع في اليمن ولكن دون جدوى ثم أدى اغتياله في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٢ إلى تغير الموقف الأمريكي كلياً ، إذ جاء جونسون رجل احتكاكات البترول وأبرق في ١٩ ديسمبر ١٩٦٢ إلى الأمير فيصل نائب ملك السعودية آنذاك يطعنه بأن اليمن يمكن أن تكون مصيدة للتخلص من عبد الناصر ، ويرسل إلى عبد الناصر يقول له إن عدم الاستقرار في اليمن يمرض العلاقات بين حكومتينا لتتمد خطير.

وهكذا تجدد القتال بصرافة طوال لمدة من يناير إلى أغسطس ١٩٦٥ بالهجوم على القوات المصرية بمعرفة جنود مرتزقة من بعض دول الغرب ويطائرات بريطانية اشترتها السعودية بطيارها ، ووافق عبد الناصر على استئناف الانسحاب بمقتضى اتفاقية جدة في أغسطس ١٩٦٥ بشرط أن تتوقف السعودية عن تحريك العناصر الملكية ضد الثورة ولكن دون جدوى ذلك أن الغرض لم يعد انسحاب مصر من اليمن ولكن القضاء على القوات المصرية هناك واستنفاد الجهود التي بذلتها في التنمية في الوقت الذي يتم فيه ترتيب مواجهة مع إسرائيل بجيش منهك القوي وهو ما حدث في يونيو ١٩٦٧.

ومع ذلك لم يستسلم ناصر للهزيمة بل أخذ يعمل على إعادة بناء القوات المسلحة ، وقام بحرب الاستنزاف ، وأقدم على تغيير الوضع السياسي طبقا لبرنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، وأصدر القانون الثالث للإصلاح الزراعي في يوليو ١٩٦٩ بتحديد الحد الأقصى للملكية الزراعية ٥٠ فداناً ، وتم إعداد مشروع إلغاء تجارة الجملة .

وموت في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ أنطوت صفحة مجيدة من حياة الشعب المصري حقق فيها جمال عبد الناصر ما عجزت عن تحقيقه كل القوى السياسية في مصر منذ بدأت الحركة الوطنية بزعامة أحمد عرابي ضد سيطرة الأتراك في الجيش المصري حتى نخل الإنجليز البلاد وتم نفيه إلى جزيرة سيلان ، ثم ضد الإنجليز منذ أيام مصطفى كامل حتى فجر الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ .

وكان إلغاء النظام الحزبي عام ١٩٥٣ مسكلا طبيعيا وضروريا لأن الأهداف السياسية والاجتماعية للثورة كانت تتبلور وتتحدد شيئا فشيئا ، وكان القائمون على الثورة يجمعون قواهم ويتهيئون للقيام بالإصلاحات التي طال انتظارها ، والتي قامت الثورة لتحقيقها ، وأوجزتها في المبادئ الستة التي تنتهي بإقامة حياة ديمقراطية سليمة.

إن الثورة هي -الطبيعية- عمل شعبي تقدمي ، إنها حركة شعب بأسره يستجمع قواه ليقوم باقتحام منيع لكل العوائق والمواقف التي تعترض طريق حريته كما يتصورها ويريدها ، والديمقراطية هي الترجمة الحقيقية الصحيحة لكون الثورة عملا شعبيا ، فهي تأكيد السيادة للشعب ووضع السلطة كلها في يده ، وتكريسها لتحقيق أهدافه.

ومن ثم ، فقد كان قيام ثورة يوليو بإنهاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية ، تهيئة ثوريا حقيق به الشعب ذاته ، وأكد ثقته بنفسه وأبرأه لمعنى العزة ، الذي يتعارض مع ما يحيط بالملكية من صور تقديس الملك والزعيم بأنه ذات مصونة وأنه فوق القانون.

لقد كان لدى الثورة برنامج للإصلاح عكبت العزم على تحقيقه بالوسائل الثورية ، متحملة اللعب الكبير والدور القيادي في ذلك ، ومن ثم فلم يكن من المنطقي -في تلك المرحلة- أن تفسح الثورة إلى جوارها مكانا لتجمعات -أحزاب- تتأذى بسياسة غير سياستها ، أو تتجه بالإصلاح وجهة غير وجهتها .. والقول بغير ذلك يتجاهل حقيقة الثورة ويلغي وجودها !

يضاف إلى ذلك حقيقة أعم وأفضل تتمثل بصدى الارتباط بين الديمقراطية والأحزاب السياسية ، ذلك أن الذين يقررون وجود هذا الارتباط بين الديمقراطية ووجود الأحزاب -إنما يتمسكون بالصور التقليدية للنظم الديمقراطية في الغرب ، متجاهلين أن تلك الصور ليست إلا نماذج يتصور وجود غيرها دون الإخلال بجوهر الديمقراطية الذي يكمن في أن تكون للشعب الكلمة العليا في تدبير أموره السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمعنى أن "النظام الحزبي" إنما هو وسيلة أو قالب من القوالب التي يمكن أن يتم بها التنظيم السياسي الشعبي في ظل الديمقراطية .. وهي وسيلة قد تصلح في بيئة ولا تصلح في غيرها .. كما أن الضرورة والمصلحة قد تقتضي الاستفتاء عنها في مرحلة

من مراحل التطور ، والاتجاه إليها والسماح بها في مرحلة أخرى . ذلك بالضبط هو ما حدث!!

لقد مهدت الثورة خلال السنوات الأولى من قيامها لإقامة الحياة الديمقراطية السليمة .. حين أنهت الاحتلال -الاستعماري- وقضت على الإقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، ثم اتجهت إلى تصحيح العدالة الاجتماعية ، بإصدار القوانين والقوانين الاشتراكية .. وبذلك فتحت الطريق أمام الديمقراطية السليمة حيث الحكم للشعب وكل مقاييد الأمور بيده . وأرست -في الميثاق- المبادئ والتنظيمات التي تؤدي إلى الوصول إلى التطبيق السليم للديمقراطية عن طريق التنظيمات الشعبية.

ويلغ الإيمان بأهمية التنظيمات الشعبية وضرورة إشراكها إشراكا فعليا مباشرا في الحكم -سواء عليه في الميثاق الوطني- بعد ذلك من قيام المجالس الشعبية بوظائفين خطيرتين هما:

-إصدار التوصيات التي تمثل اتجاهات الرأي العام في المسائل المختلفة ، ورفع هذه التوصيات إلى المجلس النيابي لتكون أساس عمله.

-رقابة الأجهزة التنفيذية في مراحل نشاطها المختلفة ، وهي رقابة تؤكد سيادة الشعب على النشاط الحكومي في مراحله المختلفة ، كما تعصم من الوقوع في البيروقراطية.

وكان إقرار "نظام الإدارة المحلية" الذي صدر بالقانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ثورة حقيقية في هذا المجال ، حيث إنه -في جوهره- يقوم على انتزاع جزء من اختصاصات الإدارة المركزية ومنحه لمجالس منتخبة تتولى ممارستها في أقاليم الدولة المختارة.

ومن ثم ، كان تطبيق هذا النظام يؤثر تأثيرا مباشرا في تصديق نطاق السلطة الفعلية التي تتمتع بها السلطة المركزية فضلا عن أنه يعتبر امتدادا للديمقراطية من النطاق السياسي البحث إلى النطاق الإداري.

وقد تضمن الميثاق الوطني تأكيديا كاملا لسيادة الشعب وقر سلطات واسعة للمجالس الشعبية ، كما حرص على إحاطة هذه السيادة الشعبية بالجوهر الذي لاتعزل إلا شيء .. وهو جوهر الحرية السياسية .

فقرر : حرية الفكر وحرية الرأي ، وحرية الكلمة

لقد قام النظام السياسي في مصر -في ظل ثورة ٢٣ يوليو- على إيمان كامل بأن الحديث عن السيادة الشعبية يفقد كل معنى وكل قيمة مالم يتحرر الشعب من جميع أنواع الضغط السياسي والاقتصادي الذي كان يحكمه قبل الثورة . ومن هنا فقد كانت إجراءات الثورة تتجه -وحدهم- إلى القضاء على مختلف أنواع هذا الضغط وذلك بالقضاء على الاستعمار وأعوانه ، وعلى الإقطاع ، وعلى الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .. وحرص دستور عام ١٩٥٦ بشكل خاص على حماية الحقوق والحرريات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين . وفي مقدمتها الحق في العمل ، وفي الرعاية الصحية والتعليم والتأمين الاجتماعي .. كما سارت الثورة الاقتصادية على أساس جنب إلى جنب مع الثورة السياسية على أساس أن الحرية الاقتصادية شرط ضروري ولزام لحارس الحرية السياسية هذه واحدة .. والثانية هي:

أن الثورة قد أمنت أن دور الشعب في حكم نفسه بنفسه ، لم يعد قاصرا على مجرد استعمال الوسائل التقليدية للنظام النيابي ، إذ لا يقلل أن ينتهي دور الشعب عند الإدلاء بصوته مرة كل عدة أعوام في الانتخابات .. إنما كان لابد من منظمات شعبية تكون صاحبة الكلمة العليا في توجيه السياسة العامة في البلاد ، ومن هنا فقد بدأ الاهتمام بالتنظيمات الشعبية ، بما نصت عليه المادة ٩٢ من دستور ١٩٥٦ التي تقول "يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة ولحج الجهود على بناء الأمة بناء سليما من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية".

ووضع الميثاق في عبارات صريحة قواعد تثبيت الديمقراطية السليمة فذكر أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنصل عن الديمقراطية الاجتماعية ، كما أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات ، ولذلك يجب أن يسقط تحالف الرجعية ورأس المال ، وأن ينفسح المجال بعد ذلك للتفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة ، وهم الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراساليين الوطنية ، فتتحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل الشرعي لتحالف الإقطاع مع رأس المال المستغل ، وهو القادر على إحلال الديمقراطية السليمة محل الديمقراطية الزيفة.

الملك فاروق
لحظة خروجه
من مصر بعد
أن استعاد
الشعب سيادته
ووضع السلطة
كلها في يده
لتطبيق أهدافه
في حياة حرة
كريمة



• لماذا كان مبدأ "إقامة الحياة الديمقراطية" السادس بين المبادئ الستة؟

• المدلول الحقيقي لإلغاء النظام الملكي .. والأحزاب

وضروري أولاً لإقامة العدالة الاجتماعية، أي أن العدالة الاجتماعية وإقامة الحياة الديمقراطية السليمة أمران متلازمان. كما أن العدالة الاجتماعية والديمقراطية لا يمكن لهما الاستقرار والصماية إلا بوجود جيش وطني قوي!

وعلى ذلك فإن ثورة يوليو في سبيل إقامة حياة ديمقراطية سليمة ، وتحقيق المبدأ السادس من المبادئ الستة ، كان لزاماً عليها أن تقوم بإجراءات وأعمال ضخمة وخطيرة في شتى الميادين والأجاءات وأن تخوض المعارك الضارية المتمثلة لكي تحقق المبادئ الخمسة الأولى التي تهيئ لتحقيق المبدأ السادس وتصل في النهاية إلى هذا الهدف .. هدف إقامة الحياة الديمقراطية السليمة .

واليوم وبعد خمسين عاماً من الثورة نقول إنها قد فعلت !!

الديمقراطية السليمة كان محور وغاية أهداف ثورة يوليو ، على أساس إقامة الحياة الديمقراطية التي تكفل حقوق المواطنين وحررياتهم وتتشتر المساواة بينهم فيتأكد معنى العدل بين الجميع!

صحيح أن هذا الهدف جاء ترتيبه السادس - الأخير- في المبادئ الستة التي أعلنتها الثورة ، لكن الصحيح أيضاً أن جميع الأهداف - الخمسة الأخرى- لم تكن سوى عوامل مساعدة وموصلة إلى تحقيق هذا الهدف السادس الذي يحتوى بقية الأهداف.

ذلك أنه لا يمكن أن تقوم حياة ديمقراطية سليمة ، مع وجود "الاستعمار" و"الإقطاع" والاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم.

لذلك فإن القضاء على هذه الآفات الثلاث، أمر لازم وضروري أولاً . يتم بعد تحقيقه إقامة الحياة الديمقراطية السليمة.

كما أن القضاء على هذه الآفات الثلاث لازم

وقرر الميثاق وجوب اشتراك العمال والفلاحين في التنظيمات المنتخبة ، بنسبة ٥٠% على الأقل ، كما قرر "أن سلطة المجالس الشعبية يجب أن تتأكد باستمرار فوق السلطة التنفيذية .. وقرر أيضاً جماعية القيادة على اعتبار أنها تتصم من جموح الفرد ، وتؤكد المعنى الديمقراطي على أعلى المستويات ، وتضمن استعمار التقدم".

بل إن الميثاق أشار إلى أن التنظيمات الشعبية ، وخاصة التنظيمات النقابية والتعاونية - تستطيع من جانبها أن تقوم بدور فعال في التمكين للديمقراطية السليمة".

لقد كانت المبادئ الواضحة التي قررها الميثاق تحديداً لأسس الديمقراطية السليمة والعمل على تثبيت دعائمها.

وتوجيهها لإنجازات وإجراءات خالدة قامت بها الثورة منذ يوم الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ من أجل إقامة حياة ديمقراطية سليمة.

بإيجاز ، نقول إن هدف إقامة الحياة

الديمقراطية بين الاقتصاد والسياسة

في مصر الآن أكثر من أربعة عشر حزباً سياسياً منها من ولد ولادة طبيعية ومنها ما جاء من طريق المحاكم وفى مصر الآن مئات المطبوعات ما بين جريدة ومجلة ونشرة دورية لاتخضع لرقابة إلا رقابة الضمير الوطنى والحفاظ على الصالح العام وفى مصر الآن العديد من القنوات التليفزيونية المحلية التى تملكها الدولة وأخرى فضائية موزعة من حيث الملكية ما بين الدولة والأفراد .. وبناء عليه يمكن القول إن الحياة الديمقراطية السياسية الموجودة الآن تعد خطوة أساسية سوف تتلوها خطوات لدفعها كما يؤكد ذلك كثير من المراقبين السياسيين بالقياس إلى طبيعة التجربة المصرية وبالدرجة الأولى فى انتمائها إلى عالم ثالث يبذل قصارى جهده للحاق بطريق النهضة والتقدم .. ولقد ولدت فكرة تكوين أحزاب سياسية مع بداية السبعينيات وبدأت بفكرة النابز ثم تطورت إلى قيام أحزاب سياسية ، وقد شهدت مرحلة الثمانينيات وبداية التسعينيات أى مرحلة حكم الرئيس مبارك طفرة فى عدد هذه الأحزاب .. بين المراقبين يرون أن التجربة الحزبية الموجودة الآن هشة وبلا تواجد حقيقى فى الشارع السياسى المصرى ، وأنها صحف لها أحزاب وليس العكس أحزاب لها صحف .. كانت هذه المقدمة ضرورية للدخول إلى موضوع هذا التحقيق وهو ثورة ٢٣ يوليو والمسألة الديمقراطية باعتبارها المبدأ السادس للثورة والسؤال هل أعادت ثورة يوليو الديمقراطية ؟ وهل كانت مفاهيمها ومسابقاتها تجاه هذه المسألة مختلفة ؟ وقيل كل ذلك وبعد ساهى الديمقراطية ؟ وهل هناك حقاً ديمقراطية سياسة مختلفة عن الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية ؟ وأخيراً هل كان عبد الناصر يتجه إلى تطبيق فكرة التعددية السياسية بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ؟ وماذا عن هيئة التحرير والاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى ثم التنظيم العلمى ولماذا فشلت كل هذه التنظيمات على حد قول البعض فى حين كان يراها البعض الآخر هامة وضرورية ونتيجة رغم اعترافه بوجود أخطاء فى التطبيق ؟

تحقيق : أحمد أبو الويل

حول ثورة يوليو والديمقراطية يقول الدكتور أحمد يوسف أحمد أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ، إن الموضوع هام وشاك وهو ملغن من أساسى للثورة بين خصومها وانتقاد شائعين بين أنصارها ولأن كفة السلبات تميل عادة عند مناقشة ثورة يوليو والديمقراطية أود أن أشير إلى بعض الملاحظات التى قد تساعد على عدم المبالغة فى تقدير إخفاقات الديمقراطية. **الملاحظة الأولى :** إن المشكلة الديمقراطية لثورة يوليو فى رأيى تكمن فى صيغة الممارسة التى تكررت محاولاتها لإيجادها أكثر مما تكمن فى المتطلبات التى وفرتها هذه الممارسة والصيغة بطبيعتها الحال موضع جدل فهناك من يرى بإخفاقتها التام وهناك من يرى أنه ليس فى الإمكان إبداع ما كان أمراً بخصوص المتطلبات السياسية ضمن وجهة نظرى أن الإنسان لا

يمكن أن يكون حراً فى دولة متحررة ، ومعنى هذا أن فسمال الثورة السياسى من أجل الاستقلال مصرىا وعربيا يحسب لها فى توفير المتطلبات السياسية للديمقراطية وعلى مستوى المتطلبات الاجتماعية خطت ثورة يوليو خطوات واسعة فى توفيرها . **والملحظة الثانية :** هى أن البعض يتحدث عن الديمقراطية وكأنها اختيار يتم وينفذ بين يوم وليلة وبهذا المعنى تصبح الثورة ملامه على إنها لم تختبره أو اختارته ولم تنفذ به وفى الواقع أن الديمقراطية بمعناها الحرفى حكمك للشعب تقتضى نوعاً من توليد القوى الاجتماعية ووجود نوع من التوازن بينها لا يسمح لإحداها أن تطفئ على الأخرى وقد نتذكر أنى حتى النظام الديمقراطى الليبرالى الذى تعرفه فى الغرب الرأسمالى ويشيد به الكثيرون به يكن بصورته

الحالية حين بدأ وحتى فترة ليست بعيدة عنا كثيرا بالمنظور التاريخى وما حدث من تطور إلى الصورة الحالية كان بسبب نمو الطبقات العمالية والمتوسطة وما إلى هذا النحو الذى فرض عدم تجاهلها ، والتسليم بحقوقها بقدرات مثل الإصلاح الزراعى وبناء الصناعة الوطنية والقرارات الاشتراكية خطوات جبرية نحو الديمقراطية بقدر ما نمت فى ظلها قوى اجتماعية معينة ، واتجه الميزان بينها إلى الاعتدال.

والملحظة الثالثة : تتلخص فى أننى أعتقد أنه يمكن حدوث تقدم نسبى فى الممارسة الديمقراطية عن طريق المؤسسات عبر الزمن فتمة شواهد مثلاً على أن برلمان ١٩٦٤ أفضل من ١٩٥٧ وبرلمان ٦٨ أفضل من ١٩٦٤ وأن

رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية يقول إنه من المثير للدهشة والعجب أن البعض ينظر الحديث عن مشكلة الديمقراطية باعتبار مجرد أوهاام يروجها أعداء الثورة ويضيف أن مشكلات الثورة كثيرة وجسيمة وإلا فكيف استطاع السادات أن يزعج بعدد من القيادات التي عملت مع قادة ثورة يوليو في السجون في الوقت الذي وقف فيه الشعب موقف اللامبالاة ؟ وكيف يمكن أن ننكر حقيقة التناقض الخطير بين النظام الثوري وبين معظم مفكرى ومثقفى مصر ؟ والغريب أن معظم المفكرين الذين ذاقوا سجن عبد الناصر خرجوا يتحدثون عن زعامته وإنتاجاته .

وهل مراكز القوى التي استقلت في مصر في الستينيات وقادت مصر إلى هزيمة ١٩٦٧ وشكا منها عبد الناصر نفسه . محجور أوهاام .. إنها حقائق مريرة وعظيمة ألا نتجاهلها .

أما منجزات ثورة يوليو فنحن لسنا في حاجة إلى تكرار الحديث عنها فنحن - أنا وجيلى - من نتاج منجزات ثورة يوليو ونحن أول من استفاد من تلك المنجزات ولكن هذا لا يلغى إطلاقا حقنا بل وواجبنا في معرفة الحقائق وتعلم الدروس من أجل مستقبلنا .

السادات والديمقراطية

الكاتب الصحفي الكبير محمد عوده يركز على زاوية مفارية في حطب الموضوع الأساسي لهذا التحقيق ، وهى السادات والديمقراطية فيقول كان الكفاح ضد السادات وفى حقيقة الارتداد ١٩٧١ - ١٩٨١ فصلا مسجدا من تاريخ الثورة الوطنية الديمقراطية في مصر وقد بدأ منذ توليه السلطة فى مظاهرات الطلبة خلال عام الحسم والاضطراب ولم يستطع السادات أن يخذع الناس كبطل العرب وخرجت مظاهرات العمال ١٩٧٥ تطالب أين الفلور يا بطل العيبر وبدأت وبلغت المقاومة نورتها في انتفاضة ١٩٧٨ يناير ١٩٧٧ التى كادت تسقط وربما كان عدد القضايا السياسية وعدد الذين سجنوا واعتقلوا في عصر السادات أكثر منه في أى حقبة رغم أقتعة الديمقراطية وسيادة القانون التى كان يتباهى بها وبلغت أقصاها ٥ سبتمبر ١٩٨١ ثم اغتياله بعد ذلك بشهر واحد .

وقد شرح عبد الناصر قضية الديمقراطية في مصر بإسهاب في جلسات المؤتمر الوطني للقرين الشعبية ١٩٦٢ وقال إن الثورة في بداية الأمر لا تريد أن تحكم كانت تريد أن تحرس الحكم فقط وبتترك السياسة لحزب الأغلبية الوطنية حزب الوفد ولم تشتت الثورة سوى قبول الوفد لقانون الإصلاح الزراعى ومائل سكرتير الوفد وفضل مصلحته الطبيعية على الصالح الوطنى العام واضطرت الثورة إلى تولي السلطة حماية للثورة لتستطيع تنفيذ برامجها وبدأ الصراع ضد الأحزاب من ذلك الحين وتسلل عنه الأحزاب . وليس الثورة .

في شخصية الزعيم عبد الناصر وخوفه الدائم من المؤامرات الداخلية والخارجية على الرغم من أنه لم يحظر زعيم مصري يمثل ما حظى به جمال عبد الناصر ومن قدرته على التواصل مع الجماهير المصرية والعربية ثانياً هل نبحت عنها في إطار التناقضات الكامنة في الطبيعة المتوسطة التي جمعتها في إطار تنظيم الضباط الاحرار مقتضيات الثورة على النظام القديم في فرقها مقتضيات إرساء أسس نظام اقتصادى واجتماعى جديد .

طريق الدولة

على الجانب الآخر يرى المفكر الإسلامى الدكتور محمد عارلة بنظرة مستقبلية ، لابد أن أسال لماذا سلكت ثورة يوليو طريق " الدولة " وهى تسعى لإقامة التنظيم السياسى ؟ وأذكر بهذه المناسبة واقعة قبل قيام الثورة كنت عضواً في الحزب الاشتراكي أعيش في الزيف وأمارس عملاً تضالياً ضد الرجعية والإقطاع والنظام الملكى . وكنت أخطب الجمعة بالمسجد . وفى خطبتي لم أكن أدمع الملك - كما يفعل جمهور خطباء المساجد - وفى الجمعة السابقة على قيام الثورة تصادف أن انتقدت النظام الملكى وقساده وأشرت تلميحا ففهمه الناس - إلى الملك فاروق وبعد أقل من أسبوع قامت الثورة وخلع فاروق من على عرش مصر يومها قال فريق من الناس بالقاهرة إننى من أولياء الله الصالحين بينما خمن آخرون بطلان قيام الثورة وعلاقته بالقائمين بها فلقد كانوا يعرفون من مواقف ما يرشحن للعلاقة بهذه الثورة المعادية للرجعية والكنية والاستعمار والإقطاع .. لكن بعد بضعة شهور وجدنا الذين ينهضون بمهمة بناء " تنظيم الثورة - ميثمة التحرير - هم منسور للركز والعمد والأعيان وكل أعداء الثورة من كبار الملأ والمريزة وأعضاء أحزاب الأقلية عملاء القصر الملكى من المنافقين .

وبالطبع رفضت العمل معهم وكان التناقض مع تنظيم الثورة وما جره ذلك من تداعيات وتضحيات .

بعد هذه الإشارة أكرر السؤال : لماذا كانت الثورة تسقط " الدولة " وهى في أغلبها جهاز بيروقراطى موبوء من رجعية الماضي - بل ومعاد الثورة .. - لماذا كانت الثورة تتخذ من الدولة أداتها إلى بناء تنظيم سياسى الأمر الذى جعل هذا التنظيم جانبا لكل عوامل الفعل أو على الأقل غير فعال في القيام بالمهام الحقيقية للتنظيم . إن ثورة يوليو ليست حلقة من حلقات الثورات الوطنية للشعب المصرى كثورة عرباى وثورة ١٩١٩ إنما هى الأساس والدرجة الأولى لمشروع قومى وهى مشروع لأمة مستهدفة بالتحديات الشرسية الخارجية وخاصة الحضارة الغربية وقواها التوسعية .

أوهاام

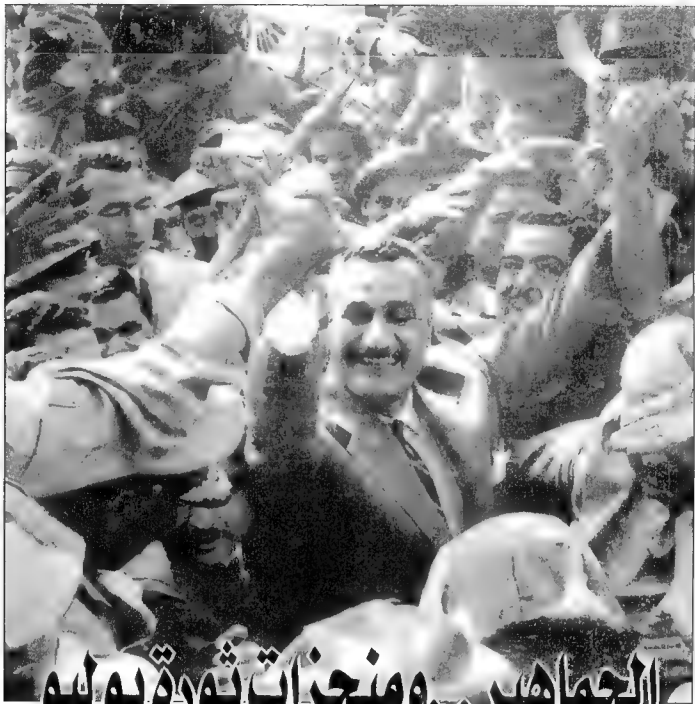
الكاتب الليبرالى الدكتور أسامة الغزالي حرب



الاتحاد الاشتراكي أفضل من الاتحاد القومى ومنظمة الضباط في الستينيات أفضل من تنظيمات الشباب في بداية الثورة وذلك من حيث الممارسة الديمقراطية .

سلطة شعبية

دكتور حسن نافع : رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة يتحدث في نفس السياق السابق مؤكداً أن الشعب قد كسب الديمقراطية الاجتماعية مضمونها ومارسها حياة واقعية ، ولكن لم تتح له فرصة ممارستها سلطة شعبية . واعتقد أن محاولة تفسير هذه المسألة ضرورية وهى لاتتملق بالماضى فقط لأننا إذا أردنا أن نبعث عن المستقبل في إطار فكر عبد الناصر وممارساته لابد أن نبعث عن إجابة هذا السؤال ولأننى حائر في الواقع أولا نبعث عنها



الجماهير... ومنجزات ثورة يوليو

خمسون عاما بالتمام والكمال ، مرت على قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، أجيال كثيرة ولدت بعد ذلك التاريخ .
والذين كانوا أطفالا عندما قامت الثورة .. يلقوا الآن سن الخمسين وأكثر .
وأجيال كثيرة عاشت قيام الثورة .. بعضهم لم يعد على قيد الحياة .. والبعض الآخر ، مازال حيا ،
وهؤلاء تجاوزت أعمارهم عمر الثورة .. إنهم المحضرمون الذين عاشوا في المهديين .. عهد الملك السابق
.. آخر ملوك مصر .. فاروق ، وعهد الثورة بقيادة الزعيم جمال عبد الناصر .
في عيد ميلاده الثورة الخمسين .. يطلو استرجاع الذكريات عن الذين عاشوها ، لأنها لكريات ،
تجمع بين عهدين .. غير أن الثورة بعد مرور خمسين عاما على قيامها .. تستدعي سؤالا في غاية
الاهمية ، خاصة بعد تلك المتغيرات الكثيرة ، دوليا ، وداخليا... ماهي أبرز منجزات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

تحقيق: نجوى لطفى

في البداية توجهنا إلى جامعة القاهرة .. وهناك التقينا بمحمد من الطلبة، بالطبع، هم سمعوا، وقرأوا عن ثورة يوليو، لكن لم يعاصروا قيامها.

قال لي محمد شوقي الطالب بالسنة النهائية بكلية التجارة، إنني أرى جيداً ثورة يوليو، وذلك من خلال قراءتي المتعددة .. وبخاصة في مجال التاريخ المعاصر، لكنني بالرغم من كل ذلك .. أراي أقف حائراً أمام تلك المرحلة الهامة من تاريخ مصر فهناك عشرات الكتب التي تؤيد الثورة وتشيد بها وعشرات الكتب التي تنهت الثورة بأنها صناعة أمريكية، ومع ذلك .. عظمي يقول إنها ثورة مصرية خالصة مائة في المائة .. ولهذا أجدني مشدود دائماً إلى شخصية جمال عبد الناصر، فهو زعيم مصري يستحق الاحترام والتبجيل، وإن اختلف البعض معه.

وقال لي زميلي في نفس السنة الدراسية محمد حسين: إن ثورة يوليو بمبادئها الستة التي كنا ندرسها في المدرسة، لم يبق منها ما يذكر حالياً، فالمطالع العام انتهى، وطبيعة الأقبية عادت، والفكر يرجع للجميع، ولم يعد من ثورة يوليو إلا القليل.

أما إسماعيل عبد الخالق، الطالب بكلية علوم القاهرة، فهو يؤكد أن كل ما يذكره عن ثورة يوليو، هو اسم قائمها جمال عبد الناصر، أما مبادئها، فأعدها، فهو لا يعرف عنها شيئاً بسبب عدم دراسته للتاريخ منذ أن كان طالباً بالسنة الأولى الثانوية.

نظريّة المؤامرة!

أراء عديدة سمعناها .. وتوجهنا بها إلى أساتذة التاريخ ومؤرخي نساهم عما قاله رجل الشارع.

في البداية أكد لنا **ديوان لبيب رزق المؤرخ وأستاذ التاريخ المعروف والمشهور** أن ثورة يوليو صناعة مصرية ١٠٠٪ وأن أمريكا نفسها لم تكن على علم بها، وأنه في الثمانينيات كشفت أمريكا عن أوراق تخص "جهان مخابراتها" وقد ذكرت هذه الأوراق أن أمريكا فوجئت بثورة يوليو **ومن ثم، فمن يتهم ثورة يوليو بأنها صناعة أمريكية، فهو يفتري على الحقيقة، وهذه الافتراءات قد تكون بدافع الكره الشخصي للثورة، أو الاعتقاد العام في مصر بنظرية المؤامرة، وللأسف فكرة المؤامرة هذه فكرة خبيثة متصلة عندنا، وهي تشعرنا دائماً بأننا دون الآخرين وأننا لا نستطيع أن نفعل شيئاً، وهذا شعور بالدونية قد يكون سبباً أننا فقنا الثقة في قدرتنا على التغيير، وإثبات عزتنا عن القيام بأي شيء لمساعدة أنفسنا.**

ويستطرد ديوان لبيب رزق مرة أخرى أكد

أن أمريكا لم تكن مع الثورة، ولكن بعد قيام الثورة حاولت أن توثق علاقاتها بها، وذلك لصالحها الخاصة.

فسياسة أمريكا الخارجية عموماً تعتمد على أنها تقضل النظام غير الفاسد حتى تستقر الأوضاع التي تستطيع من خلالها ترتيب أوضاعها بما يحقق مصالحها ..

في عيون الأحزاب

حدثنا محمد فرج أمين التثقيف بحزب التجمع عن ثورة يوليو حيث قال، إنه في ذكرى مرور ٥٠ عاماً على ثورة يوليو .. علينا أن نسأل: ماذا تبقى من الثورة؟ خاصة وأن الإنجازات التي حققتها في مجال الإصلاح الزراعي، وفي مجال القطاع العام الصناعي، أو في مجال قوانين العمل .. تم التحول منها بنسبة ١٨٠٪، فقد تم إلغاء قوانين الإيجارات الزراعية، والتحول إلى الخصخصة، وبيع القطاع العام، وانسحاب دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، وتراجع الدولة عن التزاماتها بتعيين الخريجين إلى آخر الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرغم من ذلك تبقى من ثورة يوليو العلم الذي زرعت من طريق تأميم قناة السويس، والتوسع في الإنتاج الصناعي، وبيع هذا العلم المزروع في صدور المواطنين المصريين في إمكانية التصحر من القوة الخارجية، وإمكانية بناء تنمية مستقلة معتمدة على الذات، ولكن ثورة يوليو فشلت في تحقيق الديمقراطية السياسية، وكان هذا العجز في بناء سياسي ديمقراطي سبباً رئيسياً في الانخفاض على منجزات الثورة، فدورة يوليو انتهت في تقديري، بنكسة عام ٦٧، وحشد تحول كامل وشامل عن اتجاهات ثورة يوليو منذ عام ١٩٧١ مع عصر السادات والانفتاح الاقتصادي، وزيادة النيون الخارجية، وغيرها من السياسات التي يطلقون عليها سياسات الخصخصة هذا هو ماعاناه اليوم من سلبيات لا علاقة لها بثورة يوليو.

فشورة يوليو انتهت منذ أكثر من ٢٥ سنة ونحن نعيش الأزمات التي فجرتها السياسات التي نفذت من أول السبعينيات وحتى الآن.

السلبيات والإيجابيات

بينما يرى صلاح حسين سكرتير مساعد الهيئة العليا لحزب الوفد أن ثورة يوليو لها سلبياتها وإيجابياتها، وإن كنت أرى أن سلبياتها هي التي أدت بنا إلى هذا الحال السيء، سواء من الناحية الاقتصادية أو غيرها من النواحي، فالثورة قامت وبعد قيامها، نجحت في طرد الإنجليز من مدن القناة، بعد أن كانوا قد انسحبوا من جميع أنحاء مصر

وتركزوا في مدن القناة، وكنت أرى أنه بعد نجاح الثورة في طرد الإنجليز من مصر، أن تجري انتخابات تشريعية تحت إشراف دولي، ليمتدح الشعب حكمه، ولكن ماحدث كان كابوساً. فقد عاشت مصر في عصر ديكتاتوري كان يسجن فيه كل صاحب رأى، وكفى ماعانيتاه من إمداد للأموال بسبب سياسة أهل الثقة الذين هم أولى بالمناصب القيادية من أهل الخبرة.

مجتمع النصف في المائة!

بينما يرى ديبية العلاقي أمين شباب الحزب الوطني أن ثورة يوليو هي الثورة التي علمت العالم كله أن الاستعمار مهما طال عمره قصير، وهي ثورة نجحت في طرد الاستعمار وإعادة الحقوق لأصحابها، يكمن أنها قضت على مجتمع النصف في المائة الذي كان أصحابه يملكون كل شيء، والباقي لا يملك أي شيء، إنها حالاً تعيش عصر منجزات الثورة مع تطورها، والإضافة إليها لا الانتقاص منها، فنحن نعيش حالياً أزهى عصور الديمقراطية والحرية، سواء كانت حرية سياسية أو اقتصادية، كما أننا نعيش فترة سلام طويلة لم نشهدها مصر من قبل، وذلك من أجل الصالح بركب العالم الذي سبقنا بسبب اندفاعنا في حروب استنزفت ثرواتنا.

حققت الكثير للعمال

ويرى أحمد عبد الطيب أحمد رئيس نقابة العاملين والزراعة والري أن الثورة أعطت للعمال الكثير، وكذلك أعطت للفلاحين، لم يكن للعمال بالقطاع الزراعي نقابة قبل الثورة، وأول تكوين نقابية تجمع عمال الزراعة والري والثروة المائية تم في عام ١٩٦٤ أي في عهد الثورة، هذا من ناحية، ومن جهة أخرى كانت الدولة تقدم الدعم السعري لكل المواطنين، وكان معظم من يتلقى هذا الدعم هم العمال والفلاحون، ومن أهم إيجابيات الثورة اعتبار الفلاح الذي يملك ثلاثة أفدنة فأقل عاملاً زراعياً يستحق معاشاً، وكذلك فتح المستولون أبوابهم أمام هؤلاء الزراعيين لحل مشاكلهم، فقديماً لم يكن يملك أي عامل زراعي حتى "حق الشكوي".

وحتى وقت قريب .. حققت الثورة للعمال الكثير، فقد صدر قانون عام ١٩٨٠ بخصوص التأمين الاجتماعي على العمال الزراعيين وفر لهم جزءاً من الحماية.

أما عن سياسة الخصخصة التي نعيشها حالياً، فقد أثرت علينا بالسلب وبالإيجاب من الإيجابيات أنها ملكت للعمال الشركات التي يعملون بها ويساعد رمزية، ومن سلبياتها أن البطالة بدأت تنتشر، كما أن الدعم الحكومي للعمال بدأ ينخفض.

الصناعة

.. وشهود على ثلاثة عصور

خمسون عاما مضت ..

والصناعة في مصر .. تلث وراء الحقائق التي تؤكد وجودها وتأخذ بالأسباب وتنتج الأشياء لتضمن بقاها .. ومحاولة تألقها وإزدهارها .. وخلال ثلاثة عصور متباعدة .. لعبت فيها الصناعة دورا بطوليا في ملحمة الاقتصاد المصري . وكانت في كثير من الأحيان أشبه بالبهولان الذي نراه في السيرك يضحك الناس ليعطي بقبولهم وتصفيقهم .. وهو من الداخل يبكي .. وتمتصره الأحزان والهموم . طوال كل هذه السنوات كانت الصناعة المصرية تحاول جاهدة التغلب على عثراتها لتبدو دائما في ثوب البطولة .. والريادة .. ونحن من خلال استعراض تاريخ الصناعة في مصر في خمسين عاما نقدم شهادة بعض من عاصروا أو قرأوا أو عايشوا تطورات الصناعة المصرية وأحوالها في نصف قرن وتقييمهم لمسارها واتجاهاتها معه . يهمننا في البداية أن نطلعكم على بعض ما حقته الثورة لقطاع الصناعة والذي يعد الإنجاز الأكبر والأهم لها ، بعد إصدارها قانون الإصلاح الزراعي والامتياز بقطاع الزراعة الذي شغل الحيز الأول .. ومن خلال زيارات قامت بها المجلة لكل من المركز القومي للبحوث والمجالس القومية المتخصصة ووزارة الصناعة حصلنا على بيانات ومعلومات حول ما حقته الثورة لقطاع الصناعة ثم التحول في المراحل اللاحقة للثورة وما ترتب عليها .. نوجزها فيما يلي :

تحقيق : مجيب رشدي

الحركة الصناعية على نطاق واسع وكان من رأى الدولة أنه في هذه المرحلة بالذات يجب أن توجه عناية خاصة إلى المشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية والصناعات الأخرى الهامة التي لها أولوية واضحة في التنمية الصناعية ، وكانت الفكرة هي خلق قاعدة أساسية تقوم عليها الصناعات الأخرى المختلفة .. وعلى هذا الأساس اتجه التصنيع إلى مشروعات توفير الطاقة الكهربائية وتكرير البترول والتوسع في إنشاء الطرق والمواصلات .

وأصبحت كلمة الصناعة جزءا من حياة الدولة وبرنامجها وكان طبيعيا بعد كل هذا أن تكون هناك وزارة مستقلة بذاتها تتولى الإشراف على تنمية هذا المولد الذي وضعتته الثورة في بداية إنشائها فأنشأت أول وزارة للصناعة في مصر في يوليو من عام ١٩٥٦ وتولى الدكتور مهندس عزيز صدقي مسؤولية هذه الوزارة وكان الهدف الأول من إنشائها أن

إن آلاف القلاع والمواقع الصناعية والإنتاجية التي تنتشر الآن في ربوع مصر وتضم بين جنباتها الملايين من أبناء مصر المنتجين تشهد على عظمة الإنجاز الذي تحقق وضخامة التحول الذي طرأ على المجتمع وذلك من مجتمع زراعي فقط إلى دولة يحق لها أن تقهر بما وصلت إليه من تقدم ونهضة صناعية شاملة .. هذا الإنجاز العظيم لم يتحقق في يوم وليلة ولكنه كان شرة جهد وعزيمة وسواعد وخيرات وأرادت أن تقيم على أرض مصر قاعدة صناعية وإنتاجية قوية .. ففي نفس العام الذي قامت فيه ثورة ١٩٥٢ تم إنشاء مجلس الإنتاج القومي على أساس أن يتولى دور التنمية بوجه عام ومع إنشاء هذا المجلس بدأت محاولات الدراسة الأولية في الوقت الذي تم فيه إصدار طائفة من التشريعات لتيسير الاستثمار الصناعي وتوفير الظروف الملائمة لتنموه ، وبدأت مصر تخطو خطواتها الأولى نحو

المطلوب حاليا عن الحكومة هو أن تحافظ على الحقوق الدستورية للعامل الزراعي . ويجب أن تمتد مظلة التأمين الصحي للعامة غير المنتظمة في الريف والذين يمثلون أكثر من نصف السكان ، كما أن الخدمة الصحية المقدمة لم لا ترقى إلى المستوى المطلوب ، كما أننا نقف بشدة أمام محاولات تعديل قانون التأمين الاجتماعي للعامل الزراعيين ، وتحويله إلى ضمان اجتماعي ، مع أن هذا غير مستوي .

يقول محمد محيي الياسوسي أمين عام نقابة العامة للزراعة والري : إن من أهم المكاسب التي حققتها الثورة هي القضاء على الاقطاع الزراعي وتحقيق الإصلاح الزراعي بتوزيع الأراضي الملكة للإطاميين على صغار المزارعين المعدمين ، مع تعويض أصحاب الأراضي من قبل الدولة ، هذا هو المكسب الأول . أما الثاني : فهو تمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠% بعد أدنى في المؤسسات الدستورية والتشريعية مجلسا الشعب والشورى والمجالس المحلية .

ثالثا : إنشاء النقابات التي تمثل عمال الزراعة والمزارعين ، والتي تهتم بشئونهم وتراجع التشريعات التي تهم هذا القطاع مثل النقابة العامة للزراعة والري ، والاتحاد الزراعي المركزي ، وكذلك تشجيع إنشاء الجمعيات الزراعية المتخصصة .

رابعا : تحقيق الديمقراطية في اتخاذ القرارات التي تهم عمال الزراعة والمزارعين ، بعرض التشريعات التي تهمهم على ممثليهم ، وذلك قبل عرضها على مجلسي الشعب والشورى .

خامسا : إصدار القانون ١١٢ لسنة ٨٠ والذي ينظم صرف معاش لعمال الزراعة ، وبعد أدنى ٨٠ جنيهها ، نظير اشتراك شهري لا يتجاوز ٢٥ قرشا من المزارع أو العامل الزراعي مما يساعد العمال وأسرهم على الحياة الكريمة ، تمشيا مع الخط العام للدولة لرعاية المواطنين ، وتحقيق مستوى معيشي لائق بهم .

سادسا : تحقيق التعليم المجاني لأبناء العمال والمزارعين أسوة بأبناء الطبقات الأخرى وأعطاهم فرصة الالتحاق بالكليات العسكرية ، وحيث التبرس بالجامعات ، وجميع مؤسسات الدولة حسب كفاهم .

سابعاً : تحقيق العدالة الصحية لأبناء الريف من فلاحين ، وعمال زراعة ، وبصفة خاصة إنشاء وحدات صحية لهم في القرى ومواجهة الأمراض المتوطنة ، والتي كانت منتشرة بينهم ، مثل البلهارسيا والانكلوستوما ، وعلاجهم مجاناً مع فتح المستشفيات العامة في المدن لأبناء الريف بصفة خاصة .

أما بالنسبة لتطوير القطاع العام فقد صدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ والذي قضى بإلغاء المؤسسات العامة كمحاولة لتحرير القطاع من القيود التي كانت مفروضة عليه ، إلا أنه في عام ١٩٨٣ صدر القانون رقم ٩٧ مقرا بإعادة الهيئات العامة لتكون بمثابة أجهزة تنسيق وتخطيط للشركات التي تتبعها .

ازدواجية الاقتصاد

واستكمالاً لهذه الرؤية .. سألنا المهندس محمد عبد الوهاب وزير الصناعة الأسبق .. كيف ترى هذا التحويل الاقتصادي وأثره على حركة التصنيع في مصر في مراحلها الزمنية المختلفة ؟

قال سيابته :

لأنك أن هذه السياسة الاقتصادية المتغيرة أدت إلى ازدواجية الاقتصاد القومي .. قطاع خاص تمتع بقدر كبير من مزايا الاقتصاد الحر .. وقطاع عام يخضع لنفس السياسات والقيود التي طبقت فيما سبق ، حيث سادت فلسفة التخطيط المركزي واستبعاد قوى السوق - أي أن استثمارات القطاع العام ظلت تتبع سلطات التخطيط المركزي كما يتحدد حجم العمالة فيه وفقا لجدول التزام الدولة بإيجاد فرص عمل للمواطنين بنحو شبه محددة ، كما كان يتم تسعير منتجاته بأسعار تفل في بعض الأحيان عن التكلفة الحقيقية للسلة بل وأكثر من ذلك ، فإن أكثر من ثلثي الفائض القابل للتوزيع في بعض وحداته يحول للموازنة العامة للدولة ليستعمل في تغطية الإنفاق العام وقد أدى هذا إلى نقص التمويل المتاح لوحدات القطاع العام لمواجهة استثمارات الإحلال والتجديد بها .

والحل ؟

ويضيف المهندس عبد الوهاب :

تدراكاً لهذه الأوضاع التي تكتنف القطاع العام وتؤثر سلباً على الاقتصاد القومي .. فقد أخذت الدولة في تنفيذ سياسة تحرير الاقتصاد المصري .. ومن أبرز الإجراءات التي اقترنت بهذه السياسة صدور قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والذي يستهدف من خلال أحكامه التي نصت على إنشاء الشركات القابضة والمصارف التابعة لإحداث تغييرات جوهرية وجذرية تكفل تمصيح المسار بالنسبة لهذا القطاع ، وعلاج مشكلاته على أسس اقتصادية تتفق وطبيعته ومتطلبات مبادئ اقتصاد السوق وآلياته .

غياب مفهوم الإدارة

رجل الاقتصاد والثقافة د. طارق حجي له رأي .. نبدأه مع تساؤل : اليوم وبعد مرور نصف القرن على ثورة يوليو ١٩٥٢ كيف ترى الصناعة في مصر في نظرة بانورامية منذ ما قبل ١٩٥٢ وحتى الآن ؟

في فلسفة وسياسة الدولة الاقتصادية التي كانت سائدة في الستينيات ، فبدأت الدولة الأخذ بسياسة الانفتاح .. وفي تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والمشاركة في كافة الاستثمارات الاقتصادية على أساس مساواته بالقطاع العام ، وفي الوقت نفسه تركت لقوى السوق حرية تحرير أسعار بعض السلع كما بدأت عملية تحرير القطاع العام خاصة وحدات الجهاز المصرفي بالإضافة إلى أن سياسة التخطيط المركزي أصبحت تنسجم بالمرءة والواقعية . وفي عام ١٩٧٤ أصدرت الدولة القانون رقم



محمد عبد الوهاب



عزيز صدقي



د. محمد المغراوي



علي الصعيدي



طارق حجي



أمين مبارك

٤٢ الخاص باستثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة صانحاً رأس المال الخاص نفس الحقوق والضمانات المقررة لروس الأموال الأجنبية والعربية كما اعتبرت جميع الشركات التي تنشأ وفقاً لهذا القانون مشروعات خاصة فضلاً عن هذا فقد تقرر عدم خضوع هذه الشركات للوائح والنظم المطبقة على القطاع العام ، كما سمح للشركات المنشأة وفقاً لهذا القانون بالعمل في جميع الأنشطة تقريباً .. إلا أنه ويمرور الوقت بدأت تكتشف بعض مساوئ الانفتاح فلخصت سياسة الانفتاح في التباطؤ حتى أعلنت الدولة في عام ١٩٨١ فلسفة الانفتاح الإنتاجي وأخذت من جديد تعتمد على الخطط الخمسية .

تضع سياسة تصنيعية واضحة المعالم تتفق مع الخطة الاقتصادية العامة والإشراف على تنفيذها وتذليل جميع الصعوبات التي تعترضها . وكان على وزارة الصناعة وهي تضع برنامج السنوات الخمس الأولى للصناعة أن تتيب على شلال كبير يولجها وهو ..

ما هو الاتجاه الرئيسي للتنمية في القطاع الصناعي ؟ هل يكون للصناعات الأساسية أم للسلع الاستهلاكية ؟ .. وإذا كان السؤال قد واجه مجلس الإنتاج القومي في بداية عمله وحدد المجلس إجابته على أساس (توجيه غاية خاصة إلى الصناعات الأساسية) فقد كانت الظروف التي واجهتها وزارة الصناعة والدولة في عام ١٩٥٦ وما بعده تختلف عن الظروف التي عمل فيها مجلس الإنتاج القومي وحدد فيها خطته وسياساته .

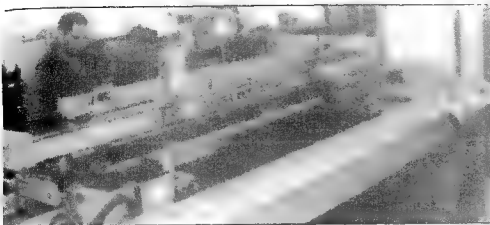
ولهذا اتجه البرنامج الأول للصناعة إلى تحقيق التوازن بين تنمية الصناعات الأساسية وتنمية الصناعات الاستهلاكية معا .. وقد تضمن برنامج السنوات الخمس الأولى للصناعة مشروعات صناعية بلغت تكاليفها الإجمالية نحو ٢٥٠ مليون جنيه .

ثم جاءت المرحلة الثانية اعتباراً من التصف الثاني من عام ١٩٦٠ والتي استهدفت مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات ، ولما كانت الصناعة هي القادرة على الوفاء بأغلب الأمل في التطور الاقتصادي والاجتماعي ، فقد خصص لها في استثمارات الخطة ٤٢٤ مليون جنيه تغطي ما سينفق فعلاً على مشروعات برنامج الصناعة الثاني خلال سنوات الخطة الخمس بجانب الوفاء بالالتزامات المالية المتبقية من البرنامج الأول فقد أتاحت هذه المشروعات الصناعية والخدمية المرتبطة بها كإمكان والتسويق فرص عمل لعدد ٨٨٨ ألف فرد .

ويعد إقامة القطاع العام اتجهت الدولة إلى توسيع قاعدة هذا القطاع الذي يملكه الشعب بجموعه لكي يتولى تنفيذ الجزء الأكبر من المشروعات الصناعية في الخطة .. ومع حلول عام ١٩٦٤ كانت الحكومة قد امتلكت الشطر الأعظم من قطاعات الصناعة والتعدين والنقل والمصارف والتأمين والتجارة وكان هذا تدعيماً لتغييرات بعيدة المدى في سياسة مصر الاقتصادية ونظامها الاقتصادي فقد أصبح القطاع العام والتخطيط المركزي والاشتراكية وهيمة الدولة على النشاط الاقتصادي في ركائز فلسفة الدولة الاقتصادية في تلك الفترة .

سياسة اقتصادية جديدة

وفي رؤية لعصر السبعينيات والتغيرات التي لحقت بقطاع الصناعة .. بحثنا السيد أمين مبارك رئيس لجنة الصناعة بمجلس الشعب قائلاً : بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ حدثت تحولات جذرية



■ تحديث الصناعة المصرية وادخال التكنولوجيا العصرية أحدثت تط

الصناعية إلى ٦ مليارات جنيه خلال عام ٢٠٠١، ٢٠٠٠ أما إجمالي الاستثمارات في الصناعات في العشرين عاما الأخيرة - أي في عهد الرئيس مبارك فوصل إلى ١٤٨ مليار جنيه منها ٨٤ مليارات في الأقاليم و٥٤ مليارات في المدن الجديدة أما عدد المنشآت الصناعية المدنية المسجلة من القطاع الخاص فتصل إلى ٢٥ ألفا و٢٠٠ منشأة منها ٢١ ألفا و٨٢٠ منشأة فقط تمستت خلال ٢٠ عاما الأخيرة أيضا .

ويستطرد المهندس على الصعيدي وزير الصناعة :

كل ذلك يوضح لنا الطفرة الهائلة التي حققتها الصناعة المصرية في الآونة الأخيرة وهي امتداد طبيعي لكل الأنوايا الطبية التي زرعها ثورة يوليو في تربة الصناعة المصرية والتي أصبحت تؤتي ثمارا طيبة اليوم وستؤتي أكثر خلال السنوات القادمة بإخلاص في العمل والتفاني والتدريب الجيد على كافة أساليب العلم الحديث ... ولحذى هذه البذور الثمينة التي نقرسها اليوم هي في برنامج تحديثي جديد للصناعة المصرية منه .

أولا : تحسين القدرة التنافسية لموالي ه آلاف مشروع صناعي من خلال المساعدات الفنية .

ثانيا : تحسين قدرة مراكز الأعمال على تشغيل أعضائها وخدمة مصالحهم من خلال إقامة ٢٠ مركز أعمال يقدم المساعدات الفنية .

ثالثا : زيادة كفاءة ٣٠٠ مكتب استشاري مصري موزعة على الخريطة الجغرافية للصناعة لتقديم الاستشارات الفنية التي تساعد على تحديث المشروعات الصناعية سواء كانت صناعات صغيرة أو متوسطة ..

رابعا : تحسين المناخ التشريعي والتنظيمي والإداري ، وذلك لإحداث إصلاحات في هذه النواحي المؤثرة على مناخ الأعمال في الصناعة .

والاستثمار الصناعي .. أيضا

ونختتم هذه السلسلة من الآراء حول نصف قرن من عمر الصناعة المصرية بمجال آخر ولید

تتمكن المشكلة في كل الأحوال في الإدارة فسواء كان لدينا قطاع عام أو قطاع خاص فإننا لن نتجح إلا بتطبيق روح ونظم وتقنيات الإدارة الحديثة ، والتي يمكن أن أوجزها فيما يلي من نقاط :

أولا : التصرف على مزاياها الإضافية أي الأنشطة الصناعية والإنتاجية والخدمية التي لنا فيها فرصة للإجادة والتميز فهذه هي نقطة البداية المثلى .

ثانيا : الاهتمام الشديد بالتعليم والتدريب على علم التسويق فهي أداة النجاح الكبرى في كل المجالات

ثالثا : الاهتمام بالموارد البشرية باعتبار أن البشر هم سبب التقدم أو التلخر وأن الموارد البشرية هي أهم أصول أى اقتصاد .

رابعا : أن تكون على صلة وثيقة بما يحدث في كل مجالات الاقتصاد والإنتاج والخدمات والتسويق في العالم إذ إن العزلة أصبحت من جهة مستحيلة ومن جهة أخرى ضارة للغاية وإذا نظرنا إلى الماضي وجدنا أننا في المرتلحن (مرحلة الاقتصاد الموجه والمرحلة التي تسمى بعهد الانفتاح) كنا نفتقد لهذه الآليات الأساسية للنجاح والتي بدونها لا ينجح أى اقتصاد سواء كان اشتراكيا أو رأسماليا .

مرحلة جديدة

ولذلك أن برنامج تحديث الصناعة المصرية أصبح هو التحدى العبقلي لكل العاملين في هذا القطاع العيوى خلال وقتنا الصالى .. وعن المستقبل وما يدور في كواليس الصناعة حاليا في ضوء هذا البرنامج الجديد يقول د. على الصعيدي وزير الصناعة والثروة المعدنية

بداية فإن الصناعة المصرية تسهم بما يقرب من ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي .. وبعدالعاملين في مجال الصناعة يصل إلى نحو ٢٠٥ مليون عامل بما يمثل ٢٠٪ من قوة العمل في القطاعات الاقتصادية ، أما الصناعات الصناعية فتتمثل ٥٢٪ من إجمالي الصادرات السلعية ، ويصل إجمالي قيمة الصادرات

يقول . ترتبط الصناعة في أى واقع بالنظام الاقتصادي والتعليم والتدريب وكل شرائح الطبقة الوسطى ومستوياتها ، وإذا كانت مصر قبل ١٩٥٢ قد شهدت نمو الرأسمالية الوطنية في محاولة لإيجاد مصر على مسرح الدول المهمة في العالم ، وهذا فإن تجارب طلعت حرب ورأسين وعمود وفرغلى وأيو برجيلة وغيرهم تبنى كشاهد على جدية المحاولة ، ولكن نظرتنا اليوم تثبت أن الطبقة الوسطى المصرية وإن كانت قد انتمت في هذه المرحلة بارتفاع مستوياتها بما فى ذلك التعليم والتدريب إلا أنها كانت طبقة صغيرة عدديا وهو ما انعكس على الحياة الاقتصادية بوجه عام والصناعة بوجه خاص ، ومع يوليو ١٩٥٢ جاء العلم بتوسعة الطبقة الوسطى وكذلك العلم يجعل مصر لاعب رئيسى في دنيا الصناعة ، وإذا كان من المستحيل إنكار أن العلم والتصور كانا نبيلين ومهمين فإن العقل النقدي (وهو أهم أدوات المراجعة والإصلاح والتقدم) يثبت أن بعض العيوب قد شابت عملية تطبيق العلم وهو ما أدى إلى تراجع النتائج عن مستوى الحل والتوقعات .

ماهى من وجهة نظرك أبرز إيجابيات وسلبيات هذه المرحلة ؟

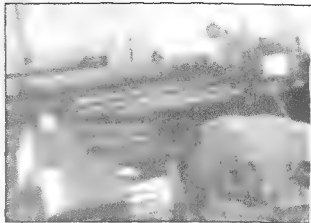
- أكبر الإيجابيات هو العلم في حد ذاته والتصور الكبير والرغبة في جعل مصر مجتمعا صناعيا كبيرا ، وأكبر السلبيات هو أن حياتنا الاقتصادية والصناعية خلت خلال تلك الفترة من الاقتراب من علم الإدارة الحديثة والتي يرجع إليها نجاح التجارب التي نجحت في أماكن أخرى .

وماذا عن حقبة السبعينيات ؟

في اعتقادي أن التحول من اقتصاد يقوم على التخطيط المركزى إلى اقتصاد السوق كان أيضا تصورا سليما ومراجها لمسيرة الاقتصاد والصناعة في العالم إلا أن تجربة السبعينيات في اعتقادي شابتها عيوب كبيرة للغاية أسأت التصور التام وأحدثت تراجعا في الصناعة وبالتالي تزايد كبير في الهوة بين ما نصوره (وهو قليل) وبين ما نستورد (وهو كثير) فالتحول لاقتصاد السوق لا يعنى التركيز على التجارة والبعد عن المشروعات الصناعية ولكن هذا ما حدث في السبعينيات وكما أسأت السلبيات لعلم الفسفينيات والاستينيات فقد أسأت سلبيات الانفتاح لعلم اقتصاد سوق رائج وواعد في مصر ونحن اليوم - رغم الاعتراف بوجود الكثير من الإيجابيات - نعانى من سلبيات المرتلحن .

وما هو في رأيك محور المشكلات وبالتالي ما هو محور العلاج ؟

ليست المشكلات هي اختيار أيدىولوجى بين الاقتصاد الاشتراكى واقتصاد السوق وإنما



سورا هالالا في آلات ومعدات المصانع خلال خمسين عاما

■ الخطة الخمسية الأولى للصناعة واكبت عدوان ١٩٥٦ فاتجه الإنتاج لسد الاستهلاك المحلي ■ القطاع العام والتخطيط المركزي وهيمنة الدولة ركائز فلسفة النشاط الاقتصادي في أعقاب الثورة ■ تحول جذري إلى اقتصاد السوق وسياسة الانفتاح في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ أضر بالصناعة أكثر مما أفادها

أماكن زراعة القطن وتوفير الأيدي العاملة لهذه الصناعة فالتخصص يرتبط بتوافر عدد من العناصر الحاكمة لهذه الصناعة .

ويستطرد د. محمد الغمراوي قائلا :

وترى الهيئة أن الإسراع في إقامة ٢ مجمعات إقليمية بكل من الإسكندرية ومدن القناة والوجه القبلي لتقديم الخدمات المتكاملة للمستثمرين بهذه المناطق كنموذج مصغر للمجمع الرئيسي الذي أقامته الهيئة بمقرها بشارع عدلي بالقاهرة وأن تكون هذه المجمعات تابعة للهيئة العامة للاستثمار على الأقل من الناحية الفنية سيؤدي إلى التيسير على المستثمرين خاصة في مراحل إنشاء وإقامة وتنفيذ المشروعات الاستثمارية كذلك متابعتها في مراحل الإنتاج وتقديم المساعدة والعون لها ، هذا بالإضافة إلى أهمية ربط كافة المناطق المنتشرة في أنحاء الجمهورية بمركز المعلومات الرئيسي بالهيئة والذي يجري تنفيذه حاليا ومن المقرر الانتهاء منه في غضون اثني عشر شهرا وذلك لإتاحة المعلومات المطلوبة للمشروعات الاستثمارية عن مناخ وسياسات الاستثمار في مصر وفي عدد من الدول العربية والأجنبية سيتم ربط هذا المركز بعدد من مراكز المعلومات المحلية والدولية خاصة المتعلقة بنشاطها بالاقتصاد والاستثمار في العالم .

ويعد :

فهذه بعض صفحات من تاريخ الصناعة المصرية ما بين الأمن واليوم استهدفتها إلقاء الضوء على الجهود الضخمة التي بذلتها حكومات الثورة على مدى ٥٠ عاما وكذلك محاولة للاستفادة من دروس الماضي والحاضر للوصول إلى المستقبل الأفضل وحيث تنطلق الصناعة لدينا على أسس سليمة ، نقود إلى الرخاء والتقدم الذي يحيطها دائما قادرة على الطءاء ويحيطها كذلك في صدارة ركب التقدم الاقتصادي ليس في مصر وبمعا ، وإنما في العالم من حولنا

ملاحم هذه الدراسة تتلخص فيما يلي :

تطبيق أسلوب إدارة المناطق الصرة على المناطق الصناعية لإحداث ثورة إدارية في هذه المناطق وإعادة النظر في توزيع المبالغ المخصصة في الميزانية لإخلال المرافق والبنية الأساسية للمناطق الصناعية ، بحيث لا يتم توزيع هذه المبالغ بصورة متساوية على المناطق الصناعية والبائع عددها ٢٩ منطقة صناعية منتشرة في أنحاء الجمهورية ويرجع ذلك إلى أنه بعد توزيع المبلغ الإجمالي تختص كل منطقة بمبلغ لا يلي بالفرض المطلوب وهو استكمال المرافق والبنية الأساسية ، وترى الهيئة توجيه المبالغ المخصصة في الميزانية للصناعة واحدة أو اثنتين حسب حجمه لاستكمال المرافق والبنية الأساسية والخدمات بها وترتيب عملية انتقاء أو اختيار المنطقة المراد استكمال المرافق لها بناء على دراسة توضع حجم الطلب الاستثنائي عليها لأنه من واقع التجربة اتضح أن بعض المناطق الصناعية ليس عليها طلب أو إقبال ورغم ذلك تم تخصيص مبالغ لها لاستكمال المرافق والبنية الأساسية في حين تم حرمان مناطق أخرى عليها طلب كبير من استكمال المرافق والبنية الأساسية ، كما اقترحت الهيئة اتباع أسلوب التخصص في المناطق الصناعية بحيث تتخصص كل منطقة في قطاع استثماري معين فتكون هناك منطقة لصناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ويتم إمداد هذه المنطقة بكافة الخدمات المرتبطة بهذه الصناعة مثل المراكز البحثية والمعاهد العلمية والتدريبية في مجال هذه الصناعة ويعتمد أسلوب التخصص على العناصر المتوافرة في البيئة المحيطة ، فلا يمكن أن تخصص منطقة للصناعات التكنولوجية المتقدمة في مناطق تائية لأن هذه الصناعة ترتبط بوجود الكوادر البشرية المؤهلة والمدرية تدريبيا حاليا وذلك يظهر في العاصمة والمدن الكبرى .

كذلك لا يمكن أن تخصص منطقة لصناعات الغزل والنسيج والملابس في الصحراء بعيدا عن

يشكل صورة مشرفة للمستقبل وهو الاستثمار في مجال الصناعة .. وحيثنا من خلاله د. محمد الغمراوي رئيس الهيئة العامة للاستثمار عن المناطق الصناعية الجديدة كإضافة حيوية لمناطق استثمارية أخرى وهي المناطق الصرة والمناطق الاقتصادية الخاصة.

يقول د. الغمراوي:

روح الثورة في خلق نهضة صناعية في مصر هي التي كانت ولا زالت الدافع الأول وراء جهود كثيرة تبذل وأفكار متطورة تولد يوما بعد يوم .. والاستثمار الصناعي هو جزء من اقتصادنا الحالي فيبعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ٢٠٠١ بناء على ما عرضته هيئة الاستثمار بتمليك الأراضي المخصصة بالمجان للمشروعات الاستثمارية بالمناطق الصناعية بمحافظات الوجه القبلي (المنيا .. أسيوط .. سوهاج .. قنا .. أسوان .. والوادي الجديد) وذلك بعد بدء هذه المشروعات لإنتاج الفعلي .. أصبح من المتوقع أن يتسدف المزيد من الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية التي تشكل أهمية كبيرة وتحول كبير لنا وذلك يعود لعدة أسباب.

الاستفادة من المزايا الكثيرة وفي مقدمتها إعطاءات وضمانات قانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والتي تصل إلى عشر سنوات إعفاء ضريبي للمشروعات في المناطق الصناعية .

وجود مساحات كبيرة من الأراضي المتكاملة المرافق والبنية الأساسية واللزامة للمشروعات الصناعية.

- وجود شبكة طرق ومواصلات واتصالات قوية تربط هذه المناطق بمناطق التصدير (لوانى البرية والنهرية والجوية) .

- قرب هذه المناطق من مواقع توفر الأيدي العاملة المدربة والماهرة.

- وجود عدد من خدمات ومستلزمات الإنتاج المحلية بالقرب من المناطق الصناعية.

وقد أعدت الهيئة دراسة قدمت لها مجلس الوزراء لتطوير هذه المناطق وتحديثها وأهم



مع تأسيس قسم كبير من عناصر الثروة الرأسمالية وتحولها إلى قطاع عام مملوك للدولة شكل هذا القطاع القاعدة الأساسية للملكية الدولة وهيكلها الاقتصادي فقد أمكن من خلاله تقديم الدعم للطبقات الشعبية من خلال تثبيت أسعار منتجاته، وتوفير الخدمات الأساسية للعمال، ومع دخولنا عصر العولمة والاتجاه العالمى للاقتصاد الحر، والذي انعكس بالضرورة على الاقتصاد المصرى ، وعلى السوق المصرية ، نرى أنفسنا بعد ٤٠ عاما من هذا التأسيس نعود مرة أخرى للخصخصة واللكية رأس المال ، والحقيقة أنه شتان بين هذين الفكرين الرأسمالى والاشتراكى ، ورغم أن كل نظام له محاسنه وسوآته ولكننا كشعب لا نستطيع تقويم هذه المحاسن والمساوئ إلا بمعايشتنا لها، ذلك أن الواقع الذى نعيشه هو "ترموستر" النجاش والفشل، الواقع أن البلاد تعيش منذ سنوات طويلة حالة من الكساد والإخفاق الاقتصادى سواء فى ظل القطاع العام أو بعد اتهامنا نحو الخصخصة.. وبمناسبة مرور ٥٠ عاما على ثورة يناير المجيدة ، التى وضع فيها الشعب البسيط أحلامه، نطرح فيما يلى آراء عدد من المتخصصين فى هذا المجال .

تحقيق: مروى بدر الدين

من القطاع العام هل حققت الثورة الأحلام البسيطة

عائق الدولة ، فعليه أن تعمل دائمة على القضاء على مشاكل الفقر والجهل والمرض التى تظهر خطورتها بشكل واضح فى المجتمعات المتخلفة، فقد سجل الميثاق الوطنى حق كل مواطن فى الرعاية الصحية بحيث لاتصبح هذه الرعاية علاجاً وبلاء مجرد سلعة تباع وتشترى وإنما تصبح حقاً مكفولاً غير مشروط بشئ مادي* ومع الدخول فى عصر الاشتراكية اتسعت أعداد الطبقة العاملة اتساعاً نسبياً كبيراً ..

ثالثاً: تحقيق التوازن الاقتصادى عن طريق التخطيط الشامل والتوفيق بين الموارد والاحتياجات.

رابعاً: الاعتماد على البرامج الزمنية للتنمية الاقتصادية فى تحقيق التقدم الاقتصادى .

خامساً: عدالة التوزيع وتوفير الخدمات فالاشتراكية لاتؤمن بمساعدة الفقراء والضعفاء عن طريق أعمال البر والإحسان وإنما تعتبر الأخذ بيدهم من المسئوليات الكبرى للمقاء على

بداية يؤكد د. رفعت السعيد أمين عام حزب التجمع أن النظام الاشتراكى يقوم على أسس قوية وتستحق التقدير.

أولاً : الملكية العامة تصل إلى حد إلغاء الملكية الخاصة فى جميع صورها.

ثانياً: تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية لحماية المستهلكين من استغلال المحتكرين أو لتوجيه موارد المجتمع فى الاتجاهات الصحيحة التى تتفق مع المصلحة العامة .

كانت الهوية الطبقيّة أن تضعيـع .. على الأخص مع ميـدا تحالف قـوى الشعب العاملة .. وبدلا من النضال من أجل تحسين الأجور وشروط العمل .. أصبح انتظار الترقية، والجهاد من أجل إثبات الحق فيها وسط تمقـد القوانين التي تعاقبت واحدة تلو الأخرى.

دعوة لتشكيل مجلس اقتصادي مصري
ويؤكد محمد فريد زكريا عضو مجلس الشعب "حزب الأحرار" أن ثورة يوليو كانت تأخذ بالمدأ الشرعي الثوري ، وكانت تعتمد على النظام الشمولي الذي تكون فيه كل أدوات الثروة والسلطة بما فيها الإنتاج بيد نظام الحكم، ولم يعط مساحـة للتنافس بين القطاع العام والخاص، ففي مطلع الستينيات قامت الثورة بتأميم معظم أدوات الإنتاج في عملية التأميم الكبرى ثم أوكلت إدارتها إلى أهل الثقة من منطلق الشرعية الثورية، دون أمل الخبرة، ونتج عن ذلك أن التقويم الإداري والإنتاجي كان غير دقيق ينظم تبعها المواقف السياسيـة فكانت معدلات الإنتاج مبالغ فيها نظرا للنظام الشمولي الذي كان يحدد أسعار المنتج بشكل سياسي، مما عرض الشركات لنوع من الفساد نتيجة فرض سعر محدد أقل من سعر التكلفة ، وقد تراكمت هذه المديونيات للمؤسسات الاقتصادية إلى أن أصبحت أرقاما كبيرة جدا وصلت هذا العام إلى ١٠٠ مليار جنيه ديون للبنوك منذ عهد التأميم حتى الآن، وعندما أرادت الحكومة أن تتخلص من عبء هذه المديونيات بخصخصة هذه الشركات مرة أخرى بعد ٤٠ عاما من التأميم كانت تقفـد للخبرات المطلوبة للعمل من نظام السوق الشمولي إلى نظام السوق الحرة، ومن هنا وقعت بعض الأخطاء استغللت من بعض رجال المال والأعمال ، وتم طرح أسهم هذه الشركات في البورصة، واستحدثت أساليب تلاعب غير مشروعة فانهارت أسعار أسهم الشركات في البورصة، وتعثرت الحكومة في طرح أسهم شركات جديدة وخصصتها نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار الأسهم.

المهم هو أن الحكومة غير قادرة الآن على مباشرة عملية الخصخصة بسبب قلة السيولة والكساد التجاري نتيجة قيام الحكومة السابقة على هذه الحكومة مباشرة باستثمارات كبيرة في مشروعات طويلة المدى مما استنزفت الاقتصاد المصري وأجبرها على تخفيض القيمة الشرائية للجنيه المصري بنسبة ٢٥٪ .

ومن ثم فإنني أقترح تشكيل مجلس للاقتصاد الوطني المصري يكون أعضاؤه من المجموعة الاقتصادية ورؤساء الأحزاب المعارضة ورؤساء اللجان التوعمية الاقتصادية، وبعد مزايسة



سام إلى الخصخصة سيطة للعمال؟

ومع فتح أبواب الترقيات أمام العمال أصبح الطموح في تقلد المناصب العالية في القطاع العام غير محدود بالقوى.

واختفت كلمة "عمال" لتحل محلها كلمة "عاملين" التي تشمل الجميع بدءا من عامل حثيث التكوين وحتى رئيس مجلس الإدارة.

وبين الطموح الطبيعي إلى تقلد المناصب الإدارية العليا في القطاع العام .. والطموح المشروع لتعليم الأولاد - مع مجانية التعليم -

ويل وعرفت أيضا تغييرا بنيويا لا يستهان به، فقد وفدت إليها أجيال جديدة من شباب مفعمى الحواس .. على الأخص في المهنات الجديدة التي شاخت أحلام التنمية المستقلة مثل صناعة الحديد والصلب والألومنيوم والصناعات الحربية .. وتزايدت نسبة العمالة الفنية على الأخص مع التوسع في التعليم الثانوي الفني ، وانتشار مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة الصناعة وتلك التابعة للمصانع ذاتها .

الجامعة لطرح السليبيات والإيجابيات، ووضع حلول جديدة لشكاكنا الاقتصادية في حضور رجال الأعمال الجادين للبع عملية الخصخصة وتخلص من أعباء المديونية التي على كاهل المؤسسات الاقتصادية والتي تصل أعباؤها السنوية إلى ١٠ مليارات جنيه مصري تمثل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة .

وهذا الموضوع نسيق ولا يحتاج إلى أي تشوير، فيجب إيجاد حلول جذرية الآن للتحلب على هذا الخلل في ميزان المدفوعات والميزان التجاري للدولة.

الاتجاه للعولمة وانعكاساتها السلبية
ويضيف عبيد الصالط الصاوي باحث اقتصادي بمبنى البحوث الاقتصادية، أن الانتقال من النظام العام إلى الخاص ، والخاص إلى العام ليس هو المهم ، ولكن المبررة بالمصلحة الاقتصادية للبلاد ، ولاشك أن الاتجاه إلى العولمة وهرسية السوق جعل النظام القديم لايناسب ظروفنا، ولكن الواقع مشاكل القطاع العام لم يحلها القطاع الخاص ولا الخصخصة، فإذا كانت هناك مديونية كبيرة للقطاع العام فإن للقطاع الخاص مديونية كبيرة، وإذا كان هناك احتكار للقطاع العام فإنه يوجد الآن احتكار من قبل القطاع الخاص، الفساد الذي كان موجودا بالقطاع العام موجود الآن بالقطاع الخاص ، وسوء الإدارة في القطاع العام هو نفسه سوء الإدارة الآن في القطاع الخاص ، ولكن القطاع العام على الأقل كان في السنوات الأولى أفضل ، كما أن العامل الآن في القطاع الخاص لا يشعر بالأمان مثل القطاع العام، كما أن القطاع الخاص لا يقوم بعملية تريب كافية للعمال ولا يرصد لها ميزانية مثلا كان يعمل القطاع العام.. فالقطاع الخاص ظل إلى عام ١٩٩٥ يعتمد على العمالة التي أنفق القطاع العام الكثير من الأموال في تدريبها.

وبقطة هامة لا يجب أن ننفلها وهي المناخ العام الصانع للتنمية، فالقطاع الخاص يجب أن يكون له دور وريوية خاصة في موضوع التنمية، ولكن الحقيقة الآن أن دورية القطاع الخاص لعملية التنمية الآن غير واضحة وعشوائية بسبب سرعة تغير النشاط الاقتصادي بدءا بالبن الصناعات ثم النشاط العقاري والاقتصادي وغيرها، بينما في الماضي كانت هناك خطة وبيانات اقتصادية محددة، والتغيير السريع في النشاط الاقتصادي كان له دور كبير في العجز التجاري الذي وصل إلى ١٢ مليار دولار ، وهذا لا يعني فشل القطاع الخاص ، ولكن المهم هو تهيئة الظروف للناسبة له لكي يحقق دوره في التنمية، وهذا يعني ضرورة وجود إطار مؤسسي

واضح ينظم العلاقة بين القائمين على النشاط الاقتصادي ، والقضاء على الفساد بشكل كبير وليس حالات فردية.
كما يجب وجود علاقة واضحة بين صاحب العمل والعمال في القطاع الخاص الذي كثيرا ما يتعرض لظلم كبير في ظروف العمل أو الأجر المناسب.

رأسمالية مقابل الثورة
واستطرد سيانته قائلا: وأحب أن أشير هنا إلى نقطة هامة ، وهي أن رأسمالية مقابل الثورة كانت ويطية اعتمدت على مدخرات مؤسسات اقتصادية مصرية تخدم المجتمع المصري، فعلى سبيل المثال بنك مصر استطاع أن يقوم بتمويل العديد من المشروعات الاقتصادية خاصة في قطاع الغزل والنسيج في مرحلة ما قبل الثورة، أما الرأسمالية الموجودة الآن فلا نستطيع أن نقول إنها رأسمالية وطنية ، فهي لم تقم بنكا إنمائيا واحداً ولكن معظمها أنشطة تجارية سريعة الربح، وهذا يعني أن هناك فرقا كبيرا بين رأسمالية مقابل الثورة والرأسمالية الآن.

الإسراف أساس الفساد
وصول أسباب فساد القطاع العام يشير دغريب ناصر أستاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس أن أهم أسباب انهيار القطاع العام هو الإسراف والذي يعد شكلا من أشكال الانحراف ، فالصافير الإدارية في القطاع العام كانت أعلى بكثير من القطاع الخاص، حيث إن القطاع العام التزم بتوظيف مزيد من الأيدي العاملة التي كان في غنى عنها ودون النظر إلى مستوياتهم الفنية، وهذا يعتبر أحد أشكال الإسراف، كما كان هناك إسراف في شراء الكماليات كالمساجيد والمكاتب وأجهزة التكيف وغيرها، وهناك أيضا إسراف في مستلزمات الإنتاج دون مبرر ، والإسراف في منح المرتبات وال منح والتوسع في الميزات التقيدية والعينية دون النظر لعالة المشروع نفسه وإمكاناته وريحيته، إلى جانب الإسراف في إنشاء مشاريع بغير أن تتال حقيها من الدراسة والتجريب ، والتوقف في منتصف الطريق بالنسبة لمشاريع أخرى أو بالنسبة لنفس المشاريع التي اتضح أنها قامت على غير أساس سليم، وقد أدى هذا الإسراف إلى حرمنا كثير من المشاريع من المال اللازم وهي أشد ماتكون حاجة إليه، وإضافة من من الاستهتار بالمال العام بين العمال والأجهزة المختلفة، مما أدى إلى فقدان الجماهير الثقة بما يقدمه من سلع وخدمات.

وإسراف وحده لم يكن أساس المشكلة ولكن وقت جبهانه مجموعة من الأسباب الأخرى منها:
القوانين الرأسمالية أي الملية بالثغرات، وهي تلك القوانين التي تحكم العلاقة بين المؤسسات

وشركات القطاع العام .. وبين الإدارة والعمالين في داخل الشركات نفسها .
القائدات الإدارية: لم تعط كل ولائها للشعب .
ومن ثم لم تستطع أن تضع كل آماله وأحلامه موضع التنفيذ .. بل سار بعضها أحيانا في الطريق الضاد.

الاتجاه للخصخصة !!
وبعد هذه المشكلات التي واجهت القطاع العام هزات الدولة نحو الخصخصة وحول جدوى هذه العملية يحدثنا دمحسن خضير الخبير المصرفي قائلا: لقد أصبحت جدوى إصلاح المشروعات العامة وإدارتها بواسطة الدولة موضع تساؤل يشك بعد النتائج الضعيفة التي حققتها خطط الإصلاح والتطوير وإدخال ممارسات القطاع الخاص وأساليبه في إدارتها ، ولقد اتخذت بعض الدول العربية إجراءات تحول مشروعات عامة إلى القطاع الخاص كجزء من سياسات إصلاح اقتصادي تشمل تحرير الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص وتخفيف أعباء تملك الدولة وإدارتها لمشروعات اقتصادية.

ولقد أثارت سياسة تخلي الدولة عن تملك وإدارة مشروعات اقتصادية -وهو ما يعرف بسياسة الخصخصة- جدلا واسعا وملحد الاحتجاج والاعتراض أحيانا إلا أن الاتجاه العالمي والتجارب الناجحة لبعض المشروعات المخصصة خلق تيارا قويا لم يعد هناك جدوى من مقاومتها أو الوقوف ضده وأصبح من الأجدى البحث في كيفية الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال.

وقد قامت الدولة حتى الآن بخصخصة ٢٠٪ من القطاع العام ، كما حرصت الدولة على التعامل بعذر مع بعض القطاعات في الخصخصة مثل قطاع الدواء وقطاع المطاحن وقطاع نقل الركاب وال نتائج تظهر أن الشركات التي تمت خصخصتها حققت نجاحا بنسبة ٨٠٪ كما كانت في يد الدولة .

العمال بعد الخصخصة
وحول أثر الخصخصة والأوضاع الجديدة على العمالة المصرية يشير دجود عبد الفتاح أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، إلى التغيير الذي شهدهت بنية الطبقة العاملة لم يقتصر فقط على خروج عمال قدامى وانضمام عمال جدد وتغيير الأوزان النسبية للقطاعات المختلفة . . وإنما هناك أيضا الوزن النسبي المتزايد لعدد العاطلين ضمن إجمالي قوة العمل (والذين تبلغ نسبتهم ١١,٢ مليون نسمة طبقا لتقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٠، ٢٠ مليون نسمة طبقا لتقديرات الحكومة، فضلا عن تقديرات أخرى متباينة، وغنى عن الذكر أن أوضاع

الشباب بين التشغيل والبطالة

الشباب هو عصب الطاقة المحركة ، في أي مجتمع ، ويدون توفير طاقة الشباب في العمل ، تضعف قوة المجتمع وتضطرب حياة الأسرة ، بفعل بطالة أبنائها من الشباب .. وقد هرعت الحكومات المصرية منذ بداية ثورة يوليو ، على تشغيل الشباب ، وتوفير فرص عمل مناسبة لهم ، للاستفادة من طاقاتهم في دفع عجلة التنمية في مسيرة المجتمع.. وقد شهدت الخمسين عاما الماضية، فترات انتعشت فيها حركة السوق، واختلت البطالة خلالها نهائيا، وفترات أخرى ارتفع فيها عدد العاملين.. ففي عام ١٩٦٦ أعلن الرئيس جمال عبد الناصر في عيد العمال " أنه مع بداية الثورة بلغ حجم الاستثمار ١٥٠٠ مليون جنيه، مما تسبب في زيادة عدد العمالة المصرية من ٤.٥ مليون عامل إلى ٧.٥ مليون و ١٢٠٠ ألف ، بحملة أجور قدرها ٢٥٠ مليون جنيه.. وفي بيان صادر عن لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب عام ٢٠٠٢ يشير إلى أن عدد العاملين بالقطاع الحكومي والخدمي ، بلغ خمسة ملايين موظف بأجور قدرها ١٩٩ مليون جنيه ، وبلغ عدد العاملين بالقطاع الخاص حوالي عشرة ملايين عامل بأجور قيمتها ٦٢٧٩ مليون جنيه، وما بين الفترتين على مدى خمسين عاما مضت ، ما زلنا نعيش قضية التشغيل في مصر ، وهو التعبير المخفف لقضية البطالة.. وبالرغم من الجهود الجادة المبذولة من قبل الدولة فإن القضية، ما تزال تظل برأسها على بساط اليأس بين الحين والآخر.

تحقيق: انتصار سليمان

وفي عام ١٩٦٧ وبعد وقوع نكسة يونيو، انتشرت البطالة إلى حد ما، خاصة البطالة المقنعة، فبدأت الحكومة تعاني من زيادة عدد العاملين لديها نظرا لعدم وجود عمل حقيقي مناسب لامكاناتهم وتخصصاتهم.

وفي عام ١٩٧٢ بعد انتصارنا في حرب أكتوبر .. ارتفع سعر البترول .. وبدأت هجرة العمالة المصرية للدول العربية ، لكنها كانت هجرة غير منظمة، حيث تم جذب كل الكفاءات ، والعمالة الماهرة، في الصناعة، والزراعة، فظهرت البطالة في مصر ، ولكن بشكل مختلف ، يتمثل في عجز أعداد العمالة الماهرة في بعض المهن والتخصصات.

وفي عام ١٩٨٤ توقفت الدولة عن تعيين الخريجين، وبدأت بطالة المتعلمين، ولم تستطع الدولة إيجاد فرص عمل كافية لهم، حتى بلغت ٩٪ حسب المصادر الرسمية من حجم قوة العمل، أي ٦.٦ مليون شاب حسب إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وتؤكد د.سليمان الحكيم أن من الظواهر

د.سليمان الحكيم مستشار بالمعهد القومي للتخطيط تحدثنا عن مراحل تفاقم مشكلة البطالة في مصر نقول:

تأثرت حركة تشغيل الشباب بالظروف السياسية والاقتصادية لمصر، والعالم الخارجي، فمنذ قيام ثورة يوليو ، وحكومة الثورة حرصت على تحقيق أهدافها ، من بينها تشغيل الشباب ، ونحن حين نعود بالذاكرة إلى بداية الخطة الخمسية الأولى من عام ١٩٦٠ - ١٩٦٥ نجد أن البطالة اخفقت تماما، وكان هناك استقرار نسبي في سوق العمل، نظرا لتحمل الدولة عبء القيام بالمشروعات الكبيرة، التي امتصت القوة العاملة، مثل المشروعات التصنيع الحربي، والسد العالي، وتعمير الصحراء.. كما نجد أنه نظرا لظروف الحرب استطاع الجيش أن يستوعب جزءا كبيرا من الشباب، سواء منهم المجندين أو العاملين بشروطهم، وفي عام ١٩٦٢ تحملت الدولة مسؤولية تشغيل الخريجين حيث قامت بتعيين كل المتعلمين، وأوجدت لهم فرص عمل في المشروعات التي قامت بتنفيذها.

الطبقة العاملة الآن أضعف في موقفها التفاوضي على الأخص عندما يقف الطرف الآخر رجال الأعمال لا يرى الكثيرين منهم في الحقوق المعاملة أكثر من عقود بيروقراطية لا مبرر لها .. كما أنه غني عن الذكر أيضا الآثار الاقتصادية والاجتماعية لوجود مثل هذا العدد من المتعلمين المعدين عن شبكة الضمان الاجتماعي التي لايسهل للاحتماء بها لغير العاملين.

وفي ظل الأوضاع الراهنة يصعب التنبؤ بانخفاض هذه النسبة على أي نحو-بل على العكس- تزداد السياسات المتبعة إلى تفاقمها . وذلك على النحو الآتي:

- تقلص عدد العاملين في وحدات قطاع الأعمال العام "القطاع العام سابقا" من مليون ومائتي ألف عامل في الثمانينيات إلى ٤٢٦٠٨ ١/٧/٢٠ وهو التقليل الذي جرى تحت تأثير جملة السياسات الطارئة لهؤلاء العمال بدءا من مشاريع المعاش الميكرو وانتفاء باستخدام التخصف الإداري لتشديد شروط العمل.

- يؤذي نظام المعاش المبكر إلى التزايد المطرد في أعداد المتعلمين .. حيث كثيرا ما يشمل هذا النظام خروج عمال في سن الأربعين والخامسة والأربعين، وغني عن الذكر أن هؤلاء يحاولون بعد خروجهم البحث عن فرص عمل جديدة ، وبالتالي تزداد المنافسة على فرص العمل المتاحة.

- الطريقة التي يتم بها الاستثمار، ونوعية المشروعات التي يتم فيها الاستثمار لتساعد على أي نحو على مواجهة مشكلة البطالة بل على العكس تفاقمها .. حيث يعتمد رجال الأعمال المصريين على الاستثمار في الصناعات كثيفة العمالة .

كما أن الكثيرين منهم قد يبالغون إلى تصفية مشروعاتهم ، وتغيير نشاطهم تاركين عمالهم مجهولي المصير بعد انتهاء فترة التمتع بالإعفاء الضريبي، أو استنفاذ إمكانيات الحصول على ائتمان .. ومن الأمثلة الراهنة في هذا الشأن عمال الشركة المتحدة للكمبيوتر بمدينة العاشر من رمضان الذين اضطروا للإعصام بمصنعتهم قرابة العام بسبب عدم تقاضيهم لأجورهم من سبتمبر ١٩٩٩.

ويرجع العديد من تشجيع الصناعات إلا أن السياسات المتبعة في هذا المجال لاتتيح الفرصة أمام نمو هذه الصناعات .. فالقروض التي يقدمها الصندوق الاجتماعي للتنمية أقل كثيرا من أن تفي بافراض تأسيس مشروع صغير .. وكثيرا ما ينتهي الأمر إلى عجز المقترض عن الوفاء بدويته مما يقاوم مشكلته.

الخطيرة في موضوع البطالة :

نحو ٩٠٪ من حجم البطالة من الشباب سن ٢٠:١٥ سنة وهي الفئة المنتجة، التي يعتمد عليها المجتمع القوي.

كما أنه قديماً كان ارتفاع أعداد المتعطلين في المدينة أكثر من القرية، ولكن إحصاءات عام ٢٠٠١ أكدت انتشار البطالة في الريف وينسب كبيراً.

فعلى مستوى المحافظات ، بلغت أعلى نسب للشباب المتعطل في الغربية ، وكفر الشيخ، والدقهلية، وسوان .
كما أن ٥٠٪ من أعداد المتعطلين من حملة المؤهلات المتوسطة.

أزمة أرقام

يقول أ.د. إبراهيم الميسى مستشار بمعهد القومى للتخطيط: أن البطالة ليست مشكلة طارئة ظهرت فجأة في المجتمع المصرى ، وإنما هي مشكلة قديمة بدأت ببطالة الأميين ، ثم البطالة المقلعة، ثم بطالة الخريجين ، وهكذا تراكمت المشكلة حتى بلغت ذروتها في الوقت الحالي.

والبطالة لها مفاهيم كثيرة ، أكثرها شيوعاً ، المفهوم الذى يتركه غالبية المجتمع المصرى والوفى بالأخص ، وهي ضرورة توفير فرص عمل كافية تحقق للشباب دخلاً مجزياً ، يساعده على تكوين مستقبله، وتحقيق احتياجاته النفسية والمادية، وهي بالنسبة للدولة تعنى تطوير القدرات والمخالفات البشرية للشباب واستغلالها أفضل استغلال.

ويزيد من حجم المشكلة ، حالة الركود الذى يتعرض لها الاقتصاد المصرى منذ منتصف الثمانينيات ، وذلك أدى إلى ضعف القدرة التصديرية ، وارتفاع مستوى اعتمادية الاقتصاد المصرى على الخارج، كما أدت التعديلات الهيكلية التى أطوى عليها برنامج الخصخصة إلى مزيد من الركود، بسبب تراجع الدور الاستثمارى للدولة، وعدم قدرة القطاع الخاص والخصخصة ، على تمويش دور الدولة، وفتح مجالاً جديدة لتعطل.

ويشير د.إبراهيم الميسى إلى موضوع هام ، وهو تضارب أرقام البطالة في مصر .. فهو يقول: ليس من المنطق أن يعالج متخذ القرار مشكلة البطالة دون أن يكون هناك درجة معقولة من الوضوح حول الحجم الحقيقي لهذه المشكلة، فممازالت تقديرات عدد المتعطلين متباينة، ففى تقرير رئيس الوزراء لطالب العمل سنوياً هناك ٦٣٣ ألف متخرج من المدارس المتوسطة و١٦٣ ألف متخرج من الجامعات و٢٤٤ متسرباً

من التعليم أى ٨٣٢ ألف إجمالى عدد الداخلين الجدد لسوق العمل ، بالإضافة إلى ١٥٠ ألف شاب من رصيد المتعطلين سابقاً.

أى مطلوب من الدولة ٩٨٢ ألف وظيفة سنوية والى التالى تصمى البطالة في مصر ٨٠.٨٪ حسب تقدير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وبينما تشير بعض الجهات غير الرسمية إلى أن نسبة البطالة تتراوح من ١١.٧٪ إلى ٢٣.٧٪.

ومن وسيلة الخروج من هذه الأزمة ، يقول د.إبراهيم الميسى:

بداية لا بد أن نتعرف أن المشكلة خطيرة ولازماً علاج يسير في اتجاهات عديدة، منها تهئية الظروف الملزمة لزيادة الطلب على العمل ، ويتمثل ذلك في تعديل نظم حوافز الاستثمار، بحيث تسهم بدرجة محسوسة في زيادة التشغيل، ووضع سياسات مالية وتقديرية ومصرفية تؤمن الاستقرار الاقتصادى، وتعمل على تهيئة المناخ، كذلك خلق فرص عمل بعمل برامج تدمج بالمشروعات الصغيرة، وبرامج إصلاح للمشروعات القائمة، وبرامج لمشروعات إنتاجية جديدة ، وتطوير القطاع غير النظامي، ليستوعب أعداداً كبيرة من الشباب ، أيضاً تحسين نوعية العمالة لزيادة قابليتها للتشغيل بعمل برامج التدريب، وإعادة تأهيل الخريجين، وإقامة المعاهد للتدريب التكنولوجى المتقدم، وتدريب المبردين أنفسهم ليزدادوا خبرة وتقنية عالية ، **بالإضافة إلى الحد من تنفق الوافدين الجدد لسوق العمل مؤقثاً في تخصصات معينة .**
أين استثمارات الدولة؟

تقول د.سميحة فوزى أستاذ بكلية الاقتصاد والطوم السياسية إن البطالة قضية متعددة الوجوه، ومتشابكة الأبعاد ، وهي ظاهرة بدأت في مصر من منتصف السبعينيات، واتخذت في الفترة منذ منتصف السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات شكل البطالة السافرة، وإن كانت بمعدلات متواضعة لا تثير القلق، وتلى ذلك مرحلة منتصف الثمانينيات، ومازالت مشكلة البطالة تتزايد تدريجياً، حتى بلغت معدلات مرتفعة في نهاية التسعينيات، وإن كانت البيانات الحكومية لاتعكس الحقيقة ، وقد ساهم نمط الاستثمار السائد في مصر في زيادة معدلات البطالة، من حيث نمط توزيع الاستثمار على القطاعات الاقتصادية، ونمط الاستثمار من منظور الفن الإنتاجى المستخدم ونمط الاستثمار من حيث توجيهه إلى السوق المحلية أو التصدير .
وأخيراً نمط الاستثمار من حيث اختيار الوحدة الانتاجية .
وتؤكد د.سميحة فوزى أن نمط الاستثمار

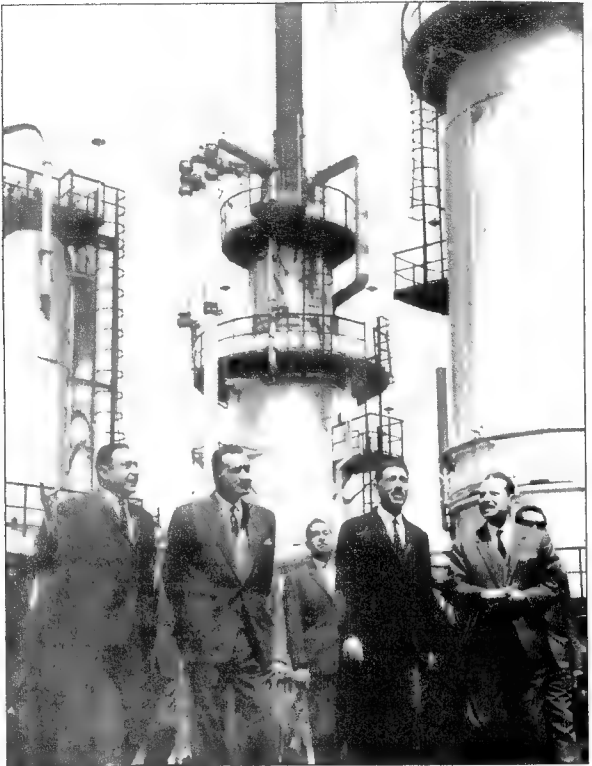
السائد في مصر ساهم في الحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب أعداد متزايدة من المشتغلين، فهناك اتجاه تركيز الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية التى تتسم بضعف قدرتها على استيعاب العمالة، الذى تلتخص فيها روية التشغيل لمنتج، مثل قطاع الصناعة والتعدين ، وقطاع الخدمات الاجتماعية، بينما يلاحظ أن الأنشطة التى تتميز بارتفاع روية التشغيل هي قطاعات التشييد والتجارة والمال، ومن العوامل المؤثرة كذلك انخفاض نسبة الاستثمارات الموجهة للصناعات الصغيرة، على الرغم من أهمية الدور الذى تلعبه في استيعاب العمالة، فبينما كانت الصناعات الصغيرة مسئولة عن تشغيل أكثر من نصف العمالة بالقطاع الصناعى، إلا أن نصيبها من الاستثمارات، لايتعدى ١٢٪ من حجم التشغيل المطلوب.

كما توضح الدراسات أن المشروعات التى شارك فيها الاستثمار الأجنبى، ساهمت في إيجاد فرص عمل تقدر بـ ٦٣٪ من فرص العمل الجديدة في المناطق الصناعية الجديدة، وذلك لرخص أجور العمالة المصرية بالمقارنة بالعمالة الأجنبية.

مشكلة اقتصادية

يقول المهندس صلاح فحسات رئيس قطاع تطوير النظم بجلس الوزراء:

يُظهر إلى المشكلة البطالة في مصر، على أنها مشكلة اجتماعية لها أثارها الخطيرة على المجتمع، ولكن أساس المشكلة في الحقيقة، يكمن في كونها مشكلة اقتصادية، نتيجة الأزمة الاقتصادية التى تعاني منها مصر والعالم كله، فإذا افترضنا أن الوضع الاقتصادى في ظروف أفضل لشهد السوق ازدهاراً وانتعاشاً في الاستثمار، وزيادة في الإنتاج، وفرص العمل ، وأصبح هناك إقبال على تشغيل الأيدي العاملة والتنافس عليها ، ولكن ما يحدث غير ذلك، نتيجة مشاكل المنافسة الضارية التى بدأت تشهدها مصر في الآونة الأخيرة ، فإزداد عدد العاملين بسبب قلق الكثير من الصناع ، ولم تعد البطالة بطلاة خريجين وهدم ، وإنما هناك البطالة للفنيين والإداريين الذين خرجوا من العمل بسبب لماش الجكر، رغم أنهم في قمة نشاطهم وخبراتهم، كل هؤلاء في ظروف اقتصادية صعبة، فإذا افترضنا قيام أحدهم بمشروع خاص بعد حصوله على قرض من إحدى الجهات المانحة نجد أن المشروع يعمثر بسبب قلة التوزيع، وارتفاع أسعار الخامات وعدم قدرة المنتج على منافسة مثيله الأجنبى.



مع بداية
الثورة بلغ
حجم الاستثمار
١٥٠٠ مليون
جنيه فزاد عدد
العمالة
المصرية إلى
٧,٥ مليون
بجملة أجور
تقدرها ٣٥٠
مليون جنيه

كما تم تعيين بعض خريجي ٨٤ مؤهلات
متوسطة ، وخريجي ٨٥ مؤهلات عليا طبقا
للاحتياجات بما يعادل ١٠٪ من عدد الدفعة.
ثم انتقل التعيين لوزارة التنمية الإدارية حيث
تقوم بالتعيين على الدرجات الشاغرة فقط
بالحكومة. فتم تعيين ١٧٠ ألف شاب من جميع
التخصصات والمؤهلات ، وقد اقتصر دور وزارة
القوى العاملة والهجرة اليوم على التعيين
بالقطاع الخاص الاستثماري من طريق نشرة
بتم إصدارها شهريا ، منشور بها فرص العمل

يعانى من مشكلة البطالة وأثارها.
دور الدولة

وبن دور الدولة ممثلة فى وزارة القوى العاملة
والهجرة فى تشغيل الشباب يقول أمين عثمان
مدير عام الاستخدام بالوزارة:

فى الفترة السابقة تولت الدولة مسئولية تعيين
الشباب بن طريق وزارة القوى العاملة التى
أنشئت عام ١٩٦٥ واستمرت فى تعيين الخريجين
نظام العقد حتى نفقة ٩٣ مؤهلات متوسطة ،
ونفقة ٨٤ مؤهلات عليا .

ويؤكد مصلح شعبه أن حل مشكلة البطالة
هو فى تحسين الأوضاع الاقتصادية ، وتقديم
عجلة السوق للأسام ، ذلك أن المصنع الواحد
يعمل به مئات العمال ، ومن خلال إنتاجهم يعمل
مئات التجار ، وهكذا تسير عجلة التنمية ، وهذا
لايعنى أن نقف سلبيين منتظرين انتهاء الأزمة
الاقتصادية من تلقاء نفسها ، ولكن يجب أن
نسمى لحلها ، أولا نحمل الدولة كل المسئولية،
يجب أن نتعاون معها ، فالدولة فرد ومجتمع

زيارة على الطبيعة لـ.. قرية إصلاح

سوف تظل العدالة الاجتماعية تاجاً على رأس الثورة وأحد الشواهد البارزة لهذه الفترة فلم تعد مصر حكراً على الأسرة الحاكمة أو الباشاوات والإقطاعيين ، وإنما أصبحت ملكاً لكل المصريين .. العامل .. والفلاح .. والموظف البسيط .. والصغير .. الكل في مركب واحد يتعامل بندية واحترام ، نهجت الثورة في فتح الأبواب واسما أمام جميع الطبقات في التعليم والوظائف المدنية والعسكرية ، ولم تعد السلطة شرطاً للترقي أو حتى إيجاد فرصة عمل ، وتحذر الفلاح من قيد النزول من فوق ظهر حماره أمام كبار العمد وشيوخ الخفر ، انتهى عهد الذل والسخرية والرق وتمت إزالة الفوارق بين الطبقات وأصبحت المساواة بين فئات المجتمع حقيقة واقعة لتقبل المساواة بعد أن تحرر الفلاح من رقة الإقطاع والعامل من رقة الرأسمالية المستغلة ، وظهرت قوانين الإصلاح الزراعي والقوانين العمالية لتتحول المكاسب الاجتماعية الهائلة إلى حقيقة دائمة لتقبل الشك ، في تلك الفترة سرت روح متوثبة بين العمال والفلاحين في أماكن عملهم ، وظهر عبد الناصر معهم يشاركهم طموحاتهم وأمانتهم الجامحة في الحرية والاستقلال وتحول مصر إلى دولة عصرية حديثة ، وهكذا استمرت مسيرة التطوير والتحديث والتنمية خلال فترة الرئيس السادات وتمت مظلة رعاية الرئيس محمد حسني مبارك وبعد خمسين عاماً من قيام الثورة كان لنا هذا اللقاء مع فلاحى الإصلاح الزراعي ليتحدثوا عن ذكرياتهم من خلال ذاكرة الثورة ، وقد اتجهت " العمل " لأحد المواقع أو القرى التي شهدت تحولات مهمة ، بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعي ، واستفاد أهلها من هذا القانون .

تحقيق: هويدا شميم

على الفلاحين المعدمين .

وأستطرد الحاج يحيى هارون قائلا : أنا كنت أحد هؤلاء الفلاحين الفقراء الذين تمتصوا بمزاييا الإصلاح واستولت فدانين وقمت بزراعتهم أنا وأبنائي واستطعت بفضل الله والعدل الدائم أن يحصل هذان الفدانان الآن إلى ه أفسدة إننى حينما تملك الأرض شعرت أننى حر أو لأبنائى وأشقى ليل نهار وأحصد المحصول وأنشر جزءا كبيرا من الإيراد حتى تمكنت من شراء ثلاثة أفدنة أخرى وأصبح مجموع ما أستلكه ه أفدنة أعيش منها أنا وأبنائي وأحفادى عيشة طيبة وله الحمد .

تحديد العلاقة

وكان اللقاء الثانى مع عائلة المرحوم عبد المجيد عبد الشافى حيث حدثنا ابنه أمين عبد المجيد عبد الشافى والذي يبلغ من العمر ٦٠ عاما حيث قال :

لقد استفاد والدى رحمه الله من قانون الإصلاح الزراعي وكان عقد الإيجار بين المالك والمستأجر غير محدد المدة وكانت الجمعية التعاونية الزراعية تأخذ صورة من هذا العقد وتضمن للمستأجر ضمان استمرار

في البداية كان اللقاء الأول مع الحاج يحيى هارون الذي يبلغ من العمر ٩٠ عاما حيث قال : لقد تناول القانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ شقين ، الشق الأول يتعلق بتوزيع الأراضي على الفلاحين " المعدمين : والثاني يتعلق بتنظيم العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر فقيما بعد فكانت هناك عائلات في منطقتنا تملك مساحات كبيرة من الأراضي " القطاعيين " وقد تبلغ بعض مساحات الأراضي التي يمتلكونها حوالي ١٠٠٠ فدان أو مايزيد عنها والفلاحون الفقراء يكسبون ويعملون في الأرض ولم يجنوا من ثمار كدهم غير لقمة معلومة بالذل والاستعباد وكنا تعامل معاملة " الرق " إلى أن جاءت الثورة وحررتنا من هذا الاستعباد وأشرق خيلاء الكرامة والعزة والعدل وحقت لنا العدل الاجتماعي ، وفي هذا الوقت صدر قرار جمهوري من الرئيس جمال عبد الناصر بأن يرفع الإصلاح الزراعي يده على أراضي الإقطاعيين الزائدة عن الحد ويعد أن يترك لهم ملكية ما تبقى فدان في البداية ثم وصلت إلى مائة فدان بعد ذلك ويقوم بتوزيع الباقي

الموجودة بالطعنين الخاص والاستثماري على أن يتولى طالبى العمل التوجه إلى المنشأة ، ويتقدم للوظيفة بدون تدخل من الوزارة ، وتتولى المنشأة اختيار أصلع الكفاءات للتعين بها ، من خلال الطليات المقدمة لها ، وقد صدرت " النشرة التوجيهية للتوظيف " في سبتمبر ٩٨ ومازالت تصدر حتى الآن ، وعرض بها أكثر من ٥٠٠ ألف وظيفة ، عين بها حوالي ١٧٥ ألف بنسبة تشغيل ٢٧٪.

ويستكمل أمين عثمان حديثه قائلا:

تقوم الدولة بالتغلب على مشكلة البطالة من خلال خمسة برامج رئيسية ممثلة في برنامج تشغيل حكومي" وتتولا وزارة التنمية الإدارية ، وبرنامج "تشغيل بالطعام الخاص الاستثماري" وتتولا وزارة القوى العاملة ، وبرنامج "تشغيل التنمية المحلية للتهوض بالريف والخدمات المقدمة له" وتتولا وزارة التنمية المحلية وبرنامج "الصندوق الاجتماعي" المتمثل في تقديم القروض للشباب ، وأخيرا برنامج "استصلاح الأراضي" وتتولا وزارة الزراعة.

ومن المتوقع أن توفر هذه البرامج ٢٥٠ ألف فرصة عمل سنويا ، وذلك للحد من مشكلة البطالة ، حيث إنها مشكلة دائمة ومستمرة كأي مشكلة اجتماعية ، كالإسكان ، وتحسين الخدمات ، غير أن الدولة لا توفر جهدا من خلال أجهزتها المختلفة من خلال سد الفجوة بين العرض أى الفرص الموجودة بالسوق ، والطلب أى مايلتبه الشباب من عمل ، وتنشيط سوق العمل ، وخلق فرص عمل جديدة .

ويقول أمين عثمان: يجب أن نشير إلى أن عدد العاطلين ليس بالصخم المبالغ فيه ، لأن هناك عددا كبيرا من الشباب يعمل بالقطاع الخاص ، ولكنه يعتبر نفسه عاطلا لأنه لايعمل بالقطاع الحكومي ، حيث إن مفهوم العمل في كل دول العالم ، هو العمل الذى يتقاضى العامل عليه أجراً مقابل مجهود يبذله بصرف النظر عن نوعية العمل ، وارتباطه بالمشاهدة وتخصص الخريج -

ولأنك أن بعض الشباب بدأ مفهومه للعمل يتغير ، وأصبح يتواءم مع الفكر الجديد والمتغيرات الاقتصادية الجديدة ، ولكن البعض الآخر مازال عقله متوقفا منذ عشرين عاما مضت !!.

عبد الناصر
يسلم
الفلاحين
عقود الملكية
بعد أن وضع
الإصلاح
الزراعي يده
علي أراضي
الإقطاعيين



الزراعية على الفلاحين "المحتمين" وتعمل على تأمين حيازة الأراضي للمتساجرين وتقليص العلاقات بين ملاك الأراضي ومستأجريها ، وتحسين أحوال العمال الزراعيين وتحسين أساليب الإقراض الزراعي وتوفيره بشروط سهلة وميسرة للصائرين ، مع إيجاد تنظيم تعاوني سليم لخدمة الملاك الجدد ، ووضع برامج تسويقية للمحاصيل ، هذا بخلاف أحداث برامج التنمية الريفية الشاملة المتكاملة داخل المجتمعات الزراعية وقد تعرض الإصلاح الزراعي للفقد بعد مرور فترة من تطبيقه وأدى سوء التطبيق أحيانا إلى إفساد العلاقة بين الملاك والمستأجرين وتشوب نزاعات عديدة الثارت على العلاقات الاجتماعية في الريف وأدت إلى تدهور الإنتاج الزراعي وهجرة العمالة الزراعية من الريف إلى الحضر وإلى الخارج وانكماش رقعة الأرض الزراعية بالتصحر والتجريف والبناء على الأرض الزراعية .

حملة علي الريف

ويستطرد الحاج مرسى عفيفي قائلا : لقد جاءت فترة أصبح مستأجر الأرض صاحب اليد الطولى يتحكم في المالك وانقرض بكل خبرات الأرض دون مالكيها ، وباجملة فقد تعرض الريف المصري إلى حملة ظالمة وتحول من كونه مصدرا للخير والغذاء والإنتاج الوفير إلى مستهلك يزاوم المدينة ويسعى على مآقي يدها حتى لقمة الخبز . نعم أقول ذلك رغم أنني فلاح من أبناء القرية ولكنني أسجل واقعا أعيشه وأحزن له لأن الريف كان واجبا علينا أن نمد يد الإنقاذ له ونعمل على إصلاحه ونعيد إليه دوره المؤثر والفعال في حياتنا الاقتصادية . وكان من بين الإصلاحات العميقة التي أعادت

وكذلك الحاج مندوه البحيري وهو رجل بلغ حاليا من العمر ٨٠ عاما لقد تقلد منصب أمين الاتحاد الاشتراكي في أوسيم في الستينيات والسبعينيات وكان فلاحا فقيرا واستفاد من قوانين الإصلاح الزراعي وهماو الآن يجني ثمرة نجاحه بثلاثة أبناء منهم المهندس والطبيب وكل هذا من نتاج ثورة يوليو التي استمر ريحانها يبق ويمنو حتى الآن بعدل وحرية

وجهة نظر أخرى

وفي لقاء آخر مع الفلاح المصمبح الحاج موسى عفيفي أحد أبناء القرية المثلثين قال : الإصلاح الزراعي من أهم أهداف ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ، ومن أهم مهام الإصلاح الزراعي اليوم هو قيادة عمليات التنمية الريفية الشاملة التي نستطيع أن نقود المجتمع إلى كل جديد وحيث في عالم الزراعة .

لقد كان دستور قانون الإصلاح الزراعي في التاسع من سبتمبر سنة ١٩٥٢ واحدا من أهم أهداف ثورة يوليو لتغيير مسار مجتمع " ماقبل الثورة " إلى بداية الطريق نحو تغيير اجتماعي شامل بهدف إعادة توزيع الثروة الزراعية على أسس من العدل بعدد أن كانت هذه الثروة تمتلكها قلة صغيرة وأغلبية لاتملك شيئا ، وسارت برامج الإصلاح الزراعي في مصر تدعما ثورة يوليو بكل جهدها وقتوها سعيا لتطبيق قاعدة أساسية هي أن من يزرع الأرض أحق بتملكها ، بهدف تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع عامة وتحسين البنيان الزراعي للهنوز بمستوى المجتمع الريفي بصفة خاصة .

وبخست مسيرة الإصلاح الزراعي ضمن برامج محددة ومعروفة تعيد توزيع الأراضي

المتماقد في تأجير هذه الأرض مادام المزارع مواظبا على دفع القيمة الإيجارية في الميعاد السنوي المحدد بانتظام للمالك صاحب الأرض ، وكان هذا القانون محددا للقيمة الإيجارية حيث جعلها تساوي ٧ أمثال القيمة الفرضية فأصبحت ذات تسعيرة محددة تضمن للفلاح العيش في أمان واستقرار بعيدا عن القلق خوفا من أن يضطره المالك من الأرض ويستبدله بمستأجر آخر لأنه كان بمقدوره هذا فقد استفاد والذي من تحديد هذه العلاقة التي كانت تميزنا من تقلبات الأسواق وسيطرة المستغلين واستطاع أن يعمل ويبنى احتياجات منزله وأبنائه ويوفر فائضا من الحاجة وكل ذلك كان بفضل إنجازات الثورة وتحقيقها للأهداف السامية التي جعلت والذي يستطيع تربيته ونحن الآن في مناصب كبيرة .

خلق طبقة جديدة

وتحدثنا مع المهندس الزراعي حماد إبراهيم الصبيح الذي يعمل بالشركة القابضة للصناعات الغذائية وأبن من أبناء قرية أوسيم حيث حدثنا عن بعض نماذج القرية قائلا : لا نستطيع أن ننفل عن أهم الإنجازات التي أبرزتها الثورة في خلق طبقة اجتماعية جديدة وأعية أنتجت هذه الطبقة من صغار المزارعين الفقراء نجوما من نجوم المجتمع وأصبح هؤلاء الأبناء أعضاء في البرلمان مثل صالمة " على صالغ طابع " الذي داوم على عضوية مجلس الشعب على مدى ثلاث دورات وهم أبناء فلاح فقير من أبناء قريتنا وكذلك الحاج عبد العزيز خليل الذي تم انتخابه لعضوية مجلس الشعب أكثر من مرة وهماو ابنه الآن خليل عبد العزيز يعمل رئيسا لل نقابة القرية للنقل البري بالجيزة .

الامور إلى نصائبها الصحيح صدور قانون تنظيم الملائكة بين مستنجري الأراضي الزراعية ومالكها وذلك في عام ١٩٩٢ واتخاذ إجراءات إصلاحية شاملة ، أدت إلى عودة الروح للقرية المصرية .

وفي تصورنا اليوم وبعد مرور خمسين عاما من قيام الثورة أن الإصلاح الزراعي تقع عليه حاليا مهمة عمليات التنمية الريفية الشاملة والمتكاملة التي تستطيع أن تقود المجتمع الزراعي إلى كل جديد وحديث ومتطور في عالم الزراعة ، لأن إمكانياته هائلة في هذا المجال تبدأ من تنظيم أراضيه داخل دورات زراعية مجتمعة يسهل معها تنفيذ هذه البرامج ، بالإضافة إلى نوعية ملاك الأراضي لأن ظروفهم متقاربة ويجمعهم نظم تعاوني متميز ومنظم ، وخير دليل على ذلك أن أراضي الإصلاح الزراعي تحقق إنتاجا أعلى من غيرها من الأراضي .

ما يؤخذ على الإصلاح

ويتناول الحاج مرسى بعض النقاط التالية التي تؤخذ على الإصلاح الزراعي بأن قوانينه لم تصدر دفعة واحدة ، وأن المشرع المصري أصدر هذه القوانين على فترات وهناك تعديلات كثيرة حدثت له منذ صدوره عام ١٩٥٢ وحتى القانون رقم ٥٠ لعام ١٩٦٩ ، وقد ترتب على صدور هذه القوانين العديد من المنازعات والادعاءات بتصرفات الملكية قبل صدور هذه القوانين ، وقد شكلت هذه المنازعات عبئا كبيرا على أجهزة الإصلاح الزراعي وأخترت عن الدخول بالتساع في إحداث عمليات التنمية الشاملة ، هذا بالإضافة إلى القوانين الاستثنائية كالمصرات وغيرها التي عهد إلى الإصلاح الزراعي بتنفيذها وكانت من عوامل الإساءة له

ولم يكن للإصلاح ذنب في هذه الإساءة وسيظل الإصلاح رائداً ومونجاً يستحق به كل بلدان العالم الثالث .

بنوك القرية

ثم كنا لنا لقاء مع الحاج غريب غريب ٨٠ عاما من أهالي أوسيم أيضا حيث قال :

كنت من الجندين في حرب اليمن وتملكت ثلاثة أفدنة من الإصلاح مكنتني من أن أعيش عيشة كريمة وأن أربي أبنائي وأعلمهم واستمتع بإنجازات عبد الناصر والثورة حينما قام بتحقيق مجانية التعليم ، في المراحل التعليمية المختلفة ، وفتحت الثورة أبواب التعليم على مصراعها أمام الضعف وواجهت البلاد إقبالا شديدا نحو التعليم لم يشهده تاريخ التعليم في كثير من بلدان العالم ، وقد شهدت الفترة من عام ١٩٥٢ حتى يوليو ١٩٨٠ تضاعف حجم التعليم في مختلف المراحل حتى أصبح يستوعب أكثر من ٧ ملايين ونصف المليون طالب وطالبة يدرسون في نحو ١٤٠٠٠ مدرسة و١٢ جامعة وبذلك استطعنا تعليم أبنائنا ونحن الطبقة الفقيرة المحددة الدخل أن نعلم أبنائنا ونعدل من أوضاعنا الاقتصادية وعمل أبنائنا وهم أصعب الشهادات العليا وذلك بفضل الجهود التي بذلتها الثورة للتقدم والارتفاع .

وفي الحديث عن التعليم لابد أن نذكر أن الرئيس حسني مبارك توسع في قضية التعليم وجعله المشروع القومي لصر ، وتوسع في إقامة المدارس والمعاهد الجديدة على مستوى الجمهورية

ويستطرد الحاج غريب حديثه مشيرا إلى نشأة الجمعيات الزراعية موضعا أن قانون الإصلاح الزراعي قد أنشأ لنا جمعيات الإصلاح الزراعي التي تقوم بمساعدة الفلاحين

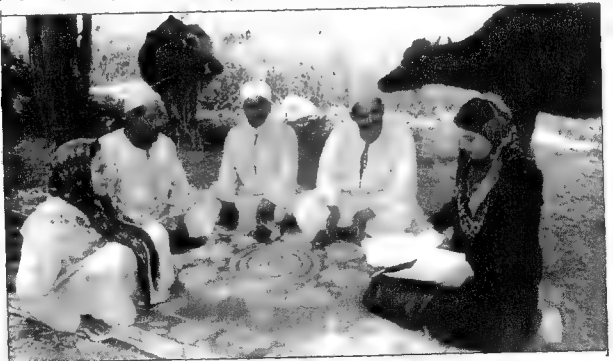
وإمدادهم بالتقاي والالات الزراعية الحديثة وكانت تمنحنا هذه الجمعيات بالتحويل اللازم للصرف على المحصول لمن جنى المحصول ويوعه وتسد قيمة الدين .

وكانت تعمل الجمعيات على تسويق المحاصيل حفاظا علينا من جشع السماسرة الجشعين فكان كل فلاح ملزما أن يبيع المحصول للجمعية ويخصم قيمة الدين من ثمن البيع ، ونحصل على باقى قيمة المحصول دون إرهاق للفلاحين ، ولكن الآن أصبح التسوي من بنوك القرية بدلا من الجمعية وأصبح الفلاح له حرية بيع المحصول بنفسه .

بعض المشاكل

ولكن هناك بعض المشاكل التي يتعرض لها الفلاحون وهي تقلبات الأسواق من حيث أسعار الخامات والمستلزمات وأسعار التقاي والأسمدة التي تحصل عليها من السوق السوداء حيث ارتفع سعر سماد الوريا من ٢٢ جنيه إلى ٤٠ جنيه وهذا يرجع لبعض القرارات الجديدة الخاصة بتحرير الزراعة طبعا نحن نؤمن بكل جديد ومتطور ولكن بعيدا عن التأثير السلبي علينا ، وهناك أيضا ملحوظة على القانون ٩٦ عام ١٩٩٢ في تحديد مدة الإيجار سنة قابلة للتجديد وترك القيمة الإيجارية للعرض والطب بين المالك والمستاجر بالتقاهم وفي ختام حديثه أكد لنا الحاج غريب أنه لا يستطيع إيفال كل الميزات التي عادت عليه من الثورة وعلى مدار خمسين عاما بدءا من الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس السادات وصولا إلى الرئيس حسني مبارك راعي الإصلاح والتنمية الذي عمل بشغف التطوير وانطلق بحقق طفرة إصلاحية متقدمة بإحلال التقنيات الحديثة في الزراعة .

على الطبيعة
الزمنلة هويدا
غنيتم تسترجع
مع فلاص
الإصلاح
الزراعي
ذكريات الحياة



التأمينات الاجتماعية وسيلة الثورة في تطبيق العدالة الاجتماعية

مما لا شك فيه أن اختلال التوازن بين الطبقات وارتفاع نسبة عدد الفقراء وتكدس الثروة القومية في أيدي محدودة من الأثرياء كان من أهم أسباب قيام الثورة واعتبار مبدأ العدالة الاجتماعية من أهم الأهداف التي التزمت بتحقيقها. أسد الفجوة التي كانت تفصل بين الطبقة العاملة المحسنة والطبقة المالكة للثروة وكان من أهم الوسائل التي اعتمدت عليها الثورة لتحقيق هذا الهدف هو تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية .. فمن المعلوم أن هذا النظام يلعب دوراً هاماً على الصعيد العالمي وهو وسيلة من وسائل تصحيح الأوضاع الاجتماعية والعد من التفاوت بين الطبقات ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن التأمينات الاجتماعية لها علاقة وثيقة بالاقتصاد القومي بجانب أنها وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومي على نحو أعدل ، ذلك أنها تعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي .. فكيف استطاعت الثورة إعادة التوازن بين طبقات المجتمع والتخفيف من حدة الفقر والعوز الذي كانت تعاني منه الطبقة العاملة ؟ وهل استطاعت الحكومات السابقة على قيام الثورة إعادة هذا التوازن ؟

برلين عبد الرحمن



لأول مرة بقانون عقد العمل الفدرالي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ وكان الحق في هذه المكافأة مقصوراً على عقد العمل الغير محددة المدة ، وقد زيدت مزايا هذا النظام بموجب قانون عقد العمل الفدرالي الثاني رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ ، فبعد أن كان نظام المكافأة مقصوراً على العقد غير المحدد المدة امتد إلى العقد المحدد المدة كما زاد مقدار المكافأة

التأمينات الاجتماعية في عهد الثورة

ظل موظفو الحكومة الذين أوقف تثبيتهم اعتباراً من سنة ١٩٣٥ وكذلك المستخدمون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال وعمال اليومية محرومين من أي نظام للمعاشات وكان لهم الحق في مكافأة تؤدي لهم في أحوال معينة حتى سنة ١٩٥٢ .

معاشات الحكومة في عهد الثورة

بدأ تطبيق نظام المعاشات الحكومية في صورة تأمين وإدخار فصدر القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للائحة ، وتضمن هذا القانون نظامين : أحدهما للتأمين عند العجز والوفاة ، والثاني للائحة .

ويسرى النظامان على جميع موظفي الدولة

موظفي الحكومة من الأجانب أو من المقيمين . وعندما سادت أحوال النولة المالية في عهد الخبير إسماعيل باشا صدر الأمر العالي رقم ٣٦ لسنة ١٨٧٠ بفرض اشتراكات لمسابب المعاشات يعادل ٣.٥ ٪ من المرتبات وفي عهد الخبير توفيق صدرت لائحة المعاشات في شهر أبريل سنة ١٨٨٢ وأعقبها لائحة سبتمبر سنة ١٨٨٤ ، ثم صدرت بعد ذلك عدة قوانين للمعاشات الحكومية انتهت بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الذي استمر تنفيذه حتى سنة ١٩٣٥ حيث أوقف تطبيقه على جميع الموظفين الذين التحقوا بالخدمة بعد هذه السنة ماعدا رجال القضاء والشرطة .

وكان إحرمان عشرات الآلاف من العاملين بالحكومة من نظام المعاشات خصوصاً بعد إيقاف التثبيت سنة ١٩٣٥ رد فعل كبير بين العاملين في الحكومة وكانت أول محاولة لتطبيق نظم التأمينات الاجتماعية المشروع الذي قدم للبرلمان في ٢٢ مايو سنة ١٩٤٩ ولم يكتب له أن يبرر في النور .

أما بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص فظلوا محرومين من أي نظام يوفر لهم الحماية بعد التقاعد إلا نظام مكافأة نهاية الخدمة الذي طبق

جرت عدة محاولات لتطبيق نظم التأمينات الاجتماعية قبل قيام الثورة ولكن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح بسبب اعتراض أصحاب الأعمال نظراً للأعباء التي يتحملونها في تمويل هذا النظام لصالح العمال ، ذلك أن نظم التأمينات الاجتماعية تحتاج إلى موارد لتمويل المعاشات والتعويضات وباقي الحقوق التأمينية التي ترتبها للمتقاعدين في حالات الشيخوخة والعجز عن العمل والبطالة والمرض وإصابات العمل ، وتعمل هذه النظم في الدول المختلفة بوسائل متعددة ويتوقف اختيار وسيلة التمويل المناسبة على مجموعة من العوامل والاعتبارات أهمها شمول التأمين ومدى اتساعه وحجم النمو الاقتصادي والوضع السياسي والنظام الاقتصادي المعمول به .

وإذاً تتبيننا نظم المعاشات الحكومية تجد أنها ظهرت في عهد الخبير سعيد باشا في القرن التاسع عشر حيث صدر أول تشريع بنظم المعاشات الحكومية لكبار موظفي الدولة في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤ بموجب اللائحة السعيدية ، وكانت هذه المعاشات تمول من خزينة الدولة ولا يساهم الموظفون بأي اشتراكات فيها ، وقبل ذلك كانت المعاشات تصرف بقرارات فردية لبعض

المدينين ، وأعقب ذلك إنشاء صناديق للتأمين والادخار لفئات أخرى من الموظفين وموظفي وزارة الأوقاف ، وموظفي المجالس البلدية ومجالس المديريات .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة . وهذا القانون حول نظام التأمين ونظام الادخار إلى نظام معاشات شهرية يعمل بالاشتراكات التي تقتطع من مرتب الموظف

ويعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا وضع نظام واحد للمعاشات يسرى على الإقليمين تصدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين ، والقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ للتأمين والمعاشات للمستخدمين والعمال الدائمين ، وفي هذه المرحلة بدأ اقتناع العمال والمستخدمين الدائمين لأول مرة بنظم التأمين والمعاشات .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها الدائمين ، وبذلك أصبحت أحكام القانونين رقمي ٣٦ ، ٣٧ لسنة ١٩٦٢ هي قانون واحد .

معاشات قطاع الأعمال في عهد الثورة
بدأ تطبيق نظم التأمينات الاجتماعية على العاملين في غير الجهات الحكومية بقانوني التأمين والادخار رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ وقد اشتمل هذا القانون على إنشاء صندوقين أحدهما للتأمين والادخار ويقوم نظام التأمين والادخار للنشأ بهذا القانون على أساس التمويل بالاشتراكات مقابل الحصة التي يلتزم بها صاحب العمل مقابل التزامه بمكافأة نهاية الخدمة المستحقة للعامل وفقا لقانون عقد العمل الفردي رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ والحصة التي يلتزم صاحب العمل باقتطاعها من أجر العامل . وقد وضعت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه والوسائل اللازمة لتحقيق ذلك وكيفية ذلك . فنصت على الآتي : " من أهم الأهداف التي ترمي إليها الحكومة في العهد الجديد القيام بمشروعات التجديد الاقتصادي والعمل على زيادة الإنتاج في سبيل رفع مستوى المعيشة لطبقات الشعب . وتحقيق هذه الأهداف فإن الأمر يتطلب حماية الطبقة العاملة عن طريق تطبيق نظم التأمين الاجتماعي بما يحقق إشاعة الطمأنينة بين أفراد هذه الطبقة ويخلق روح الاستقرار في نفوسهم فينصرفون إلى أعمالهم ويزداد إنتاجهم .

ولما كان نظام التأمين والادخار يعتبر دعامة

● إنشاء صناديق ادخارية تقوم على أساس التمويل بالاشتراكات وتديرها مؤسسة مستقلة ● تطوير نظام الادخار وتحويله إلى نظام معاشات يكفل للعامل القدرة على مواجهة تكاليف الحياة بعد تقاعده ويضمن أسرته من بعده حياة كريمة

التأمينات الاجتماعية فضلا عن أنه أوفرها حصية وأسهلها نظاما وأضمنها نتائج فقد قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٧ ديسمبر ١٩٥٢ تكليف وزير الشؤون الاجتماعية ووزير المالية والاقتصاد إعداد مشروع قانون بإنشاء صناديق ادخار للعمال يلتزم أصحاب الأعمال والعمال يدفع نسب مئوية مما يتقاضاه العمال حتى يجدوا عند تقاعدهم موارد يتعيشون منها وذلك على نمط الصناديق المشخصة لموظفي الحكومة .

ونظرا لما ينطوي عليه تنفيذ مثل هذا القانون من نتائج بالغة الأهمية بالنسبة إلى أصحاب الأعمال والعمال فقد عقدت وزارة الشؤون الاجتماعية على ضوء قرار مجلس الوزراء المذكور بدراسة نظم التأمين والادخار في الدول الأجنبية التي سبقَت مصر في هذا الميدان وتتبع التطورات التي مرت بها هذه النظم كما استعانت ببراء نوبى الضبيرة في مثل هذه الموضوعات في مصر والخارج وانتهت إلى وضع القانون المرافق المذكرة الإيضاحية الذي تطلب إعداده في العينة النهائية التي وافق عليها المجلس الاستشاري الأعلى للعمل كثيرا من الدراسات والبحوث مما استلزم أن تمت الأعمال التحضيرية الخاصة به إلى ما يروى على سنتين . لاشك أن القانون في وضعه الحالي يكفل تحقيق الأغراض التي يرمى إليها مجلس الوزراء من حيث تأمين العمال وذويهم في حالات العجز

الصحي والوفاة والتقاعد ونظرا لضخامة عدد العمال الذين سيخضعون لنظام التأمين والادخار فقد رثى حرصا على سلامة الصندوق ورغبة في تنفيذ القانون على أسس سليمة أن يكون تطبيقه تدريجيا على بعض فئات العمال وفلسا من ذلك فإن إيجاد هيئة موحدة تقوم بالتأمين على طبقة العمال يكون بمثابة نواة لإقامة نظام التأمين الشامل وذلك بالإضافة إلى أنواع أخرى من التأمين تدريجيا إلى أعمال المؤسسة كالتأمين من إصابات العمل وتأمين أمراض المهنة وتأمين البطالة والتأمينات الصحية وغير ذلك

وتنفيذا للخطوة التي وضعتها حكومة الثورة والمفصوص عليها بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ تم الآتي :

١- أنشئت مؤسسة التأمين والادخار لتتولى تطبيق القانون بطريقة متدرجة على فئات العاملين وصدرت القرارات الوزارية اللازمة لتطبيق النظام على المنشآت التي تستخدم خمسين عاملا فأكثر بالقاهرة والإسكندرية اعتبارا من ١٩٥٦/٤/١ واستمر التدرج في تطبيق القانون على المنشآت الأقل عددا حتى تمت التغطية الشاملة .

٢- تضمنت القانون نظامين أولهما نظام الادخار: تتكون أمواله من اشتراكات يديها أصحاب الأعمال تعادل ٥٪ من أجور العاملين لديهم ، ٥٪ تستقطع من أجور العاملين وتؤدى مبالغ الادخار للعامل أو المستقيل عنه مضاعفا إليها الفوائد في حالات العجز الكامل ، الوفاة ، التقاعد عن العمل في سن الستين ، الاستقالة بسبب الزواج ، مغادرة البلاد نهائيا .

أما النظام الآخر فهو نظام التأمين وتتكون أمواله من اشتراكات يديها صاحب العمل تعادل ٢٪ من الأجور الإجمالية لعماله ويؤدى تعويض من هذا النظام للعامل أو المستقيل عنه في حالة العجز الكامل المستديم أو الوفاة .

٣- وفي مرحلة لاحقة تم تطوير نظام التأمين والادخار إلى نظام معاشات فصدر قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في عهد الوحدة بين مصر وسوريا ليقرر نظام المعاشات في حالات الشيخوخة والعجز والوفاة وتضمنت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون الخطى المستقبلية لنظام التأمينات الاجتماعية وفقا للآتي : " وسيرا بالنظم التأمينية نحو مرحلة جديدة من مراحل الاستكمال تضمن هذا القانون الموحد مبادئ ومزايا جديدة أمكن تحقيقها على ضوء ماتتبع من بيانات وما أسفرت عنه التجارب في الإقليم المصري منذ أن طبق القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ،

وقد يفي هذا القانون الجديد بصفة عامة على



ناصر مع قادة عدم الانحياز .. نهرو ونيرو .. وكان عبدالناصر في مقدمة قادتها ورموزها

ثورة يوليو منارة تحرر للشعوب المقهورة

■ عبد الوهاب محبوب

مجموعة من الظروف الإقليمية والدولية التي ساعدتها على القيام بدور على الساحة الدولية .

واتاحت لحصر قيادة معارك عديدة ضد الاستعمار وظهورها على المسرح الدولي كتموذج يحتذى للحركات الثورية .

وتتمت هذه الظروف على الصعيد الإقليمي في جهود إسرائيل وما أحدثته من تغيير جذري في خريطة العالم العربي والشرق الأوسط بل إن الاضطراب الذي عانت منه الأنظمة العربية في حرب فلسطين أدى إلى حدوث تغيير أساسي في أولويات سياسة مصر الإقليمية من الاهتمام بالجنوب إلى التركيز الأكبر على الشمال الشرقي لفلسطين - إسرائيل - الشرق العربي / كما أدى إلى تزايد الاهتمام الرسمي والشعبي في المنطقة العربية بقضية فلسطين والشعور بأن السبيل الوحيد لمواجهة الخطر الصهيوني إنما يتم

في تقرير لوكالة أنباء الشرق الأوسط حول الذكرى الخمسين لثورة يوليو أكدت فيه أن هذا الحادث التاريخي يشكل علامة بارزة في تاريخ مصر ونقطة تحول أساسية في مسارها الوطني ، بل إنه يمثل واحدا من أهم أحداث التاريخ الإنساني وأكثره تأثيرا في محيطه الإقليمي والدولي .

وأوضح التقرير أن سجل التاريخ يوضح بجلالة أن الثورة أحرزت نجاحا باهرا في مجالات عديدة تبلورت في تغييرات جذرية عميقة في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية من حياتنا ، وأصبحت تشكل الآن واقعا يلهمه الجميع ، ويفضل تأثير ثورة يوليو على مجريات الأحداث أصبحت الثورة رمزا لفتن لشعوب عديدة ، أفريقيا وآسيا ، وأمريكا اللاتينية تكافح من أجل استقلالها الوطني وتتودع إلى غدا أفضل وقد تزامن قيام الثورة مع

الأسس الآتية :

- تطبيق نظام المعاشات في التأمينات

الاجتماعية الآتية :

١- إصابات العمل

ب- الشيخوخة

ج- العجز والوفاة

- تطبيق التأمين الصحي خلال سنة وتطبيق تأمين البطالة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون المرافق

- إجازة زيادة المزايا المنصوص عليها في القانون أو إضافة مزايا جديدة بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي وذلك في حدود ما تسمح به قدرة كل نوع من أنواع التأمين وحالة المالية

- جعل الاشتراك في المؤسسة الزاميا

- ارتباط المؤسسة بالوفاة بالتزاماتها المقررة في القانون قبل العمال الذين لم يتم صاحب العمل بالاشتراك عنهم .

- فتح المجال لدسريان أحكام القانون مستقبلا على فئات أخرى كالأشخاص الذين يشتغلون في منازلهم لحساب صاحب العمل ، وذوي المهن الحرة ، والمشتغلين لحسابهم ، وأصحاب الحرف ، وأصحاب الأعمال أنفسهم ، وذلك بالشروط والأوضاع التي يقررها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي

وعلى ذلك فإن التدرج في تطبيق نظم التأمينات الاجتماعية وتحويل النظام من نظام انضاري إلى نظام معاشات والبدء بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وتأمين إصابات العمل ثم إضافة أنواع أخرى للتأمينات الاجتماعية بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ وهي تأمين المرض وتأمين البطالة ومد مظلة التأمينات الاجتماعية لفئات أخرى غير العاملين كصاحب الأعمال وأصحاب المهن الحرة والملوك والحرفيين بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ والعاملين بالخارج بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ وصغار المشتغلين لحساب أنفسهم وصغار الحرفيين والعمال الغير منتظمين بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ وتطوير المزايا التأمينية كل ذلك تم وفقا للخطوة التي تم وضعها في السنوات الأولى للثورة والتي كان الهدف منها توفير الحماية والأمان والاستقرار للطبقة العاملة وتهيئة المناخ المناسب لها للارتفاع بمستوى الإنتاج والسير بخطى أسرع في طريق التنمية ، واعتبر الذكرى الإيضاحية لكل من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وثيقة من وثائق الثورة لتحقيق أهم المبادئ التي قامت من أجل تحقيقها وهو إقامة العدل الاجتماعي .

بالوحدة العربية وقد استثمرت قيادة الثورة هذه الحقيقة لصالح أبناء الدول العربية التي كانت تخوض كفاحا مريرا من أجل التحرر ، أو سعيها وراء تحقيق الحلم العربي ، وهو ما حدث في تجربة الوحدة المصرية السورية وقيام الجمهورية العربية المتحدة في الفترة ما بين عامي ٥٨-٦٦.

ثورة يوليو .. خارج الحدود

وعلى الصعيد الدولي واكب قيام الثورة مجموعة من التطورات من أهمها إنشاء العديد من المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة التي قامت على مبدأ المساواة بين كافة الدول ودعا ميثاقها إلى احترام مبدأ تساوي الشعوب وحققها في تقرير المصير ، مما اعتبر بداية لبزوغ عصر التحرر الوطني من نيران الاستعمار وخاصة بعد ما صدر قرار الجمعية العامة سنة ٦٠ والإعلان رسميا عن ضرورة وضع حد بسرعة وبديون قيد أو شرط للاستعمار بجميع صورته ومظاهره .

كما ساعدت هذه المنظمات على زيادة تأثير القوى المعنوية في العالم والرأي العام العالمي . وصادف عصر الثورة فترة الحرب الباردة في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية التي بدأت تتبلور في بداية الخمسينيات من القرن العشرين بحلول قطبين جديدين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي محل القوى الأوروبية التقليدية بريطانيا وفرنسا مما كان يسمح بالمناورة السياسية بين القطبين والاستعانة بأحدهما ضد الآخر .

كما تزامن قيام الثورة مع تزايد موجة التحرر الوطني ضد الحرب العالمية الثانية ، والمعارك الضارية التي خاضتها عديد من شعوب العالم الثالث ضد الإمبراطوريات البريطانية والفرنسية الألفة بدوا من الحرب الكورية ، مروراً بحركة صدق في إيران وصولاً إلى المواجهة الباسلة بين الفيتناميين وفرنسا في (ديان بيانفون) وكلها إرشادات كانت تؤكد أن الحد من انتشاره للاستعمار قد بدأ ينحسر .

شخصية عبدالناصر

هذا إلى جانب بروز الانقسام بين الدول الفنية المتقدمة والفقرية المتخلفة وأخيراً ظهور مخاطر بالسلاح النووي والحاجة إلى الحد من انتشاره وخفض التسلح بشكل عام .

كل هذه الظروف دعمها عامل آخر مهم وهو شخصية الرئيس عبد الناصر الطموحة ذات التوجه الاستقلالي الحاد والتي مكنته من الظهور كزعيم قومي وسط قادة العالم الثالث نتيجة جملة المعارك السياسية التي خاضها مثل إجلاء القوات البريطانية عن مصر وإعطاء السودان حق تقرير مصيره ، والانتصار في معركة

الأحاف ، وتوقيع صفقة الأسلحة التشيكية ، وعقد مؤتمر بانوج ، تأميم قناة السويس ، ومعركة السويس التي كانت نموذجاً لمها لبلاد آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لما يمكن أن تحققة دولة صغيرة تصر على حرية إرادتها ، بل إنها كانت ومثلما أصبحت أزمة الخليج بعدما بدت سنة علامة على أقول نظام عالمي ويزوغ نظام عالمي جديد حيث أسدلت الستار على بقايا الدور القديم لبريطانيا العظمى وكرس على مسرح السياسة الدولية التنافس بين المسكرين الشيوعي والرأسمالي ، غير أن الأهم من ذلك أن تلك الأزمة دشنت مشاركة مصر الفاعلة في قيادة العالم الثالث .

كل هذه العوامل مجتمعة وبتفاعلها مع الموقع الجغرافي الفريد لمصر وزنها الثقافي في إقليمها وزنها في العالم الثالث انطلق صوت الثورة يدق ناقوس الخطر في عالم الخمسينيات ليهدد صداة استجابة قوية في نيودلهي وبلجراد ، جاكارتا ، اكرا ، وغيرها من عواصم العالم الثالث حيث انطلقت حركات التحرر الوطني بمفهوم الحيات الإيجابي وهو ما تصفحت عنه حركة عدم الانحياز والتي كان عبد الناصر في مقدمة قادتها برومها .

سياسة خارجية واضحة

واتخذت مصر منذ عام ٥٢ سياسة خارجية طموحة ومتحررة استندت على تاريخ مصر وموقعها الجغرافي ، وكانت فلسفة الثورة عام ٥٤ أول وثيقة مصرية حاولت رصد نواتج ثلاث رئيسية لتحرك الخارج المصري في العالم العربي والقارة الإفريقية والعالم الإسلامي ، وزاد عليها كما جاء في الميثاق بعد ذلك الدائرة الأفروآسيوية والدائرة العالمية أو الأمم المتحدة .

وكان التركيز على الدور المصري في المنطقة العربية تفرضه اعتبارات الأمن الوطني والعربي ، وركزت الثورة حركتها العربية في ثلاثة محاور رئيسية هي صدارة الاستعمار ، التصني لإسرائيل ، البنية للوحدة العربية .

ومن هذا المنطلق كان الاهتمام بقضية فلسطين التي جاءت في مقدمة القضايا المتعلقة بالتحرر الوطني عربياً ، كما قدمت الثورة العديد من أشكال الدعم لحركات التحرر الوطني في تونس والمغرب حتى نالت استقلالها كما دعمت ثورة العراق سنة ٥٨ والجزائر واليمن وإيبيا والسودان .

ولتقت الحركات الوطنية في العالم العربي مع الثورة المصرية وتجاوبت مع فكرها في حركة مناهة .

وعلى الصعيد الإفريقي وقعت مصر مع الدول التي كانت تناهض من أجل تحرير إرانتها إيماناً

منها بحق الشعوب في تقرير مصيرها وبوحدة النضال في مواجهة الاستعمار الجديد .

كما ارتبط موقف مصر المبني من قضية الاستعمار في أفريقيا بمسألة الأمن القومي المصري والدوافع القومية والمحلية المرتبطة باستراتيجيتها وأهداف السياسة المصرية وهي مقاومة التسلط الإمبراطوري في أفريقيا واستكمال حلقات الحصار الاقتصادي الذي فرضته عليها الدول العربية .

فضلا عن فتح مجال التعاون الاقتصادي مع الدول الأفريقية خاصة أن مصر كانت قد بدأت خطتها الطموحة منذ بداية الستينيات للتصنيع .

تحرير أفريقيا

ولامت ثورة يوليو نموذجاً جديداً للتحرير في أفريقيا وساعد على ذلك عاملان أساسيان أولهما معركة السويس التي فتحت أبواب الاتصال بحركات التحرر الإفريقية بعدما رأت في عبد الناصر المثل والليف القوي والعديد .

وثانياً وقوف الثورة المصرية بجانب ثورة الجزائر والمساعدة والتأييد الكامل الذي أعطاه عبد الناصر لهذه الثورة كان له أثره الكبير في جذب حركات تحرير أفريقية جديدة إلى القاهرة بعد أن اتخذت الثورة الجزائرية من القاهرة مقراً لها .

وساندت مصر جميع الثورات الإفريقية التي قامت ضد الاستعمار منذ عام ٥٢ ابتداء من ثورة الماوا في كينيا ثم ثورة الجزائر سنة ٥٤ وثورة الكاميرون ٥٦ وثورة الكونغو ثم ثورات أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو ، ووقفت دائماً من نضال شعب روسيا ، زيمبابوي ، كما أيدت حركات التحرر في جنوب إفريقيا وجنوب غرب أفريقيا وجزر القمر وغيرها .

وفضلاً عن ذلك كانت مصر أول دولة في العالم تفتح أبوابها لتدريب حركات التحرير من روسيا وأنجولا وموزمبيق وجنوب إفريقيا وهي المناطق التي كان الاستعمار فيها يرفض التطوير الدستوري .

وأصبح من المسلم به وهو أن أي تطور لصالح الوطنيين لن يكون إلا باستخدام القوة ، وفتحت الكلية العربية لاستيعاب أعداد من الإفريقيين المؤهلين سنوياً وكان يتم اختيارهم بمعرفة الحركات التحريرية ليكونوا نواة الجيوش الوطنية بعد الاستقلال .

والتزمت القاهرة في جميع مراحل تعاملها مع المراكز والتنظيمات الوطنية في أفريقيا بعدم التدخل في شئونها الداخلية أو فرض أشخاص أو أيادٍ آخرين ولهذا احتفظت بعلاقات طيبة مع جميع هذه التنظيمات .

مساعدة مصرية لحركات التحرير

وقد تعدت المساعدات المصرية لحركات التحرير النواحي العسكرية إلى مجالات أخرى

كثيرة منها العمل الدبلوماسي حيث تبنت قضايا التحرر وتصفية الاستعمار وتقرير المصير في الأمم المتحدة وبغيرها من المحافل الدولية .

وكان مؤتمر بانكوج سنة ٥٥ بداية لظهور الدول الإفريقية على مسرح السياسة الدولية واتخاذها دورا إيجابيا بجانب الدور الآسيوي في القضايا العالمية وكان ذلك بداية لنشأة حركة التضامن بين قارتي آسيا وأفريقيا حيث تكونت على أثر المؤتمر المجموعة الإفريقية الآسيوية في الأمم المتحدة التي أظهرت قدرة جديدة لدول إفريقيا في التأثير العالمي واستخدمت هذه القدرة في خدمة القضايا الإفريقية المعروضة على الأمم المتحدة والخاصة بتصفية الاستعمار والتفرقة العنصرية وقضايا التحرر على اختلاف في أشكالها .

وقد أعقب مؤتمر بانكوج مؤتمرا آخر عقد في القاهرة سنة ٥٧ جاء مكملا وهو

مؤتمر التضامن للشعوب الإفريقية الآسيوية الذي ضم ممثلا كبيرا من حركات التحرير والأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة في كل من القارتين .

واختيرت مصر لتكون مقرا للسكرتارية الدائمة للمؤتمر وأصبحت نقطة الالتقاء بين آسيا وأفريقيا ليس فقط بسبب موقعها الجغرافي ولكن أيضا بفضل واقعها السياسي ونشاطها الواسع في المجالين الآسيوي والإفريقي .

ومن مؤتمرات بانكوج أبريل ٥٥ شاركت مصر في وضع اللبنات الأولى لدائرة حركة عدم الانحياز ولم يكن غريبا أن تصدر من القاهرة بعد ذلك بست سنوات أول دعوة لانعقاد مؤتمر القمة لأول عدم الانحياز الذي شهدته بلجراد سنة ٦١

أول مؤتمر للتعاون الاقتصادي وفي العام التالي مباشرة جاءت مبادرة مصر بدعوة أول مؤتمر للتعاون الاقتصادي بين الدول النامية بالقاهرة سنة ٦٢ وشكل انعقاد المؤتمر نواة مجموعة الـ٧٧ شهرا ميلاده أول مؤتمر



قدمت ثورة يوليو نموذجا جديدا للتحرير في إفريقيا ، وساندت جميع الثورات الإفريقية ابتداء من ثورة الجزائر ١٩٥٤ . ويرى في الصورة عبدالناصر مع أحمد بن بيل أول رئيس جزائري

للأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف ٦٤ من مطلق أهمية وصدة صف دول الجنوب في الحوار مع دول الشمال .

ومكذا امتد تأثير الثورة إلى أبعد نقطة ممكنة وكانت القاهرة عام ٦٤ عاصمة للعالم الثالث بلامنازع فوق أرضها وداخل قاعاتها اجتمع وزراء رؤساء وملوك العرب مرتين الأولى في يناير ٦٤ وكانت أول قمة عربية مقننة وبمفهومها الجديد ، ثم عقدت القمة العربية الثانية في الإسكندرية في سبتيمبر من نفس العام وهي القمة التي شهدت مولد منظمة التحرير الفلسطينية .

وفوق أرضها وداخل قاعاتها اجتمع وزراء أفريقيا ورؤساء وملوكها في اجتماع القمة الثاني لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في يوليو ٦٤ بعد قمة أديس أبابا سنة ٦٣ .

وفي القاهرة وفوق أرضها وداخل قاعاتها اجتمع وزراء ورؤساء وملوك دول مجموعة عدم الانحياز في القمة الثانية للحركة في أكتوبر ٦٤

وكانت القمة الأولى للمجموعة في بلجراد ٦١ واستمرت مصر في القيام بدورها الفعال على المستويين الإقليمي والعالمي حتى نسخة ٦٧ التي مثلت ضربة كبرى للدور المصري في الخارج أدت لتراجع منذ بداية السبعينيات .

ظهور القطب الأحادي
ومع بداية الثمانينيات اختلفت الظروف الإقليمية والدولية وتحول النظام الدولي إلى القطبية الأحادية ولم يعد هناك مجال لقدر كبير من المنافسة ، وظهر في المنطقة العربية مناقسون للدور المصري وصعد المشروع الإسلامي ، كما أختفى الاستعمار التقليدي وحلت محله أشكال أخرى للهيمنة تمثلت في إطار مجموعة الدول الصناعية الكبرى وكل المؤسسات المساندة لها مثل منظمة التجارة العالمية .

ولتتبع لهذه التحولات وإدراكا لروح العصر ومتطلباته
وتكيفاً مع المتغيرات الجديدة والمتعددة اتجهت مصر إلى استحداث دوائر جديدة أو إحياء دوائر تقليدية لتحرك

تتداخل وتتكامل وتتعارض مع الدوائر الثلاث بحيث يصعب ترتيب أوليواتها العربية الإفريقية الإسلامية اللاتحادية - النامية - المتوسطية - الآسيوية - وأخيرا الدائرة الدبلوماسية حيث الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة .

وجاء الدور المصري في هذه المجالات في إطار استراتيجية لتزويج الشركاء الدوليين لصمر وأنسم هذا التحول في الدور المصري بالتركيز على البعد الاقتصادي في مجال التجارة والاستثمار والتكنولوجيا وهكذا يزعم مرور خمسة عقود على قيام الثورة ورغم كل المتغيرات التي شاهدها على الساحتين الإقليمية والدولية خاصة خلال العقد الأخير ، فما زالت الأحداث والتطورات من حولنا تبهرن لنا كل يوم أن مفهوم الاستقلال والدفاع عنه مازال مطلباً أكثر حيوية والصالح من ذي قبل في ضوء اتساعه ليشمل بجانب ما هو سياسي وعسكري واقتصادي أبعادا حضارية وثقافية وإعلامية وعلمية وتقنية.

نزع الخناجر من لحم تاريخ

● بكلمة الجريئة أعلن الرئيس "حسني مبارك" في مناسبة العيد الخمسيني لثورة ٢٣ يوليو أن "أفئتنا الزمان" يعتبر حلقة من حلقات تاريخ ثورة يوليو المتصل .. كما أعلن أن "أخطاء الثورة" لا يمكن أن تـسـجـب عن أعيننا إنجازاتها الكبرى .. وأنه يلزم أن نجري تقييما موضوعيا لثورة يوليو بمقاييس ومعايير الفترة التي جرت فيها أحداث الثورة ، وليس بمقاييس ومعايير هذا الزمان ..

وبهذه الكلمات الواضحة ، امتلأ القائد "مبارك" في ساحة الوفاء -كحاته- سهوة جواده ، ليواجه بشجاعته النادرة أنفاس الأحقاد ، ولعة الشفرات التي يشحذها غير المنصفين من حين لأخر ، لتشويه الثورة ، ورموزها ، وإنجازاتها !! ، وبهذه الكلمات الشجاعة استطاع القائد أن يكسر شفرات غير المنصفين ، وأن يحقق العدالة التاريخية التي ترفض التشويه لتاريخنا .

● وإذا كان القائد "مبارك" يحرص دائما على رد غيبة واعتبار تاريخنا الثوري ، ومبادئه ، ورموزه ، فإن ذلك يجئ تسجيلا جديدا لساحة الوفاء لقيم مصر ، وتعبيرا أصيلا عن مبادئها ، ولذلك ، فإن كلماته المنصفة تزيل كل الموانع أمام الحقيقة ، وتثقب عيون الحاقدين ، وتدعم قيم الوفاء بإنصاف نبيل يجعل اسم "مصر" نغما حلوا على الشفاه ، لأن التشويه بدون مواجهة كفيل يخلق ابتسامة الصبح ، وإطفاء مصابيح الليل ، لتنتشر الكآبة في كل مكان !! .

● وهذا الانصاف لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هو انصاف لمصر وللعموية ، لأن مصر والعموية هي التي خلقت ثورة ٢٣ يوليو ، وثورة ٢٣ يوليو هي التي كشفت عن زعامة عبد الناصر ، وأفرزته قائدا ، والأحداث دائما لاتساق من أعلى كالشهب ، ولاتنفجر من باطن الأرض كالبراكين ، وإنما تخلق الأحداث أبثلا ، وعمليات التشويه هي أشبه ما تكون بمياه الموت ، التي تطم بالنفساح المجري أسماها ، وقد استطاع القائد "مبارك" أن يخفق "مياه الموت" فتناثرت رذاذا على الشاطئ ، والباقي منها لا يزال يصنع حول نفسه دوامة تدور ، ولكنها دورات النهاية !! .

وأي إنكار لثورة لم مرحلة من مراحل الثورة ، أو رمز من رموزها ، هو إعلان "التليسة" تعش فيها بعض العينين عن رؤية الثور ، ودليل على بلوغ "الأغماء الفكري" مداها !! . وبهذا ، فإن حديث القائد "مبارك" يعتبر عملية نزع الخناجر من لحم التاريخ المصري ، في مصالحة تاريخية ترد الاعتبار لكل زعماء مصر السابقين ، وهي مصالحة نحن أحوج مانكون لأجرتها في هذه الأيام ، لتستمر مصر - بزعامت- تضي بخطوات خاسمة في شقوان الشلال الهادر ، لكي تمرق بقايا أكران التخلف ، والتحرر من قوابيت اليأس ، والصمود في خوض المعركة من أجل إعادة بناء الإنسان المصري ، واستيقاظه من ذلته المزينة ، لتتلق روحه من تاريخنا مشاعر الانتصار ، بعد أن توج جبينها في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ضوء النهار !!

● ومن الخناجر المزروعة في لحم تاريخ الثورة ماشهدها من غمر مصر بموجة من الكتب والمذكرات مقتضعة تشويهها للثورة من بينها كتاب نشرته إحدى الفانيات عن مخابرات مصر في عهد "عبد الناصر" وأنها كانت أجهزة تضع كل همها في تدبير وإقامة السورات الحمراء ، وإيالي الشيطان ، بينما الشابت تاريخيا أن مخابرات "عبد الناصر" هي التي سبكت عملية "الحفار" البائرة ضد مخابرات إسرائيل .. وهي التي هزمت المخابرات الإسرائيلية حين نجسحت في أن تززع داخل "إسرائيل" البطل المصري "رفعت الجمال" الشهير باسم "رافت الهجان" ششرين عاما كاملة .

وليس معنى ذلك أن الملائكية كانت طابع أجهزة المخابرات ، فلاشك أنه حدثت بعض انحرافات وتجاوزات ، تمت مواجهتها من قيادة الثورة ، وتقديم المسؤولين فيها عن بعض الانحرافات والتجاوزات إلى المحاكمة ، ووصل الأمر إلى حد أن الزعيم "عبد الناصر" أعلن بنفسه في بيان رسمي أنه "سقطت دولة المخابرات" ثم أصدر بيان ٢٠ مارس ١٩٦٨ حاول فيه تقييم الدروس المستفادة من هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، ونبه إلى خطورة مراكز القوى والطبقات العازلة !! .

● ومن الخناجر المزروعة في لحم الثورة اتهام البعض لها بأنها كانت حركة سياسية قام بها متاورين من العسكريين .. والحقيقة أنها كانت ثورة شمع قبل أن تكون ثورة جيش .. وأن المتفكين الثوريين من المدنيين كان لهم دور كبير في

التمهيد لها ، وفي تدبيرها أمثال الرحوم المستشار أحمد فؤاد رئيس مجلس إدارة بنك مصر ، والكتب الصحفي إحسان عبد القدوس ، والفكر العمالي المرحوم عبد الغنى سعيد وغيرهم .. وتعثت الأنوار التمهيدية في حركات نضالية سياسية سابقة منها :-

-أحداث عام ١٩٤٦ التي قام بها الطلبة والعمال ضد مشروع صدقي -سيفين .

-أحداث العمل الفدائي ضد الإنجليز الذي اندلع عقب إلقاء معاهدة عام ١٩٣٦ في أكتوبر ١٩٥١ ..

انتفاضة الطلاب الذين أنزلوا صور الملك فاروق من حوائط جامعة القاهرة ، ثم خرجوا في مظاهرات تهتف بسقوط الملك ، وفتح طيهم الأمن الذي كان يقوده ضباط بريطانيون كوبري عباس بالجيزة ، فاستشهد منهم عدد كبير .

-أحداث تصدى الشرطة المصرية في الإسماعيلية لاحتلال الإنجليز ، واللمبة التي ارتبكها القوات البريطانية في ٢٥ يناير ١٩٥٢ في عهد وزير الداخلية المرحوم فؤاد سراج الدين .

-هذه الأحداث وأمثالها كثير ، كانت استمرارا لانتفاضة سابقة للشعب المصري ، منذ الثورة التي قادها أحمد عرابي ضد القصر الملكي والاحتلال البريطاني .. والثورة التي قادها سعد زغلول .. والكفاح الذي أشعله ضد الاستعمار الزعيم مصطفى كامل والزعيم محمد فريد . وقد شهد تاريخ الانتفاضات



بقلم : مervat دبور

خ ثورة ٢٢ يوليو !!

الزراعي ، وما أحدثه من تغييرات اجتماعية بالغة الأثر في قري مصر ونجومها . .

● إن الذين وضعوا ولازال بعضهم يضع خناجر في ثمة ثورة ٢٣ يوليو ينسجون مسجلة الزعيم مبارك بأنهم يقعون في خطأ عظيم حين يتناسون أن الثورة واجهت ظروفًا داخلية صعبة ، وقامت في ظل تحديات إقليمية وعالمية ، ومع ذلك فإننا حرصت على التمسك بكل ثوابتها الراسخة ، من التسك بالعدل الاجتماعي ، والانحياز إلى مصالح الأغلبية ، والالتزام بالثمنية الشاملة ، والحفاظ على استقلالية القرار الوطني . من هنا ، يصبح الغاية بنزع الخناجر من لهم تاريخ الثورة واجبًا وطنيًا ليمتدح كل مواطن انتسابا حقيقيا إلى وطن عزيز ، ويرفض ماتستهدفه هذه الحملات من إحداث إحباط لروح النضال ، ليتحول المصري المناضل إلى مصفون من مصافير الكناري ، يكمل القمع ، ويشرّب الماء ، ويرزق بتأشيد النفاق والمراعاة!!

● وإن ثورة يوليو . . كانت وستظل تعبيرًا عن نزوع التطور المصري إلى المستقبل ، الذي ان يكتفي بالمشعارات البراقة ، والذي يدرك أن العمل المنتج هو القيمة الحقيقية والوحيدة التي تحكم علاقات هذا المجتمع الذي لا مكان ولا مكانة فيه لن لايعمل ، التزاما بكلمة الإنجيل المبارك أعمالوا . . حادام نهار!!

وبالآية الكريمة وقل أعمالوا فمسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون .

الذي كان مفروضًا على قيام الاتحاد العام العمال هو للزعيم جمال عبد الناصر في عام ١٩٥٦ ، وفي يناير ١٩٥٧ تحقق قيام الاتحاد العام العمال بزعامة أنور سلامة ، الذي حرص على استقلالية التنظيم النقابي عن التنظيم السياسي المتصل في "هيئة التحرير" ثم في الاتحاد القومي . لدرجة أنه استلجر مقرًا للاتحاد العام العمال بعيدا عن مقر هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي . وحين تصدّى "الاتحاد القومي" لاستقلالية التنظيم النقابي بإقامة تنظيمات عمالية مائة في الروابط العمالية ، استقال أنور سلامة من رئاسة الاتحاد العام ، وهمل الراية من بعده النقابي الكبير أحمد فهمم الذي تصدّى بدوره لعلاج التفتت النقابي بتبني مبدأ التنظيم الصناعي "لعمل النقابي ، بحيث يكون لكل صناعة نقابة عامة واحدة . . فاختفت ١٢٠ نقابة لتصبح ٥٩ نقابية ، وتم بذلك وقف الانقسامات النقابية ، والمفاظ على استقلالية التنظيم النقابي .

● وبالتسبة للفلاحين . . فإن الحقيقة تؤكد أنهم هم الذين حفروا قناة السويس ، وكانوا وقود كل حرب ، وعصب كل جيش . . وأنهم قبل الثورة ، كانوا أجراء محدمين بنسبة ٨٠٪ من عديم ، وأنه بصندوق قانون الإصلاح الزراعي أصبح الإجراء ، يكفون في أرض يمتلكونها ، وأصبح العديد منهم قيادات سياسية ، ونوابا في مجلس الشعب ، وقد أصغرت منظمة الأغذية والزراعة الدولية دراسة أشادت فيها بنظام الإصلاح

٢٨عضو نجح منهم ألقط في الانتخابات .

وقد أدى دخول هذه القلة من العمال إلى فتح الطريق إلى مرحلة أقوى استكملت فيها الطبقة العاملة خطها في التمثيل السياسي ، وقد بدأ ذلك باشتراك العمال في اللجنة التمهيدية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية عام ١٩٦١ ، واختير ٢١قائدة نقابية لمضوية هذه اللجنة برز منهم عدد كبير في المناقشات الساخنة ، التي واجهوا فيها موجوا شرسا ضد العمال من بعض أساتذة الجامعات .

وحين أجريت انتخابات "المؤتمر الوطني لقوى الشعب العامل" في يناير ١٩٦٢ بلغ تمثيل العمال في المؤتمر ٣٠٠عضو من مجموع الأعضاء البالغ ١٥٠٠عضو . . وكان هذا المستوى العالي من التمثيل في المؤتمر الوطني مقدمة لاقرار مبدأ الفصم في المائة على الأقل للعمال والفلاحين في كافة المؤسسات النيابية . . وهو المبدأ الذي حاول البعض تفريغه من مضمونه .

وإن ، فإن ثورة ٢٣ يوليو هي التي عملت على وضع العمال - بجدارة - على خريطة القوى والعمل السياسي والوطني في البلاد .

● ومن الخناجر المزروعة في لهم تاريخ الثورة الزعم بقنها عطلت قيام اتحاد عام للعمال لدة بلغت حوالي خمس سنوات ،

والحقيقة أن حكومة الوفد كانت قد أصغرت قانونا اعتزف بالنقابات في عام ١٩٤٢ ، ولكنه لم يسمح بإنشاء اتحاد عام للعمال . وكان الفضل في إنهاء الحظر

أسماء وعناصر رائدة ، أصبح من العدل التاريخي إبراز دورها أمثال اللواء محمد نجيب ، واللواء رشاد مهنا ، والفريق عزيز المصري ، والضباط الأحرار أمثال يوسف صديق ، وفتح الله رفعت وغيرهم . . ومن الخناجر المزروعة في لهم الثورة تشنخ البعض عليها بأنها استخدمت العمال والفلاحين كإتوات لها ، كانت تستلهمهم في التحرك لحسابها لإثبات شعبيتها والحقيقة بالنسبة للعمال تنطق بأنه قبل ثورة ٢٣ يوليو فإن جميع الأحزاب رفغت ترشيح وتمثيل العمال في الانتخابات العامة للبرلمان بنوعي : مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، وكذا في انتخابات المحليات . . ولم تبدأ مشاركة حقيقية للعمال إلا بعد صدور قانون الانتخاب الذي صدر في ١٦ يونيو ١٩٥٦ ، والذي تضمن أحكاما جديدة مثل خفض سن الناخب إلى ١٨ سنة ، ومنح المرأة حق الانتخاب والترشيح لأول مرة في مصر .

والحقيقة -أيضا- أن العمال كانوا يتطلعون منذ العشرينات إلى أن يكون لهم نصيب من التمثيل البرلماني . . وبعد قيام الاتحاد العام للعمال بشهر قليلة ، أجريت انتخابات عام ١٩٥٧ ، حيث دفعت الحركة النقابية بعدد كبير من النقائين في القاهرة والإسكندرية والاقايم للترشيح من بينهم القائد النقابي الغد أنور سلامة ، والمناضل المرحوم أحمد فهمم نائب رئيس الاتحاد العام ، وبخض المرشحين العماليون لعمليات "الراجعة" التي كان يجريها "الاتحاد القومي" على المرشحين خلال ١٥ يوم من تاريخ قفل باب الترشيح . . وتم اعتماد

سياسة سلب الحقوق التأمينية ينفي العدول عنها



بقلم :
عبد الحليم القاضي

المشاكل الإدارية والتراخي في صرف المستحقين يتم سلب الضمانات التي قررتها القوانين السابقة .

الحد الأقصى لأجر المتفرج

عندما صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ والذي أدخل الأجر المتفرج في أجر اشتراك التأمينات الاجتماعية جعل الحد الأقصى لهذا الأجر ١٥٠٪ من الأجر الأساسي ، ثم سلب هذا الحق في تعديل تال لهذا القانون وجعل الحد الأقصى للأجر المتفرج ستة آلاف جنيه في السنة ، أي يكون المتوسط ٥٠٠ جنيه في الشهر ، ولو استمر العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ لأصبح متوسط الأجر المتفرج تسعمائة جنيه في السنة .

انتهاء الخدمة بسبب الفصل بقرار جمهوري

كان قانون التأمين الاجتماعي الصادر رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ينص على أن يستحق المعاش إذا انتهت الخدمة بالفصل بقرار جمهوري أو بإلغاء الوظيفة ويشترط لاستحقاق المعاش أن يكون مشتركا في نظام تأمين الشبخوخة ١٨٠ شهرا ويصرف المعاش بدون تخفيض ، وعندما بدأت الشركات الزراعية في التصفية وإنهاء خدمة المؤمن عليهم لديها ، وبدأ المؤمن عليهم يطلبون المعاش على أساس هذا النص ، رأت وزارة التأمينات حرمان المؤمن عليهم من هذه الميزة حتى لا تتحمل معاشات هذه الفئة التي يتم إلغاء وظائفها نتيجة التصفية ، فاصدرت القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ بإلغاء البند (٢) من المادة ١٨ التي كان يقرر الحق في المعاش في حالة انتهاء خدمة المؤمن عليه الفصول بقرار رئيس الجمهورية أو بسبب إلغاء الوظيفة بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم بالبند (١) من المادة (٢) وذلك متى بلغت مدة اشتراكه في التأمين ١٨٠ شهرا على الأقل وهم العاملون المدنيون بالجهات الإدارية للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأي من

ظاهرة استشرت منذ صدور قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وهي سلب حقوق وضمانات للمؤمن عليهم أقرتها قوانين التأمين الاجتماعي التي صدرت قبل سنة ١٩٧٥ ، وأقرتها القوانين التي صدرت منذ ١٩٥٥ بعد أن وضعت هذه القوانين لأجهزة التأمينات الاجتماعية كل الإمكانيات والسلطات من الحق في التفتيش وتحرير محاضر للمخالفين وإجراء الجزر الإداري على المنشآت التي لم تشترك عن عملها وتتوقف عن أداء ما عليها من اشتراكات التأمين .

قيمتها عن كل شهر يتأخر فيه الصرف من اليماد المحدد بما لا يجاوز قيمة أصل المستحق ، وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستفيدين المستندات المطلوبة منهم .

وترجع الهيئة المختصة على التسبب في تأخير الصرف بقيمة المبالغ الإضافية المشار إليها التي التزمت بها مالم يثبت لمجلس إدارة أن التأخير لنظر مرفقي .

ولاستحق المبالغ الإضافية المشار إليها في حالات المخازعات إلا من تاريخ رفع الدعوى القضائية ، كما لا تستحق هذه المبالغ في الحالات التي نص فيها القانون على إعادة تسوية مستحقات أصحاب المعاشات والمستحقين الذين كانوا معاملين بالقوانين التي حل محلها وفقا لأحكامه .

ولنا على هذا التعديل الملاحظات الآتية :

أولا : أن النص الجديد جعل غرامة التأخير ١٪ عن كل شهر تأخير بدلا من ١٪ عن كل يوم تأخير ، وهذا حق مقرر في القانون السابق .

ثانيا : أن النص الجديد وضع حدا أقصى لغرامة التأخير ، وذلك بما لا يجاوز قيمة أصل المستحق أي ١٠٠٪ من قيمة المستحق ، وأن كان القانون السابق لم يحدد حدا أقصى لغرامة التأخير .

ولنلاحظ أن نص المادة ١٤١ افترض تأخير صرف المستحقات مائة شهر أي حوالي ثمان سنوات وكث سنة ، فكيف يتصور الشرع الذي وضع هذه المادة ليحسم الموظفين الذين يتراخون في القيام بعملهم ، كيف يعيش المؤمن عليه أو المستحقون عنه بدون دخل أو معاش هل يتسول هو وأولاده هل تتحرف الأزلة ويناتها ؟ أخبروني يا قوم !!

ثالثة هذه الأسانفي أن نص المادة المشار إليها جاء بحكم جديد وهو حساب المبالغ من تاريخ رفع الدعوى أمام القضاء لا من تاريخ استلام مستندات صرف المستحق هكذا نجد أن علاج

أول هذه الضمانات مانصت عليه المادة ٩٥ من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ ونصها ما يلي : " على الهيئة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل تقدير المعاشات أو التعويضات وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه طلبا بذلك مشفوعا بكافة المستندات المطلوبة منه . فإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة من المواعيد المقررة لها التزمت الهيئة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضافا إليها ١٪ من قيمتها عن كل يوم يتأخر فيه صرف تلك المبالغ وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستحقين عنه المستندات المطلوبة منه .

فإذا كان تأخير الصرف راجعا إلى عدم تقديم صاحب العمل المستندات المطلوبة منه في مواعيدها التزمت الهيئة بدفع ١٪ إلى المؤمن عليه وعادت على صاحب العمل بقيمة ما دفعه . وكانت نتيجة تطبيق هذا النص أن صدرت عدة أحكام ضد الهيئة بصرف المبالغ التي ترتبت عن تأخير صرف المستحقات ، وبدلا من أن تبحث الهيئة أسباب تأخير صرف المستحقات ووضع التعليمات الكفيلة بصرف المعاشات في مواعيدها رافعة بالمعيار فقد قامت الهيئة في ذلك

عند تعديل قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، ووضعت نصا جديدا تضمنه القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ سلب هذا الضمان وجاء التعديل الجديد في المادة ١٤١ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ونصه الآتي :

" على الهيئة المختصة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل تقدير المعاشات والتعويضات وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه أو المستحقين الطلب بذلك مشفوعا بكافة المستندات المطلوبة .

فإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها التزمت الهيئة المختصة بداء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضافا إليها ١٪ من

هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية
بالقطاع العام .

وكان ينبغي بمناسبة إلغاء هذا النص تطبيق
نظام تأمين البطالة على العاملين في الحكومة .
إلغاء الحق في زيادة المعاشات

لمن لم يبلغ سن الخمسين
١- تنص المادة ١١ من القانون رقم ١٠٧
لسنة ١٩٨٧ على ما يلي :

تزداد المعاشات التي تستحق اعتباراً من
١٩٩٢/٧/١ في إحدى الحالات الآتية :

١- بلوغ سن الشيخوخة أو الفصل بقرار من
رئيس الجمهورية أو العجز أو الوفاة المنصوص
عليها في المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي
المشار إليها .

٢- الحالة المنصوص عليها في البند ٥ من
المادة ١٨ المشار إليها متى كانت سن المؤمن
عليه في تاريخ طلب الصرف ٥٠ سنة فأكثر .

٣- استحقاق معاش العجز الجزئي الناتج عن
إصابة عمل غير منهى للخدمة متى توافرت
إحدى حالات استحقاق المعاش المنصوص عليها
في البندين السابقين .

وتحدد الزيادة بنسبة ٢٥٪ من المعاش بعد
أدنى مقداره عشرون جنبها شهرياً وبعد أقصى
مقداره خمسة وثلاثون جنبها شهرياً .

٤- أصدرت المحكمة الدستورية العليا
بجلستها العفدة يوم السبت ٩ سبتمبر سنة
٢٠٠٠ بعدم دستورية نص المادة ١١ من القانون
رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام
قانون التأمين الاجتماعي فيها تضمنه من
اشتراط أن تكون سن المؤمن عليه ٥٠ سنة
فأكثر لزيادة المعاش المستحق في الحالة
المنصوص عليها في البند الخامس من المادة ١٨
من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

٣- أصدرت الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
(صندوق العاملين بالقطاع الحكومي) تعليمات
رقم ٦٦ لسنة ٢٠٠١ وتقضى بأن يتم الصرف
آلياً لحالات الأحياء اعتباراً من معاشات نوفمبر
٢٠٠٠ أي اعتباراً من الشهر التالي لصور
الحكم .

أما عن الفترة السابقة فيراعى الآتي :

١- ضرورة تقديم طلب من صاحب المعاش
لصرف المتجمدات .

٢- مراعاة أن يكون صرف المتجمد عن
خمس سنوات فقط السابقة على تاريخ تقديم
الطلب ويلاحظ على هذه التعليمات ما يلي :

١- اقتصر تنفيذ حكم المحكمة الدستورية
العليا على الأحياء فقط الذين لم يتففعروا
بالزيادات التي قدرها الحكم ، وماذا عن أسر
المتوفين الذين كانوا أحياء لاستقادوا من حكم

الحكمة .

٢- أن التعليمات اشترطت أن يقدم صاحب
المعاش طلباً لصرف المتجمد ويقترح صرف
المتجمد دون طلب من صاحب المعاش .

٣- أن التعليمات قررت صرف المتجمد عن
الخمس سنوات السابقة على طلب صرف
المتجمد مائة من وراء ذلك إلى تصحيح مجال
تطبيق الحكم أي الأخذ بمبدأ التقادم .

مع أنه ينبغي صرف المتجمد من تاريخ تطبيق
حكم البند (٢) من المادة ١١ من القانون رقم
١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

وفي الحكومة وصندوق التأمين على العاملين
في القطاع العام والخاص بتطبيق مبدأ التقادم
بالنسبة لتنفيذ حكم المحكمة الدستورية لعدم
دستورية المادة ١١ من القانون رقم ١٠٧ لسنة
١٩٨٧ ، وتعليمات الوزارة بأن يكون صرف
المتجمد عن خمس سنوات فقط السابقة على
تاريخ تقديم الطلب مستندة على المادة ٣٧٥ من
القانون المدني .

والواقع أنه لا مجال للأخذ بمبدأ التقادم إذ
إن المادة ١١ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧
تعبر مانعاً قانونياً يحول بين صاحب المعاش
والمستحقين عنه وبين رفع الدعوى بكامل
التعويض ومن شأنه وقف التقادم ، وإن حكمت
الحكمة الدستورية العليا في عام ٢٠٠٠ بعدم
الدستورية فلا يبدأ سريان التقادم إلا اعتباراً
من تاريخ نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية
، ولما كان ذلك وكان النص في الفقرة الأولى من
المادة ٣٨٢ من القانون المدني تنص على أنه " لا
يشترى التقادم كلما وجد مانع يعترض معه على
الدائن أن يطالب بصفه ولو كان المانع أدبياً ..."
فماده - وعلى وما ورد بالأعمال التحضيرية
للقانون المدني - أن المشرع نص بصحة عامة
على وقف سريان التقادم كلما بصفتها مانعاً
صاحب الحق مادياً أو قانونياً أن يطالب بصفه ،
فهو يقف بالنسبة لكل صاحب حق حال بينه
وبين المطالبة بصفه قوة فاعلة .

هذا ما حكمت به محكمة النقض (الدائرة
المدنية) في الطعن المقيم في جدول المحكمة رقم
٢٢٩٢ لسنة ١٩٦١ ، وكذلك حكم محكمة التمييز
الدائرة المدنية والتجارية والأحوال الشخصية في
الطعن المقيم في جدول المحكمة رقم ٣٨٨٧ لسنة
٥٨ ق .

ثم نأتي إلى نقطة هامة وهي أن المادة ١١ من
القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ حلت محلها المادة
السابعة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٢ التي
تنص على أن يستبدل بنص المادة السابقة
عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل
بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي النص

الآتي " تزداد المعاشات التي تستحق اعتباراً من
١٩٩٢/٧/١ في إحدى الحالات الآتية :

١-

٢- الحالة المنصوص عليها في البند ٥ من
المادة ١٨ المشار إليها متى كانت سن المؤمن
عليه في تاريخ الصرف ٥٠ سنة فأكثر
وتحدد الزيادة بنسبة ٢٥٪ من المعاش بعد
أدنى مقداره عشرون جنبها شهرياً وبعد أقصى مقداره
خمس وثلاثون جنبها شهرياً .

وجاء في الفقرة الأخيرة من هذه المادة مايلي:
ويلغى نص المادة ١٦٥ من قانون التأمين

الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة
١٩٧٥ المشار إليه ، وكذا أحكام الزيادات
المخصوص عليها بالقوانين أرقام ٦٦ لسنة ١٩٨١
زيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين
التأمين الاجتماعي و١٦ لسنة ١٩٨٢ بتقرير
إعانة لأصحاب المعاشات والمستحقين و٩٨ لسنة
١٩٨٣ بزيادة المعاشات المشار إليها بالنسبة
للعاملين بقانون التأمين الاجتماعي المشار إليه .

معنى ذلك أن تعديل المادة ١١ بالقانون رقم
٣٠ لسنة ١٩٩٢ قد حل محل نص المادة ١١

التي حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم
دستوريتها وأن هذا الحكم يمتد إلى هذا التعديل
وبالتالي يعتبر أي تعديل غير دستوري والقول
بغير ذلك بأن يكون تنفيذ حكم المحكمة
الدستورية العليا بالنسبة للمعاشات المبكرة
المستحقة خلال الفترة من ١٩٨٧/٧/١ حتى
١٩٩٢/٧/٣٠ وهو المجال الزمني للعمل بحكم
المادة المشار إليها قبل إلغائها بالمادة السابقة
من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ يتعارض مع
حكم المحكمة الدستورية العليا إذ يفرض من
خرجوا إلى المعاش في الفترة من ١٩٨٧/٧/١
حتى ١٩٩٢/٧/٣٠ بزيادة يحرم منها من تقاعد
مبكراً بعد سريان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢
وهذا يخالف المواد ١٧ ، ٢٤ ، ٢٠٠ من الدستور .

ونخلص من ذلك أنه إذا كانت المادة ١١ من
القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ألغيت بحكم
الحكمة ، فإنه بالتالي واستناداً على حيثيات
حكم المحكمة الدستورية العليا فإن تعديلها
بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ غير دستوري .
وبالرغم من ذلك كله فإن الهيئة القومية
للتأمينات الاجتماعية لم تستجب لهذا المطالب
وتطلب من المستحقين اللجوء إلى القضاء .

إن سياسة سلب الحقوق والامتيازات المقررة
لصالحية العاملين عن الترخفي في أداء الحقوق
التأمينية سياسة خاطئة لا يسمى إليها إلا من لا
يعرف البعد الاجتماعي للتأمينات الاجتماعية ولا
الروح الاقتصادي والسياسي ،

التعديلات الجديدة لقوانين التأمين الاجتماعي .. ستصدر قريباً



■ د. أمينة الجندى

تعديلات جديدة على قوانين التأمين الاجتماعي معروضة الآن على مجلس الوزراء لمناقشتها وإحالتها بعد ذلك لجلس الشعب لإقرارها ، تمهيداً لإصدارها .. هذه التعديلات تتعلق بقانون التأمين على العاملين لحساب الغير رقم ٧٩ لسنة ٧٥ وقانون التأمين على إجنحاب الأعمال ومن في حكمهم رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ وقانون التأمين الاجتماعي على العمالة غير المنتظمة رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ .. ونظراً لأهمية هذه التعديلات والتي تمس قطاعاً كبيراً من القوى العاملة في مصر فقط ظهرت رغبة من عدة جهات لشرح وجهات نظرها من هذه التعديلات بعضها مؤيد والبعض الآخر معارض.

■ عبده مصطفى

المسؤولون بوزارة التأمينات يؤكدون أن هذه التعديلات جاءت بعد دراسة مستفيضة لمشكلات النظام التأميني كله والتي عانى منها لسنوات طويلة دون أن يتحرك أحد بفرض زمام المبادرة لعلاج النظام وإصلاحه ووضع الحلول المناسبة للمشكلات التي يعاني منها.

ومن هذه المشكلات مشكلة المؤمن عليهم الذين لهم مسدد اشتراك منفصلة تتباين فيها الأجر بشكل كبير، وهذا تسوية معاشاتهم على المتوسط يكون فيه إجحاف كبير لهم وقد أتاحت هذه التعديلات الجديدة لهؤلاء المؤمن عليهم حق تقسيم مسدد اشتراكهم إلى مدد منفصلة وحساب المعاش عن كل مدة على حدة مما سيؤدي إلى رفع معاشاتهم بدرجة كبيرة كذلك قررت هذه التعديلات انصافاً أكثر للمؤمن عليهم ممن تنتهي خدمتهم بالعجز أو الوفاة الطبيعية.

وذلك بإضافة المدة المتبقية لكل حالة بافتراض بلوغ سن الإحالة للمعاش مما يترتب عليه رفع المعاشات في هذه الحالات من ٧٥٪ حالياً إلى ٨٠٪ من متوسط الأجر الذي يسرى على أساسه المعاش.

على الجانب الآخر فهناك معارضون لهذه التعديلات يرون أنها تراجم من مكاسب كبيرة

تحلقت العمال على مدى السنوات الماضية كما أن من شأن هذه التعديلات -كما يقول- استبعاد أعداد كبيرة ممن يصلون لسن المعاش من الحصول على معاشات نظراً لزيادة المدة للوجبة لاستحقاق المعاش من ١٢٠ شهراً إلى ١٨٠ شهراً.

أيضا - كما يقول المعارضون للتعديلات- فإن رفع المدة المطلوبة لاستحقاق المعاش المبكر من ٢٤٠ شهراً اشتراك ٢٠ سنة إلى ٣٠٠ شهر اشتراك ٢٥ سنة واشتراط بلوغ طالب المعاش المبكر سن الخمسين سنة عند طلب صرف المعاش يتعارض مع سياسة الخصخصة التي تدير عليها الدولة الآن ويترتب عليها أما البطء في عملية الخصخصة أو حرمان العمالة التي يتم خروجها من الحصول على معاشات مبكرة كما يحدث الآن.

كذلك فإن هناك ملاحظات على إلغاء القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن العمالة غير المنتظمة وتوزيع الضاممين له على كل من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن أصحاب الأعمال ومن في حكمهم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويرى البعض أن هذا القانون كان يغطي أفقر فئات المجتمع من الفلاحين والعاملين المهنيين محدودي الدخل فكان يعتبر مظلة حماية حقيقية لآسر

هذه العمالة سواء اشتركت في القانون مقابل جنيه واحد شهرياً أو لم تشترك.

وحتى تتضح الصورة بأبعادها المختلفة كان من الضروري أن تعرض لهذه التعديلات كما وردت في مشروع الوزارة.

تعديلات القانون ٧٩

مادة ١٨ يند ١: انتهاء خدمة المؤمن عليه من الفئات المنصوص عليها بنظام التوظيف العامل به أو بلوغه سن الستين لمن عداهم من المؤمن عليهم متى كانت مدة الاشتراك في التأمين قد بلغت ١٨٠ شهراً على الأقل.

ملحوظة: قبل التعديل كانت المادة ١٨ يند ٤: انتهاء خدمة

المؤمن عليه لغير الأسباب المنصوص عليها في البندين ٢، ٨ متى كان قد بلغ سن الخمسين في تاريخ تقديم طلب صرف المعاش وكانت مدة اشتراكه الفعلية في التأمين ٢٠٠ شهر على الأقل.

ملحوظة: قبل التعديل لم يكن هناك شرط بلوغ سن الخمسين وكانت مدة الاشتراك المطلوبة ٢٤٠ شهراً فقط للحصول على المعاش المبكر.

مادة ١٨ يند ٥: وفاة المؤمن عليه أو ثبوت عجزه الكامل بعد انقضاء سنة من تاريخ انتهاء خدمته أو بلوغه سن الستين بعد انتهاء خدمته

متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ١٨٠ شهراً على الأقل ولم يكن قد صرف القيمة التقديرية لتعويض الدفعة الواحدة ويسرى المعاش في هذه الحالة على أساس مدة الاشتراك في التأمين.

ملحوظة: قبل التعديل كانت المادة ١٨ يند ١٢: اشتراكه على الأقل.

مادة ٢٢: مع عدم الإخلال بأصل المادة ٢٠ يراعى عند تقدير المعاش المستحق لحالات الوفاة والعجز الكامل وفقاً للبندين ٢، ٤ من المادة ١٨ أن تصاف لمدة الاشتراك في التأمين المدة المتبقية بلوغ المؤمن عليه السن المنصوص عليها بالبندين (١) من المادة المذكورة وبالنسبة لحالات العجز الجزئي تصاف نصف المدة المشار إليها.

ملحوظة: هذه المادة تختص بتقدير المعاش المستحق لحالات العجز الكامل أو الوفاة الطبيعية أثناء الخدمة وكانت قبل التعديل ترفع النسبة إلى حوالي ٦٥٪ من المتوسط الذي يصيب على أساسه المعاش أما الآن ويحدد التعديل فيمكن أن يصل المعاش إلى ٨٠٪ من هذا المتوسط.

مادة ٢٣: يخفض المعاش المستحق عن كل من الأجر الأساسي والأجر المتغير لتوافر الحالة المنصوص عليها في البند (٥) من المادة ١٨ بنسبة ٥٪ عن كل سنة من السنوات المتبقية من

تاريخ استحقاق الصرف وحتى تاريخ بلوغ المؤمن عليه سن الستين مع مراعاة جبر كسر السنة في هذه المدة إلى سنة كاملة. ولا يخفى المصالح في حالة طلب صرفه الوفاة أو ثبوت العجز الكامل إذا لم يكن المؤمن عليه قد صرف القيمة النقدية للمعاش قبل ذلك.

ملحوظة: هذه المادة خاصة بتخفيض قيمة المعاش عند طلب المعاش المبكر.

- بالنسبة للمعاش عن الأجر الأساسي يخفف ١/٥ لأقل من ٥٠ سنة و ١/١٠ لأقل من ٥٠ سنة و ١/٥٠ سنة أو أكثر.

- بالنسبة لمعاش الأجر المتغير شرط الصرف بلوغ ٥٠ سنة فأكثر ويخفف ٥/١٠ عن كل سنة من المدة المتبقية بلوغ سن الستين.

مادة ٥٠: مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٢٢ إذا عاد صاحب المعاش إلى عمل يخفصه لأحكام هذا التأمين يستحق معاشاً عن مدة أو مدة اشتراكه الجديدة في التأمين أي كان مقدارها ويصرف هذا المعاش عند بلوغه سن الستين أو ثبوت عجزه الكامل أو وقوع وفاته أي هذه الوقائع أسبق، ويسوى هذا المعاش بمراجعة الأتي:-

١- تحدد قواعد حسابه على أساس تاريخ انتهاء مدة الاشتراك في التأمين وتاريخ تحقق الواقعة المنشأة لاستحقاق صرف المعاش.

٢- عدم تكرار الانتفاع بالحد الأدنى الرقعي للمعاش وكذا الميزة المقررة بالمادة ٢٢.

٣- عدم تجاوز مجموع معاش الأجر الأساسي ٨٠٪ من أجر التسوية الأكبر الذي حسب على أساسه أي منهما ويسرى هذا الحكم على معاش الأجر المتغير.

ملحوظة: عالجت هذه التعديلات سقوط المادة ٤٠ السابقة نتيجة لحكم المحكمة الدستورية بعدم دستوريته في إيقاف صرف المعاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش عند عودته للعمل وخضوعه لأحكام القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

مادة ٥٤: يكون معاش العجز

الكامل أو الوفاة لمن لا يتقاضى أجراً من الفئات المنصوص عليها بالفقرة الأخيرة من المادة ٢ أربعين جنيها شهرياً . ويسرى في شأن هذا المعاش حكم الفقرة الثانية من المادة ٥١.

ملحوظة: هذه المادة خاصة بمعاشات العجز الكامل أو الوفاة للمتدربين عن التلاميذ والصبية بدون أجر عند إصابتهم أثناء التدريب وكان المعاش قبل التعديل عشرة جنيهاً فقط.

مادة ١٢٦ ٢٥: عند الإجازات الخاصة بدون أجر ويلتزم المؤمن عليه بحصة صاحب العمل في الاشتراكات، وذلك إذا رغب في حسابها ضمن مدة اشتراكه في التأمين وإذا عمل المؤمن عليه خلال مدة الإجازة يلتزم بداء حصته وحصة صاحب العمل في الاشتراكات. وتحدد مواعيد إبداء الرغبة وأداء الاشتراكات والمبالغ الإضافية التي تستحق في حالة التأخير في السداد وذلك بما لا يجاوز النسبة المقررة في المادة ١٢٩ بقرار من وزير التأمينات.

ملحوظة: هذا التعديل عالج الأتي:

-التحاق المؤمن عليه بالحاصل على إجازة خاصة بدون أجر بعمل خلال فترة الإجازة وهنا يكون سداد الاشتراكات وحساب المدة وجوباً.

مادة ١٢٩: يلتزم صاحب العمل بإداء المبالغ الأتي ببيانها في المواعيد المحددة قرين كل منها :

١- الاشتراكات المستحقة من الشهر وتشمل الحصة التي يلتزم بها والحصة التي يلتزم باقتطاعها من أجر المؤمن عليه، وذلك في أول الشهر التالي لشهر الاشتراكات المستحقة من الأجر الأساسي وفي أول الشهر التالي لشهر الصرف بالنسبة للاشتراكات المستحقة عن الأجور المتغيرة.

٢ - الأقساط المستحقة على المؤمن عليهم وذلك في أول الشهر التالي لشهر الاستحقاق.

٣- كفاية نهاية الضخمة أو فروقها وذلك في أول الشهر التالي

لتاريخ خدمة المؤمن عليه.

٤- الأقساط المستحقة عن المبالغ المتأخرة عليه وذلك في تاريخ استحقاقها .

٥- المبالغ التي يقوم بحصصها من أجر المؤمن عليه في السداد الجائز الحجز عليها وفاة المؤمن صرفت دون وجه حق من الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي.

ويلتزم صاحب العمل في حالة التأخير في أداء أي من المبالغ المشار إليها بداء مبلغ إضافي شهرياً عن مدة التأخير من تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد ويحسم المبلغ الإضافي بواقع ١.٥٪ شهرياً عن مدة التأخير التي تقع خلال السنة المالية الأولى، وتضاعف هذه النسبة عن مدة التأخير التالية لتلك السنة ويسرى ذلك على جميع أصحاب الأعمال بما فيهم الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة.

ويجوز الهيئة أن تقوم بالحصول مقابل واحد في الألف من قيمة

المبالغ المحصلة بحد أدنى مقداره جنيهاً واحد ويحد أقصى مقداره عشرين جنيهاً ويحول هذا المبلغ إلى الحساب المنصوص عليه في المادة ١٦٠.

ملحوظة: هذه المادة تضمنت التعديلات التالية:

- التزام صاحب العمل بتحويل المبالغ التي تتقرر على المؤمن عليه وفاة مبالغ صرفت دون وجه حق من الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي.

- التزام صاحب العمل في حال التأخير عن أداء المبالغ المستحقة عليه للهيئة بداء مبلغ إضافي تم رفعه من ١٪ قبل التعديل إلى ١.٥٪ شهرياً ، كما تم مضاعفة هذه النسبة عن مدة التأخير التالية للسنة المالية الأولى.

- رفع قيمة مقابل التحصيل للهيئة من (حد أدنى ٢٠٠ قرشاً وحد أقصى ٥ جنيهاً) إلى (حد أدنى جنيهاً واحد وحد أقصى عشرين جنيهاً) .



مصانع اللؤلؤة

شركة المني للتجارة والتوزيع تهني

السيد اللواء المحافظ

عبد السلام المحجوب

بمناسبة

العيد القومي لمحافظة الإسكندرية

وتحية حب لقايد مسيرة السلام الرئيس

محمد حسنى مبارك

بمناسبة

اليوبيل الذهبي لثورة يوليو

وتشكرهم على الجهود المبذولة

لتجميل مدينة الإسكندرية

مع تحيات محمود حسن

بريدون العالم قريبا

شيء من الاقتصاد



بقلم:

عبد اللطيف عبد الكريم

إن نذكرهم بالاسم أو بالعنوان
لأننا نعرفهم بسيماهم وبأقوالهم
وبأفعالهم ، فهم يحرقون البخور ،
ويتفخون في الأوقاف ، ويزينون كل
قبيل ويشوهون كل جميل ، ولأن
العولة سوء وسوءة فقد وضع هؤلاء
أنفسهم في خدمتها ، جندتهم لها
حيثما وجدوا أنفسهم لها أحيانا
طواحيه أو قصرا .
فالعولة تحاول أن تستر بهم سواد
وجهها ، وخبت طويتها وما تدبره من
مذابيح وما تقيم من مآثر للول
الصغيرة الفقيرة الصابرة التي تتطلع
إلى بعيص من ضوء الشمس ،
وأصحاب ضمير الفائب -هؤلاء -
يعينون العولة على أن تقتحم ديارهم
وهي تحمل في أيديها الملونة كل
أنواع السموم في أغلفة ملساء
ظاهرها بالتكنولوجيا وحرية السوق
والإرادة وياطنها السحب إلى القاع !!
.. أن ترتفع الكثرة وتبقى القلة ..
لايهم ! .. أن ترتفع يبارق المرض
والتخلف والضياح فهذا هو المطلوب
طلما أن شياطين العولة سوف
يجلسون وهدم عند قمة الجبل وفق
كل الرؤوس وطلما أنهم سوف
يمسكون بكل الخيوط ويتحكمون في
مصادر الحكومات والضعوب
يحركونها كالمى ،

داعية له باليمن والبركات أمة أن يصبح هو
طوق النجاة الوحيد دون أن يتسائل سائل :
كيف يزدهر اقتصاد السوق ويكون له القيادة
والزيادة في دول لها تركيب زراعى اقتصادى
وتركيب زراعى اجتماعى وتركيب سياسى
متخلف يتقهقر فيه السوق ؟ .. ترى هل أن
الأوان أن يفكر أصمصاب العقول في الدول
الفقيرة في تطوير الزراعة الوطنية من داخل
دولهم وليس بنقل أساليب زراعية غريبة ولم
تخلق لها ولانتاسبها لا من حيث التربة ولا من
ناحية المناخ أو المياه أو العمالة أو المزاج
الاستهلاكى ؟ .. وهل يستطيع من يهدم الحل
والعقد أن يحدثا التغيير الواجب في هيكل
الاقتصاد الزراعى وفي هيكل العلاقات
الاجتماعية الرديئة التي عادت تطل برأسها
حاملة بين يديها سمات رأسمالية سلبية تاركة
كل سماتها الإيجابية بتشجيع وحماية من
فلاسفة العولة الجدد الذين يحمل كل منهم رأس
أليس لأراس فيلسوف !! وهل أن الأوان كي يتم
البحث عن أسباب هبوط إنتاجية الفلاح صاحب
الحقل الصغير الذي كان يقبض حساسا ويميل
عن طيب خاطر من الفجر حتى العشاء قبل
ظهور البليكة والذي أصبح كل استهلاكه الآن من
أسواق المدينة ومتاجرها بعد أن ضاع الاكتفاء
الذاتى والغاوض الإنتاجى من القرية واختفت
قدرتها على تزويد المدينة بكل ضروب الطعام
ناهين من المساحة التي احتاجها لو تحدثت عن
سلبات الصناعة الفردية والجماعية هي
الأخرى!!

ثم متى يتغير اعتماد الدول الفقيرة على
الأسواق الخارجية ومتى تصيف هذه الدول إليها
بصارتها بدل أن تتلخص منها مواردها ؟ ومتى
يصبح السؤال هو أين الصادرات وليس أين
الواردات ؟ ومتى يصبح هتاف الفقراء لا تريد
العالم قرية واحدة بلا أسوار مركزها واشنطن
لأن كل إنسان له وطن غال يعتز به ويدافع عنه
إلى آخر رفق ولا يريد أن ينصهر ويذوب وتختفى
معاله ويضيع كيانه وتتلشى حدوده !! وفي دنيا
العقل لا يجوز أبدا أن تتحول الدول العربية
التي كانت مهد الزراعة إلى الوبق في طواوير
الانتظار على أرصفة الجوانب لمنتجات دولة العولة
الكبرى وترباعها من الدول التي هي دول آخر
الزمان والتي تجنى من تصدير منتجاتها عدة
أثمان في الثمن النقدي .. وبالحال من أثمان !!

وسوف نقول جهة وهي وحدها التي عندما
الخير البين إنه في كل مراحل تاريخ البشرية
وقبل أن تنجح الولايات المتحدة الأمريكية في
اختراع العولة وتصديرها لم يحدث أبدا أن
واجهت البشرية نقصا في الغذاء وصل ببعض
الشعوب السمراء والصفراء إلى حد الجوع
ونضوب الموارد الغذائية ومبوطها إلى أدنى
الحدود المطلوبة للاستهلاك في ظل معاناة نفسية
وسلوكيات استغزازية ممن يملكون أكثر من
حاجاتهم من الضرورات والكاليات معا ، وهذه
الندرة في مواد الغذاء وتنظف العيش لاتقف
عند درجة يعينها يثبات معدلات الاستهلاك الذي
هو كالتغول والعناء والخل الوفى من المستحيلات
بعد أن أصبح وقف الزيادة السكانية هو الآخر
من المستحيلات ، إذا كيف تجد جحافل البشر
المتزايدة يوميا كفايتها من الغذاء في بلد مثل
الهند يزداد عدد سكانها كل عام زيادة مريعة
ومروعة وهو ما يحدث في الباكستان وبنجلاديش
والصومال وإثيوبيا والسودان إلى آخر هذه
الجموعة المقهورة من بلاد الله ؟- وتزداد
الكثرة ضراوة حين يهجر أبناء الريف
مجتمعاتهم إلى المدن الكبرى في هجرة تتصاعد
باستمرار خاصة بعد أن انتشرت الميكنة
الزراعية وأصبح هناك فائض في العمالة
الزراعية تحول بعضه بعد الارتحال إلى المدن
إلى احتراف أعمال هامشية أو ثانوية أو
مساعدة تعتمد كلها على الجهود العضلى
الجسدى منها أعمال البناء والمعمار وميكانيكا
السيارات وجمع القمامة وحمل الأثقال وحراسة
العمارات ، وأظن هذه المهن كثيرا ماشر عاندا
يوميا لم يبالغ أصحابها يجعلهم يتكالبون على
الاستهلاك الأدنى سبق أن حرموا منه طويلا في
مواطنهم الأصلية الأمر الذي يثقل كاهل المواد
المتاحة ويهدد مسيرة الإنتاج ذاتها في تلك الدول
الفقيرة والمتخلفة والتي اتفقا على تسميتها
نامية تأنبا منا ويخجلا !! وهنا تطل العولة
الملعونة برأسها مرتكية ثوب المنفذ فتقدم بعض
المنح والمنوعات المشروطة بيدما اليمنى إلى
الفقراء وتسلب سيادتهم وإرثهم بيدما
اليسرى!!

ولأن عقائر الفقراء كثيرا ماتطلق أصواتا
رخيمة تنادي بنا عن إدراك حقيقة بؤسها ومذاهبا
تصت وطأة حكامها أو بسبب غيبيتهم قتلوا هذه
الأصوات وتعلم منافية على اقتصاد السوق

منة واحدة بلا أسوار!!

الوطنية إلى الاستراتيجية العالمية ؟

٢- ماهو المائد الوطنى من إلغاء الصود والحواجز التشريعية والبرمجية أمام تنقل السلع وروى الأموال ؟

٣- كم عدد العالين الذين يجهلون أن أكبر الشركات المتعددة الجنسيات التى تقوم عليها العولة هي شركات صهيونية أمريكية وإنجليزية ومن جنسيات صهيونية أخرى ومنها على سبيل المثال وايس المصر شركة (بيشنيه) التى تسرق (اليوكيسمت) من استراليا والأونيموم من الهابون ومنها شركة التليفون والتلغراف الدولية العالمية التى تملك شركة فنانق شيراتون والتى تلعب فى كل الاتجاهاات ، ومنها شركة (تايم وايز) التى تملك أكبر شركات النشر والإعلام والملاهي والمسارح فى هوليود والعالم وتملك شركة C.N.N. كما أن أهم الشركات التى تتحكم فى السياسة الأمريكية لصالح إسرائيل هي شركة (ماكندوال) وشركة (بوجلانس) وشركة (لوكهيد) الطائرات وشركة تشيز ماهاان للشطاط المصرى وشركة (كيكال توك) اللتان تملكان أهم البنوك وفروعها فى العالم يراس مال صهيونى فى منظمة والتان تدعوان إلى ممع بنوك الدول النامية فى بنوك العولة كاشترس أساليب الإبتلاع ، ومنها شركة (داميلركوايزل) الألمانية الأمريكية الصهيونية لصناعة السيارات والطائرات والتى تقف وراء مناصرة ألمانيا لإسرائيل ، ومنها شركة (فوكس واين) التى أبتعلت شركة (اوى) وشركة (سيات) معا ، ومنها شركة (سكودا) وشركة (بي.أم. ديلوى) التى أبتعلت شركة (روجن) الإيطالية ومنها شركة (فورد) التى أبتعلت وهضمت شركة (مازدا) اليابانية والتى تضغط بنقودها الهائل حاليا على اليابان لمانصرة السياسة الأمريكية بدعم إسرائيل.. وكل هذه الشركات وغيرها مما لا يد ويحصى ولا يصقه علق تلقى منا نحن العرب الأجماح ترصيب العاشق بالمعشوق لآنا كعرب أجواد أسخياء ونلك عواطف جياشة نهديها بالجان لكل من هب وبب أو تلقى بها فى عرض الطريق ومعه حاضرننا الدامى ومستقبلنا الباكي ناسين حق أحيانا القادمة بيننا مدونا العولى الذى له ساق فى أمريكا وساق فى إسرائيل لا يئسانا ويترص بنا وقيم لعدائنا لنا وموافراته ضفنا صرحا شامسا منقيا نراه يلو ويكر ربما إلى أن يقضى على آخر فرد فينا وربما إلى آخر الزمان.

باستبناط نوع جديد من القمع كان إنتاجه يساوى أربعة أمثال إنتاجها القديم ، ويقدره العالين حين قامت باستبناط نوع جديد من الأرز كان إنتاجه يساوى ثلاثة أمثال إنتاجها القديم ، كذلك فإن الدول الصغيرة يجب عليها أن ترفض المسابحة فى بحر الصناعة الثقيلة وهى لا تجيد العمم تقتصر بالصناعة والزراعة ما ، وتسقط فى فم العولة وهو ما أدركته الصين بذكاء كبير حين لجأت إلى الصناعات الصغيرة مؤقتا تترو بها العالم جودة مقبولة ويسعار زهيدة مما أضر بصادرات دول العولة إلى حد كبير ، وتلك - لعمري - واجبات تفرض على المثقفين ثقافة غير عولية فى دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية أن يقودوا حركة مواطينهم نحو الوعى بخطر النار التى تتريد العولة أن تسفطها بهزيمة اقتصادهم بوقت التنمية فى بلادهم واستكمال احتلالها بالاقتصاد بدل العسكر وبلانفاضة غير المكثافة التى تكون دائما فى صالح العولة طالما أن دول العولة هى الأقدر على تقديم منتجاتها بجودة أعلى ويسعار أقل نتيجة تلك الضامات شبه المجانية التى تقتطعين من الدول الصغيرة ونتيجة استخدامها الأيضى العاملة الرخيصة فى العالم الثالث ونتيجة استثماراتها الأقل تكلفة .

وآه ثم آه من أجهزة العولة الإعلامية والإعلانية ومن شبكات اتصالاتها العالية التقنية ومن أسلحتها الظاهرة والخفية التى تهدم بها قيم المجتمعات وتلك تماسكها وتضرب بها ومنهاتها وتنتهك خصوصياتها وتقمص خلايا عائلاتها بالث الفضائى وشبكات الانترنت لإشاعة غيبوبة الوعى مع غيبوبة الاقتصاد وإضاعة الانتماء إلى أوطان لها حدود لتصبح أوطان بلا حدود فتسقط بالتالى مبررات الدفاع عن دول الأوطان وحجية التضحية فى سبيلها ، فالعولة فى كل أشكالها احتلال جديد يكره ، أحدث صورة لا يكلف أصحابها شيئا فلا جند له يقتلون ولا أعباء مادية ضائعة يتحملها ولا مقاومة وطنية تواجه قواته ، والعولة احتلال يرقص له قتلاه ويهتف باسمه ضحاياها !! أما الذين سوف يهترون ظهورهم ضد هذا الكلام ويصرخون على الهرولة إلى عالم العولة ولق أخيلتها والتبرك بشركا فعالها فالهيم أوجه هذه الأسلة :

١- ما الفائدة التى تعود على بلادهم الكلية العولة من تحول الإنتاج من الاستراتيجية

لأنها تمنى فقدان السيادة والتفاضى عن الأمال الوطنية الاستراتيجية وإهدار التاريخ والجغرافيا وواد العزة القومية بطريقة وآد بنات الجاعلية !! - والبلهاء وحدهم هم الذين ينسون أن استيرادهم المواد الغذائية من الأسواق الخارجية فى ظل مقررات العولة وضوابطها وأوامرها وسلطانها يربط البلدان المستوردة بسياسة الدول المصدرة ذلك هو هدف العولة الخبيث الأول ، ولا فلولى : لماذا تحوص الولايات المتحدة وهى أم العولة وأبواها على ربط الدول التى تستورد منتجاتها الغذائية بهذه المنتجات من حيث الكم والكيف والسعر وطريقة الاستهلاك ربما تمكينا تسليحا دكتاتوريا يساعدها عليه أن الصادرات الأمريكية على سبيل المثال من القمح إلى دول الشرق الأقصى بلغت نسبتها ٦٥٪ من جملة الواردات إلى هذه الدول وبلغت نسبة ٧٥٪ الآن من حجم الواردات إلى دول الشرق الأوسط ثم لماذا تحاول الولايات المتحدة بكل الوسائل أن تمسك بيديها الخفصيتين بالدامع جميع الخفيوط التى تربطها بأسواق المواد الغذائية فى دول الفراء وأن تكون هى المستفيد الوحيد ؟

أمريكا إذن تملك كل أسباب التثخير على السياسة الخارجية لدول البوطن الجائعة واغتصاب كل التسهيلات التى تريدها من هذه الدول ولابتزاز كل الامتيازات اللازمة لصالح روس الأموال الأمريكية الصهيونية ، كما أن سيطرة أمريكا على المواد الغذائية يقود إلى تخفيض على أسعارها يفرض على الدول الفقيرة والتى أغلبها زراعية واجبات تهملها وكان يجب أن تقوم بها ، منها إجراء تغييرات جذرية فى الزراعة تلاحق بها الزيادة السكانية ومنها تعبئة كل طاقاتها الإنتاجية ومنها استثمار فائض عمالتها الزراعية ومنها تنظيم تسويق إنتاج صغار ملاجئها بعيدا عن قنافة وحيات أسواق الجملة ومنها إحداث توازن بين إنتاجها الزراعى والصناعى ومنها الوقوف بالمحصار لسياسة أمريكا القبلية التى تخفيها تحت غطاء العولة والتى تستهدفها من وراء سياسة فائض الماصلات الزراعية ومنها ضرورة قيام الدول الفقيرة بتفخيص اعتمادات كبيرة من التراكم القومى لديها لصالح الزراعة المحلية والصناعات التى تربط بها ومنها أن تقوم بتهجين أنواع جديدة من المحاصيل كثيفة الإنتاج مثل الأرز والقمح مسترشدة بتجربة المكسيك حين قامت

المناطق الاقتصادية الخاصة

هل تنجح في جذب استثمارات أجنبية جديدة؟

إن المزايا التي تقدمها مصر الآن للاستثمارات الأجنبية لم تصبح ذات تأثير فعال ، لأن كل دول العالم الآن تقدم مزايا مماثلة ، فالأمر يتطلب أكثر من ذلك ، وهو وجود مناخ اقتصادي عام ، يجذب الاستثمارات الأجنبية ، وهو الأمر الاقتصادي الحاصل في مصر الآن.

كلام للاستهلاك فقط

ويرى الدكتور صلاح النسيوي: أن القول بأن قوانين المناطق الخاصة سوف يزيد الاستثمارات الأجنبية هو مجرد كلام للاستهلاك فقط ، لأن أصحاب الصناعات القائمة هم أنفسهم الذين سيستثمرون في المناطق الجديدة ، محاولين الاستفادة من المزايا التي تقدمها الدولة في هذه المناطق ، وفي هذه الحالة يكون المستفيد هم قلة من رجال الأعمال.

لاحظوا علاناً جيداً

ويرى الدكتور صلاح النسيوي: إلى أن سبب انخفاض الاستثمارات الأجنبية في مصر - بالرغم من الإعفاءات التي تقدمها الدولة لهذه الاستثمارات - هو حالة الكساد التي يعانيها الاقتصاد المصري ، والتي من خلالها لا تحقق الاستثمارات عائداً موازياً للعائد والذي يتحقق في دول أخرى ، وبالتالي تنجح الاستثمارات نحو دول أخرى ، خاصة في ظل العولة ، واتفاقيات منظمة التجارة العالمية أو الجات وغيرها ، هذا بالإضافة إلى الفساد الموجود في بعض الإدارات ، والذي من شأنه أن يؤدي إلى هروب الاستثمارات - سواء كانت محلية أو أجنبية - إلى الخارج ، وكذلك الروتين الذي تشهده معظم المصالح الموجودة في مصر.

في قلب العالم ، من شأنه أن يجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية ويشكل متنامياً يستطيع أن يزيد الإنتاج ، ويدعم الجهد التسويقي ، ويفضل الأرصدة التسويقية ، والتوظيف الكامل للقوى البشرية . ولعل إنشاء قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة ، قد يؤدي إلى التطوير خارج المناطق ، ودخلها ، على أساس أن هذه المناطق تضم كافة الوسائل ، والمعدات التكنولوجية الحديثة ، وهي مما يساعد على التقدم لأن ذلك سيؤدي إلى التطوير من خلال التفعيل والتفاعل المتبادل المشترك ، داخل وخارج المنطقة ذات الطبيعة الخاصة .

يخمد بعض المستثمرين وعلى العكس .. يؤكد الدكتور صلاح النسيوي الخبير الاقتصادي أن إنشاء المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة ، لن يؤدي إلى جذب استثمارات أجنبية جديدة ، لأن هذا القانون سوف يقدم بعض رجال الأعمال ، حيث سيقيم ذلك بتوفير مجموعة من الضمانات التي تسمح بممارسة أنشطة استثمارية جديدة .

ومع العلم أن توقف الاستثمارات الأجنبية عملية مختلفة لأن لها من الشروط والاعتبارات ما يتعدى مجرد إعطاء مزايا وتوفير ضمانات ، أو إعفاءات ضريبية وفي مقدمة هذه الشروط ضرورة وجود مناخ استثماري يحقق فائضاً أكبر من الفائض الذي يتحقق في دول أخرى ، بمعنى أن رأس المال الأجنبي الآن يمتلك استراتيجية كونية ، أي أنه يجب أن نقارن بين المناخ الاستثماري في مصر ، وبين الدول الأخرى.

ويضيف الدكتور صلاح النسيوي:

على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لجذب الاستثمارات الأجنبية ، خلال السنوات الأخيرة .. إلا أن الواقع يشير إلى أن حجم هذه الاستثمارات مازال بعيداً عن المعدلات المقررة لها ، كما أن هذا الحجم لا يتناسب مع الكم الهائل من الإعفاءات التي تقدم للمستثمرين الأجانب ، فقد وصلت نسبة هذه الاستثمارات ٧٠٪ فقط ، من الحجم الذي كان مقرراً تواجداه .

وهكذا .. كان على الدولة - أمام تقلص هذه الاستثمارات - أن تجد حلولاً لها ، وعندئذ قامت بإصدار قوانين جديدة ، تساهم في جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية ، مثل قانون إنشاء المناطق ذات الطبيعة الخاصة والذي يهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية ، من أجل التصدير في المقام الأول .

لقد أكد كثير من الخبراء أن المشروع الجديد من شأنه أن يجذب الاستثمارات ، لكن على الجانب الآخر .. أبدى البعض تحفظه على هذا المشروع ، ونحن نبهونا نصمت إلى كلا الطرفين .. وهذا في النهاية .. مشروعات ذات قدرة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

تحقيق : عادل عيد

للمستثمرين خاصة مع بدء برنامج التحديث بشكل رئيسي في كافة القطاعات الاستثمارية الأجنبية في مصر.

ويوضح الدكتور محسن الخفيري أن قانون إنشاء المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة يعد إحدى مجالات الجذب الاستثماري التي يمكن أن تدفع المزيد من الضخ الاستثماري ، المتزايد للاقتصاد المصري ، خاصة في مجالات الاستثمارات الجديدة ، مثل إنشاء مدن التكنولوجيا الحديثة ، والتي من خلالها نستطيع تطوير الصناعات المغذية للصناعات الكبرى ، وكذلك الصناعات الكبرى القائمة على الابتكار ، وإيجاد الجديد الأكثر إشباعاً للسوق .

موقع جغرافي متميز ويرى محسن الخفيري أن مصر تمتلك موقعاً جغرافياً متميزاً

بداية يقول الدكتور محسن الخفيري الخبير الاقتصادي: إن حالة التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي على مستوى العالم كله أثرت على رغبات المستثمرين في كافة دول العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، والتي شهدت نزوحاً استثمارياً لم يقتصر على المستثمرين الأجانب فقط ، بل على الأمريكيين أنفسهم ، حيث وجهوا استثماراتهم للخارج أو علواً على تقليلها .

وهو يشير إلى أن تناقص الاستثمارات ظاهرة عالمية خاصة بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ مؤكداً أنه على الرغم من ذلك ، فإن مصر تمتلك قدرات جاذبة مماثلة للاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال التنوع والتشكيل من جميع الجوانب والأبعاد للمعرض الاستثماري ، والذي من شأنه أن يعطي عائداً ومردوداً مناسباً

حل جيد

ويؤكد المحاسب مصطفى السلاّب أن قانون إنشاء المناطق الخاصة يعتبر بمثابة حل جيد لحل المشاكل التي تعترض الاستثمارات الأجنبية والمحلية ، حيث سيساهم بشكل كبير في جذب الاستثمارات ، لأنه سوف يعطى المشارييع التي ستقام في هذه المناطق إعفاءات كثيرة ، هذا بالإضافة إلى أن هذه المناطق سوف تشمل كافة الوسائل التكنولوجية الحديثة ، والتي ستنتج سلعا جيدة قادرة على منافسة المنتج الأجنبي ، سواء داخل الأسواق المحلية أو الخارجية ، لذلك سوف تزيد الاستثمارات الأجنبية في ظل صدور هذا القانون الذي طالب به المستثمرون خلال السنوات الماضية.

تحقيق الصادرات

ومن جانبها تؤكد هدى جلال يس رئيس جمعية سيدات الأعمال للتنمية تقول: إن إنشاء المناطق ذات الطبيعة الخاصة هو الأسلوب الأمثل لتحقيق انطلاق الصادرات ، من خلال تطبيق القدرة التنافسية والكفاءة الإنتاجية ، في معظم صناعتنا وإنتاجنا هو التصدير الحقيقي ، إن القدرة التصديرية لدينا ما تقوم على مقدرته على الإنتاج المناس ، والذي تحدده عناصر تكلفة الإنتاج ابتداء من القدرة على التفكير ، والابتكار ، والطاقة الإنتاجية المتاحة ، وانتهاء بالقدرة على التطبيقية والتواصل ، والتوافق مع تزايد في الطلب والبنية الأساسية للتصدير ، والتي تشمل الخدمات المساندة .

ويستطرد رئيس جمعية سيدات الأعمال للتنمية: أنه بالرغم من الجهود المبذولة على كل المستويات ، ويراعى الحكومة لتطبيق توجيه السيد الرئيس محمد حسنى مبارك ، بأن التصدير حياة أو موت، وأن التصدير هو الهدف الأول . . فإن الصادرات تتقدم بمعدل أقل من طموحاتنا ، وتوضع أن أهم أسباب تأخر الاستثمارات الأجنبية في مصر عديدة ومن أهمها الروتين الذي يواجهه المستثمرون في بعض



د. محسن الخضيرى

المناطق الاقتصادية

الخاصة .. تعد إحدى

مجالات الجذب

الاستثمارى



د. صلاح الدسوقي

القانون الجديد ،

يخدم بعض المستثمرين

على حساب

الآخرين .!



مصطفى السلاّب:

الفتح المصرى - منذ

بداية الإنتاج - محمل

بنحو ٢٥% إلى ٤٠%

أعباء .. عن نظيره

الأجنبى



هدى جلال:

الروتين .. من أهم

أسباب تقاص

الاستثمارات الأجنبية.

والقانون الجديد هو

الحل



جون كرياتى:

الابد من تبسيط

إجراءات التعامل

مع المستثمرين

وقانون المناطق الخاصة

جاذب للاستثمار

ارتفاع تكاليف الإنتاج

يقول المحاسب مصطفى السلاّب عضو مجلس الشعب ورئيس جمعية مستثمري مدينة العبور: من الواضح أن هناك العديد من العوامل التي تسببت في تراجع معدل نمو الاستثمارات ، وكذلك ضعف قدرة الاقتصاد القومى على جذب المزيد من الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية. وقد يكن من أهم هذه الأسباب ارتفاع تكاليف مياكل الإنتاج بشكل عام ، مما يحد من قدرة المصنع على تقديم منتج بسعر جيد ، وبجودة على مستوى المنافسة .

ويشير السلاّب إلى أنه على الرغم من تأكيد الدولة على ضرورة تشجيع الاستثمارات ، والحرص على حل المشاكل التي تعترض المستثمرين، وإعلان رئيس الهيئة العامة للاستثمار عن قيام لجنة برئاسة رئيس الوزراء تجتمع كل اسبوعين مع المستثمرين، لمعرفة المشاكل التي تعترضهم ، إلا أنه بات من الواضح أن التهميات التي تواجه مناخ الاستثمار في مصر هي بالتأكيد أكبر من أى لجنة ، أو هيئة تجتمع دوريا .

كما أن عدم الاعتماد بمقومات الاستثمار بالمحافظات ، إنما يمثل خصما من قدرة الاقتصاد المصرى على استثمار المدخرات الوطنية وتشغيل الطاقات العاطلة، خاصة الطاقة البشرية ، كما أن الوحدات المحلية من إدارات المدن والأحياء التي تتعامل معها المؤسسات الصناعية والتجارية ، ليس لديها دافع لإزالة العقبات أمام المستثمرين بالمعنى الواسع لكلمة مستثمرا.

مكاتب الاستثمار بالمدن

ويرى السلاّب أن التأخر في تنفيذ منظومة مكاتب الاستثمار للترويج في المدن الجديدة ، وبعض المحافظات لتسهيل الإجراءات المطلوبة للمستثمر ، في مرحلة الإنشاء أو التشغيل للمشروع . . يمثل عائقا كبيرا أمام الاستثمارات.

قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة سوف يساهم بشكل كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية ، إلى أرض مصر ، خاصة بعد تناقص هذه الاستثمارات بالرغم من جهود الدولة في تدفق هذه الاستثمارات طوال الفترة الأخيرة .

ويختتم حديثه قائلا: القانون جاء معجراً عن مطالب رجال الأعمال والمستثمرين ، خلال السنوات الماضية .

وما أسفرت عنه دراسات الحكومة والتتبعات المختلفة من مطالب المستثمرين العالميين حتى يقدموا على الاستثمار في مصر لانتاج سلع وخدمات ذات قدرة تنافسية عالمية .

ويختتم سيادته الحديث قائلا: إن هذا المشروع تم تطبيقه في دول صناعية كبرى ، وثبت نجاحه كما حدث مثلا في الصين ، وسنغافورة ، وأندونيسيا ، ودول أخرى استطاعت منتجاتها غزو جميع دول العالم .

الصناعية المتقدمة من حيث أنظمة العمل ، وكفاءة العاملين ، والتفنيذ الفوري للخدمة .

أما الشرط الرابع لنجاح هذه الهيئة فهو سيادة المناخ الصحي لنجاح الاستثمارات وكفائته الإنتاجية من خلال نظم جديدة للجمارك والضرائب ، وفرض المنازعات ، وتبسيط إجراءات التعامل مع المستثمرين ، وتيسير التأسيس والإشياء والتشغيل لهم ، بحيث يتعامل المستثمر هنا مع جهة واحدة تكون مفوضة من جميع الوزارات ، وتخفف من الأعباء التي يتحملها المنتجون في البلاد المنافسة ، مع توافر الخدمات بالجودة والأسعار العالمية ، وتواجد علاقات عمل صحية عمادها تقديم الخدمات الجيدة للعاملين وأسرهم ، هذا بالإضافة إلى السيادة الكاملة للدولة من خلال المؤسسات المسنولة مثل الدفاع والأمن القومي ، والأمن الداخلي ، وتحصيل الجمارك ، وتحصيل الضرائب .

المستثمرون يطالبون به ويشير جون كريزي: إلى أن

شرق آسيا .
جاذب للاستثمار
ويضيف جون كريزي رئيس لجنة الاستثمار بمجلس محلي محافظة القليوبية : أن قانون المناطق الخاصة جاذب للاستثمار ، ويعاون في رفع القدرة التنافسية ، لأن المشروع الجديد يقدم كل متطلبات جذب الاستثمارات الوطنية والمحلية ، وسيل تحقيق القدرة التنافسية العالية للإنتاج والتصدير ، وذلك على أساس فلسفة تقوم على عدة أركان .
أولها : وحدة السلطة وتواجدها في مكان واحد يتعامل معه المستثمرون .

ثانيها : وحدة الملكية ، حيث تمتلك الهيئة الاقتصادية كل ما هو موجود داخل المنطقة ، وعليها كل الالتزامات المصاحبة للملكية وتكون الهيئة مملوكة للدولة بالكامل .
وثالث هذه الأركان : وحدة الإدارة التي تتولى مسؤولية إدارة شؤون الهيئة ، حيث تستخدم كافة الأساليب الحديثة المطبقة في الدول

القضاءات ، خاصة من قبل صغار الموظفين . هذا بالإضافة إلى تعدد الجهات التي تتعامل معها المنشأة الجديدة ، كما أن الأعباء الجمركية على السلع والمعدات تمثل عبئا كبيرا على الاستثمارات المحلية والأجنبية في مصر .

وتشير هدى جلال إلى أن حالة الكساد العالمية في السنوات الأخيرة ، أثرت على الاستثمارات الأجنبية في مصر ، لذلك كان لابد من البحث عن تشريعات جديدة تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية بدلا من أن تتجه نحو الخارج .

تجارب الدول الأخرى وتوضح رئيس جمعية سيدات الأعمال : أن إقامة المناطق ذات الطبيعة الخاصة التي وافق عليها مجلس الشعب ، سوف تساهم إلى حد كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية .
وهي ترى أن تجارب الدول الأخرى التي سبقتنا في هذا المجال ، ثبت نجاحها مثل دول

فنادق سميراميس

رويال ونيورويال بالاس

مرسي مطروح طريق الكورنيش

R

استمتع بأسعد أوقاتك معنا

جميع الفنادق مطلة على الكورنيش
درجة أولى ثلاثة نجوم

مع تحيات مدير عام الفنادق
حسن حسونة

الإسكندرية : تليفون ٤٨٣٠٨٢٤ - ٤٨٤٧٨٣٧ - ٤٨٤٦٨٣٧ - ٠٣
مرسي مطروح : تليفون ٤٩٣٢٩٩٣ - ٤٩٣٢٩٩٤ - ٤٩٣٢٩٩٥ - ٠٤٦





- مطعم شرقي وغربي يقدم أشهى الوجبات
- تراسات مبهية - ساخنة وباردة
- جميع الغرف مزودة بخدمات خاصة
- بار بالبنق - Coffee shop
- خدمة مستمرة ٢٤ ساعة يوميا
- موقف خاص للسيارات لزلاء الفندق

شركة الأمل للتجارة الخارجية

الوكيل المخصص للسيارات (١٩٧٠) في مصر

السرعة الاقتصادية المتانة القوة

استيشن ٢١٠٤ ١٥٠٠ سي سي ٧٥ حصان



الشكل الانسيابي الجديد لموديلات ٢٠٠٢ وبأسعار خاصة لفترة محدودة

٢١١٠ ١٥٠٠ سي سي ١١٠ حصان ١٦ صافى حقن الكتروني (انجكتن) بالكمبيوتر ولون - سنترولون - زجاج كيربان



بيك أب ٢١٠٥ ١٥٠٠ سي سي - بنزين حمولة ٧٥٠ كجم



نيشا ١٧٠٠ سي سي ٧٩ حصان دفع رباعي ٤x٤



٢١٠٥ ١٥٠٠ سي سي ٧٤ حصان ٥ سرعات اتمانية دفع خلفي



نيشا بيك أب ١٧٠٠ سي سي - بنزين ٤x٤ حمولة ٧٥٠ كجم



أسعار خاصة للسادة أصحاب الإعفاءات الجمركية المدرسية والطبية للمحجز والاستعلام لدى فروع الشركة:

- الميرالاند ٨ شارع البحرين - مصر الجديدة
- الإسكندرية ٢٤ تعاونيات سموحة
- تليفون ٢٧٧٢٧٢ - ٤٢٥٨٠١٥

- ٣٦ شارع نزيه خليفة - خلف الحرية مول - مصر الجديدة
- الفرزة ٩ شارع الفرزة - مصر الجديدة
- التحرير ١٨٢ شارع التحرير

مركز الخدمة: ١٦ شارع إسماعيل رمزي - مصر الجديدة ت: ٢٥٨١٩٤٨

عبد الناصر .. وتحرير المشرق العربي



عرض :
محمد حسني السيد

يسرني أن تلقى -عزيزي القارئ- في هذا الركن الصغير لتستعرض كتاباً أو بحثاً أو دراسة مما تضمه أرشفة المكتبة من إنتاج الفكر الإنساني ، وجمانة البيهول الذهبية ثورة يوليو المجيدة . . يسرني أن أقدم اليوم كتاباً وثائقياً عن "عبد الناصر وتحرير المشرق العربي" للاستاذ فتحي الديب، ونشره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام عام ٢٠٠٠.

وترجع أهمية هذا الكتاب الضخم إلى أنه شهادة تاريخية المؤلف الذي صاحب الزعيم جمال عبد الناصر منذ قيام الثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والذي كلفه بالعديد من المهام والمسؤوليات الوطنية والقومية وبخاصة في مجال دعم الدور النضالي لحركات التحرر العربي بكافة دول الوطن العربي منذ عام ١٩٥٢ حتى وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر عام ١٩٧٠.

العربي، حقائق وتقاصيل الدور المشرق والمجيد الذي قام به شعب مصر العربي ومثلاً ومجسداً بمعرفته ثورته لمعاوية الناضلين من أبناء الشعب العربي على كل ساحات النضال، ودعمهم لاستخلاص حقهم المشروع في الحياة الحرة الكريمة على أرضهم، بعيداً عن كل صور الاستغلال والكلب والتسلط.

ويوضح المؤلف أنه تم سرده لتسلسل الأحداث بكل صدق وأمانة، مستنداً في تسجيله التاريخي إلى المستندات التي احتفظ بها تنفيذاً لتوجيهات الزعيم جمال عبد الناصر وبعد نظره وتوقعه لمحاولة البعض أن ينحرفوا بشوة ٢٣ يوليو عن مسيرتها النضالية العربية .

ويخلص الكاتب إلى أن كل قارئ منصف تابع ظروف وأحداث تطور مسيرة النضال العربي وأدرك حقيقة دور شعب مصر في مساندة ودعم قرارات النضال العربي بقيادة جمال عبد الناصر سوف يشتركه التوصل إلى الحقائق الجوهرية والأساسية التالية :-

أولاً : الإيمان العميق السيق والمستمر لقائد ثورة ٢٣ يوليو -ومنذ استقرار أوضاعها بمصر- بأهمية وضرورة قيام أي تحرر نضالي على أي جزء من مساحة الوطن العربي معتمداً على قدرات مناضليه الذاتية، مع التزام ثورة مصر بإمداد هؤلاء الناضلين بكل احتياجاتهم التي لا يمكن توفيرها محلياً، على أن يكون ذلك القدر من الإمداد في حدود وقدرات وإمكانات

تشرين (١٨ نوفمبر ١٩٦٣) بالعراق -خطوات الوحدة بين بغداد والقاهرة- مجلس الرئاسة يتطور إلى قيادة سياسية موحدة -القيادة السياسية الموحدة تبأثر عملها -تصدع الحكم القوي ومحاولة الإطاحة بعيد السلام توافر -القيادة السياسية الموحدة تواصل اجتماعاتها -استشهاد الرئيس عبد السلام عارف وتولى شقيقه عبد الرحمن عارف رئاسة الجمهورية العراقية- حزب البعث يستولي على الحكم ويأبش تآمره على القاهرة- الوضع بالعراق قبل وفاة عبد الناصر.

الباب السابع: نضال الشعب العربي في سوريا ولبنان والأردن وفصله: سوريا-لبنان-الأردن- حتى وكيف تم ظهور الأردن على خريطة المشرق العربي-الشعب الفلسطيني يواصل نضاله على أرض الأردن-الملك حسين يتحول بسياسة الأردن لتتخذ مساراً جديداً نحو أمريكا -توترات القمة العربية وقضية فلسطين-الشعب الفلسطيني يخاطر الكفاح المسلح لاستعادة حقوقه المشروعة-قبول مصر لجسارة روجن وموقف المقاومة الفلسطينية-معركة المقاومة بالأردن ودعوة عبد الناصر لاجتماع القاهرة-تأثر السادات والمقاومة الفلسطينية.

ملاحظات ونتائج: يذكر الأستاذ فتحي الديب في خاتمة كتابه القيم عن "عبد الناصر وتحرير المشرق العربي" أنه حاول- بتوفيق من الله -الطبي القدير- أن يضم تسجيله التاريخي لمسيرة نضال ثورة ٢٣ يوليو على مساحة المشرق

وفصله التحرك الرسمي في لبنان والسعودية واليمن-اجتماع سرسك (في يوليو ١٩٥٤) بشمال العراق) -مساعدة التحرك الرسمي في سوريا والأردن والسعودية في سبتمبر ١٩٥٤ -السودان وموقفه من المخطط التحرري العربي -وضع الملكية العربية السعودية وإمارات الخليج العربي.

الباب الرابع: التخطيط لتحرير الوطن العربي : وفصله: التقسيم الشامل للوضع بالوطن العربي- خطة العمل لتحرير الوطن.

الباب الخامس: ثورة ٢٣ يوليو تساند ثورة الشعب العمالي: وفصله: الوضع خلال عام ١٩٥٤- مهمة الكباشي على خشبة الاستعراضية بعمان-قراي مساندة كفاح شعب عمان- بريطانيا تتستمر وراء سلطان مسقط وتحث كل مدن عمان وواحة البريمي -الإعداد لكفاح المسلح بعمان-الإعداد لثورة وتجرها في يونيو ١٩٥٧-الأمم المتحدة وقضية عمان-الدروس المستفادة.

الباب السادس: نضال الشعب العراقي من أجل تصدير إرادته وفصله: عبد الإله ونوري السعيد وثورة ٢٣ يوليو-صوت العرب في معركة حلف بغداد-ثورة ٢٣ يوليو والوحي الوطني-صوت العراق الحر-تفاعلات المد القومي والإعداد للثورة-الإطاحة بنظام الحكم الملكي بالعراق (١٤ يوليو ١٩٥٨) -عبد الكريم قاسم ينحرف بالثورة ويأصب القاهرة العداء- الإطاحة بعيد الكريم قاسم- محادثات الوحدة الثلاثية ومتاورس البعث- عبد السلام عارف وانقلاب

يسجل الكتاب وقائع تكتب لأول مرة عن علاقات مصر الثورة بالقوة الوطنية في المشرق العربي على امتداد ثمانية عشر عاماً ، من خلال عرض ما مر به هذا الجزء الحيوي من الوطن العربي من أحداث ، خلال مسيرة النضال العربي الثوري بقيادة جمال عبد الناصر، ويحلل الكاتب العوامل التي أثرت إيجاباً وسلباً على مسيرة نضال الشعب العربية خلال تلك المرحلة الفاصلة من التاريخ العربي الحديث في كل من: سوريا ولبنان والعراق والأردن والخليج العربي واليمن.

ويوثق الكاتب عرضه للوقائع التاريخية بالمستندات التي تنشر لأول مرة ، لتكتدل الحقائق أمام أبناء الوطن العربي من المحيط إلى الخليج ، ويقع الكتاب يوثاقه في أكثر من سبع مئة صفحة ، ويتقسم الكتاب دون الوثائق إلى سبعة أبواب رئيسية ، يضم كل باب عدد من الفصول الفرعية .. ونستعرض فيما يلي عناوين هذه الأبواب والفتحات:

الباب الأول : التحية العربي لشورة ٢٣ يوليو- وفصله: التكليف-النص-التوجيهات- صوت العرب على الهواء-التوجه إلى الشمال الأفريقي. الباب الثاني: الاستقلال الميداني للساحة العربية: وفصله: سوريا -لبنان-صوت العرب في الحركة-الاستقلال الميداني لباقي أقطار الوطن العربي- التجمع الطائفي العربي بالقاهرة. الباب الثالث: ثورة يوليو وتحرك عربياً على المستوى الرسمي:

مصر الثورة.

ثانياً عدم تقاضى أو ترديد مصر الثورة في الاستجابة الفورية لمساندة أي تحرر نقالي عربي، وأما بدورها فتتحقق الاستقرار والاستمرار على طريق أهدافه، بعيداً عن أي تدخل أو تطلع لمكسب شخصي، وبلا تفكير أو رغبة في الانقسام، كما يدعى البعض من مزيجي التاريخ، بل كان رائد قيادة ثورة مصر-على الدوام- التأكيد على تحقيق المصلحة العليا لجمهورية الأمة العربية، انطلاقاً من الإيمان الراسخ بأن حرية وكرامة الوطن العربي والشعب العربي تظل متوقفة مابقي مواطن عربي واحد على أي جزء من الأرض العربية رازحا تحت نير الاستغلال والظلم والفساد، محروماً من ممارسة حقه الطبيعي والمشروع في الحرية، والتفتح بمحابهاته الله داخل وخارج باطن أرضه، من ثروات طبيعية لصالحه ولصالح أخوته وأسرة وطنه الصغير والكبير على حد سواء.

ثالثاً: لم يحقق شعب مصر ولا قيادته الثورية أي مكسب شخصي أو مادي طوال مسيرته النضالية في مساندة قضائياً أبناء وطنه التحرري، بل العكس هو الصحيح، والدليل والحقائق الدالة على ذلك ليست في حاجة إلى التأكيد عليها، فالأكل يعلم ما قمه شعب مصر من تضحيات بشرية ومادية، ومواجهته مصر الثورة من أزمات اقتصادية ومعيشية، وما تعرضت إليه من المآثرات القتالية التي دبرها الاستعمار وعملاته وريبتة إسرائيل، كما لم تسلم أرض مصر من العدوان المسلح على أرضها عدة مرات.

ورغم كل تلك الأزمات والمآثرات، ظل شعب مصر صامداً على المبادئ ولم يتردد في استمراره في العطاء بلا حدود، بعيداً عن أسلوب الاستعمار والانتهازيين من عملائه الذين يتخون من أسلوب حساب المكسب والخسارة منهجهم الذي يجيئون ويلتزمون به.

رابعاً: إن نجاح ثورة يوليو وقيادتها الثورية في دعم قدرات

النضال العربي على امتداد مساحة الوطن العربي لم يتم عشوائياً، بل جاء محصلة دراسة عميقة وبنية وتخطيط واعى بالواقع العربي، وفهم مستفيض للتحديات العاتية والمتشابكة التي أقامتها القوى المضادة للتحرر العربي الداخلي والخارجي، كما جاء ثمرة الجهود النضالية والتضحيات التي لم تتوقف للمناضلين العرب الشرفاء من أبناء أمتنا العربية الخالدة على امتداد مساحة أرضها.

خامساً: لم يتم التمازج الجماهيري بكل مساحات الوطن العربي بجمال عبد الناصر والاتفاق حوله من قراء، بل تم من وعى وإدراك واقتناع وإيمان بما قمه شعب مصر بزعامة من قوة في السلوك النضالي، والتزام صادق بما رفعت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من أهداف وقيم ومبادئ وضعتها موضع التنفيذ منذ أسست لها الأوضاع الداخلية على أرض مصر وبالتحديد في نهاية مارس ١٩٥٢، وناضلت قيادتها بشعب مصر وبقدراته الذاتية من أجل تحقيق تلك القيم والمبادئ بكل صلاية وإيجابية وجدية، وبزعامة وأصرار لم يعرف التراجع، وبلا تمييز بين ساحة عربية وأخرى، أو بين مناضل عربي ورفيق نضال عربي آخر، ويتم كل ذلك في إطار من البعد عن كل صور المناورات والمهاترات الحزبية التي يتقنها المحزبون والتي عانت من سلبياتها جماهيرنا العربية على طول ساحة الوطن العربي وعرضه.

سادساً: كان أمراً طبيعياً ومنطقياً أن تواجه ثورة مصر بالعدى من المشاكل والعقبات والتحديات التي تتفق قدراتها على الوفاء والاستجابة لكل مطالب واحتياجات كافة جهات النضال العربي في وقت واحد، إلا أنه وبالرغم من إمكانيات شعب مصر المحدودة -إذاً ماقيست بإمكانيات دولتي اللغة الاستعماريين إنجلترا وفرنسا- فقد عوشت صلاية المناضلين الشرفاء وعمق إيمانهم، بالإضافة إلى لغة التنسيق الذي انتمت به قيادة الثورة، واتسم به

عطاء شعب مصر لتلبية احتياجات جهات النضال العربي كلها مع التركيز المستمر على ضرورة مراعاة حسن استخدام الموارد المتاحة، كالل ذلك تأثيره الكبير في دعم قدرات النضال رغم طول زمن المسيرة، ولتتمكن المناضلين العرب الشرفاء من اجبار الاستعمار الفرنسي والبريطاني على التسليم بحطال نضال الجماهير العربية بعد أن فقد كلاهما هيئته وجبروته، وتذاعت غرسة سياسته من غلاة المستعمرين، وإيحمل كل منهما عصاه على كتفه ويلقيها أرض الوطن العربي غير مسؤولة عليها، وليقع كل من غلاة الاستعمار الفرنسي والبريطاني ليجتروا الحقائق والمطامير متحسين على ما فات من حياة الترف التي سعوا لتحقيقها لاستنزاف دم وخيرات أبناء أمتنا العربية.

سابعاً: حينما التزمت قيادة ثورة ٢٣ يوليو بمباشرة واجبتها القومي التحرري لدعم كل حركات النضال العربي، التي لجأ قادتها الوطنيين إلى القاصرة طلباً لعون ثورة مصر، لم يفكر جمال عبد الناصر ولا معاونوه، ممن تحملوا هذه المسؤولية النضالية أن يفرضوا وصاياهم على قيادة أي حركة نضالية على امتداد الساحة العربية، أو يلزموا قادتها باتخاذ أي مواقف أو قرارات معينة، وذلك التزاماً بإيمان واقتناع عبد الناصر بمعاونتيه بأن أصعب الأضرهم الأقدر والأجسر على تكثيف قراراتهم بما يتماشى ومصلحة وأهداف نضالهم.

ثامناً: لا ينبغي كل ماسبق أن طريق النضال أمام ثورة ٢٣ يوليو الممتدة لشعب مصر، على ساحة المشرق العربي، كان طريقاً مغروشاً بالورود، بل واجهته العديد من الفترات والكوابت والتكسات التي دنت مسيرة النضالية في بعض مراحلها نتيجة لتطورات الأحداث وتغيير الظروف الموضوعية المطلقة النابعة من سلوكيات وتحولات بعض من المستعمرات للمجد الشخص وكروا

موجة النضال الشعبي بحثاً وراء مكسب مادي شخصي، أو من أجل متعة دينية زائلة، إلا أن وعي المناضلين والزامهم بالنضال الجوهري كثيراً ما يقف في وجهه هؤلاء العابثين بقدرات ومصالح جماهير الشعب، وقضى على طلعاتهم المنحرفة العذبة.

تاسعاً: لعل أهم الصفات وأجدرها بالتقويم الموضوعي يتطلب ضرورة الإلمام بحقيقة التيارات المتصارعة على المسرح العربي طوال سنين النضال، وفعالية تأثيرها في واقع المجتمع العربي، الأمر الذي يؤكد أهمية عدم قياس حركات النضال العربي بقوانين المكسب والفسادة، ولا بطول وقصر الفترات الزمنية التي استغرقها مسيرة النضال ولا بالتضحيات التي قدمها الشعب العربي من دماء أبناءه، وإنما المقياس الحقيقي ينصب وبالدرجة الأولى على مقدار ماحققه هذا النضال من نتائج إيجابية على طريق تحرير الوطن العربي من كل صور الاستغلال والتحكم، وبقر ما حققه من توفير الحياة الكريمة للإنسان العربي وأسرته على أرض وطنه.

عاشراً: وأخيراً وليس آخراً فلا شك أن إلقاء نظرة موضوعية على خريطة الوطن العربي قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ويوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠-حينما استرد الخالق سبحانه وتعالى وديعته الزعيم والفائد والمناضل جمال عبد الناصر- تلك النظرة كفيلاً بإيضاح وتأكيد الدور المحيد والمشرق الذي قامت به مصر (ثورة يوليو) وقيادتها الثورية وتوفيق من الله ونصره إلى تحرير كافة أجزاء الوطن العربي من كل صور الاستعمار والاستغلال والظلم، ليشعر المواطن العربي بأنميته، ويزهو بعرويته ويفخر بنضاله، وليعكس تأثير نضاله ليساهم بدور إيجابي وفعال في تحرير شعوب القارة الأفريقية، ولتنتقل موجة التحرر لتعم ماسمى حالياً بالعالم الثالث، وتستمر أمجاد ثورة ٢٣ يوليو صفحة ناصعة في سجل التاريخ الإنساني والتحرري لعالمنا المعاصر.

دور النقابات العمالية قضية

اهتمت المجلة منذ العدد الأول لصدورها بالنقابات العمالية على اعتبار أنها دعامة أساسية من دعائم النهضة العمالية بصفة خاصة والنهضتين الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة.. إذ لا يوجد بين الخطوات الإصلاحية في مجال العمل والعمال ما هو أعظم شأنًا وأجل خطراً من النقابة العمالية لأنها أداة من أدوات البعث القومي الذي ننشده.. وانطلاقاً من تلك الرؤية لدور النقابات جاء اهتمام مجلة "العمل" بها ومناقشة دورها في المجتمع الاشتراكي - حينذاك - في خطة التنمية بجانب التمرش لنشأة النقابات تاريخياً والقوانين التي نظمت هذه النشأة بالإضافة إلى دورها من أجل قضية تعليم العمال .. وسوف نعرض لهذه القضايا التي تناولتها المجلة انطلاقاً من اهتمامها بالنقابات في التحقيق التالي:

الرئيسي للتقدم الاقتصادي قطاع التشييد والبناء : الذي يرتبط نجاحه بالحاجة إلى الإنشادات المقررة في القطاعات الإنتاجية الأخرى.

النقابة والقانون
ولم يفك المجلة أن تلقى الضوء على النشأة التاريخية للنقابات العمالية والقوانين المنظمة لها فكتب الأستاذ يوسف فخري رحمه الله والذي كان يشغل مدير عام الشؤون القانونية بوزارة العمل في ذلك الوقت مقالاً جاء فيه: "فلعت الحركة عندنا أشواطاً طويلة عن طريقها خلقت تكونت أول نقابة في مصر عام ١٩٠٨ و صدر أول قانون لتنظيم النقابات عام ١٩٤٢ ومنذ هذا التاريخ توالى التشريعات المنظمة للنقابات المحددة لأغراضها وإذا كانت النقابة لم تعرف عندنا إلا عام ١٩٠٩ فقد كانت وجودها ممتدة في تاريخها يمثلها نظام الطوائف التي كانت سارية بمصر حتى عام ١٨٩٠م.

واستعرض المقال المراحل التاريخية لظهور النقابات بداية من نقابة عمال السجائر المختلفة عام ١٩٠٨ ثم نقابة عمال الترام، نقابة عمال الصناعات اليدوية وقد أثرت الحرب العالمية الأولى على توقف نشأة هذه النقابات ثم ما لبث أن عادت مرة أخرى لكن دون أن يعترف بها المشرع.

ويؤكد الكاتب في النهاية أن كل ما سبق كان رداً على ما يشاغلون عن دور النقابات العمالية في المجتمع الاشتراكي.

تفصيل
ولاكتفى المجلة بهذا العرض الموجز السابق ولكن يلتقط الضمير هؤلاء كعمال الخيط مرة أخرى ويفصل في مقال له دور النقابات في خطة التنمية ويؤكد فيه على أهمية النقابات العمالية في بناء هيكل المجتمع الاشتراكي العربي الجديد.

وتعرضت المجلة لدور ومسؤوليات العمل والعمال، والتنظيمات النقابية تجاه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يصبو المجتمع إلى تحقيقها.

وأكدت أن المسؤولية تقع على المجتمع بجميع أفرادها وتنظيماته ومؤسساته وبعدها الإنتاجية المختلفة . كما أن التعاون والرباط بين مختلف الأفراد والأنشطة والتنظيمات ومنها التنظيمات العمالية في كل من القطاع العام والخاص من المستلزمات الأساسية للتخطيط.

ثم استعرض المقال أهداف الإنتاج في عدة مجالات كالآتي:
الزراعة: تهدف لها اتجاهاً الأول زيادة الإنتاج والثاني هو رفع دخل الزارع وأسره عمومًا .
الصناعة: باعتبارها المنفذ

دور النقابات في التأمينات الإجتماعية: وتقوم النقابات بهذه المهمة بالطرق الآتية:

١- أن تكون حلقة اتصال مباشر لدى المؤسسة أو لدى صاحب العمل لإنهاء المشاكل التأمينية التي تصادف أعضائها.
٢- تنظيم برامج ثقافية للعمال تبين لهم المشاكل التأمينية المخططة وسبل التغلب عليها.

دور النقابات في المجال القومي والري
إن أول واجبات النقابات في الجمهورية العربية المتحدة هي توطيد أواصر الإخوة والصداقة والتعاون بين عمال الوطن العربي وأن تتبادل الخبرات وتقدم أفضل تجاربها لتحقيقها.

دور النقابات في المجال الدولي
عن طريق إقرار حق الشعوب في تقرير مصيرها والتمتع بالاستقلال الوطني الكامل ومقاومة سياسة الفصورية والتعصب الجنسي والذهبي، وتجنيد العالم ويلات الصروب ومنع استخدام الطاقة الذرية في الأغراض الحربية.

دور النقابات في خطة التنمية
يجب على النقابات أن تصبح مسئولة مسئولية مباشرة عن المشاركة الفعلية البناءة في زيادة الإنتاج والارتفاع بمستوى الكفاية الإنتاجية

تحت عنوان دور النقابات في المجتمع الاشتراكي العربي كتب النقابى على سيد على "والذى أصبح بعد ذلك وزيراً للدولة" يقول إن النقابات العمالية تستطيع ممارسة مسئولياتها عن طريق الإسهام الجدى في رفع الكفاية الفكرية والفنية، ومن ثم الكفاية الإنتاجية العمال، كذلك أن تستطيع ممارسة مسئولياتها عن طريق صيانة حقوق العمال ومصالحهم ورفع مستواهم المادى والثقافى، وأصبح لزاماً عليها أن تبادر برسم برامجها لتحقيق هذه الأهداف لتؤدى دورها في المجتمع الاشتراكي.

دور النقابات في الخدمات الإجتماعية
لاشك أن القرارات الاشتراكية الجديدة قد مهدت السبيل أمام النقابات العمالية لاتجاه نمو هذا الجانب الجديد الذى لم يسبق لأكثرها في البلاد الأخرى أن تمارسه .

ثم جاء القرار الجمهوري رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ الذى قسم تخصيص ١٥٪ من الأرباح الصافية لإنفاقها في خدمات اجتماعية وإسكانية لصالح العمال على أن يكون ذلك بالاتفاق مع النقابة وهذا القرار وفر للنقابات العمالية القوة المادية التي تكفل لها القيام بمهمتها.



كل المجتمع

ويعود القرار إلى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ الذي يعرف "العمال" ويحدد من لهم الحق من العمال في تكوين النقابات وبيان إجراءات تكوينها وشروط العضوية.

ويحدد اختصاصاتها وأغراضها ونظم حلها وتصفية أموالها ويحقق في الوقت ذاته الرقابة الحكومية عليها.

وطالب في النهاية بأن تساهم النقابات في تخطيط السياسة الاقتصادية ومشايخ التنمية والعمل على إنجاحها بجانب تقديم الخدمات العامة لأعضائها.

النقابة والثقافة العمالية

أما النقابي سعد محمد أحمد الذي أصبح رئيساً للاتحاد العام للعمال ووزيراً للعمل ، فقد كتب مقالاً أكد فيه أن الزيادة في الحركة النقابية قد كافوا من أجل قضية تعليم العمال ضد الجمود والتمييز والجهل إلى أن تكلت جهودهم بالنجاح واستعرض المراحل التاريخية لهذه الجهود منذ الحركات الخاصة بتعليم الطبقة العاملة في القرن الثامن عشر وإنشاء المعاهد الفنية لتدريس العلوم التطبيقية في عام ١٨٢٠ واستعرض في إيجاز الجهود التعليمية للنقابات في عدة دول مثل الاتحادات التعليمية للعمال بالسويد عام ١٩١٣ ، وفي فنلندا عام ١٩١٩ ، والدانمرك عام ١٩٢٩ ، والنرويج في عام ١٩٣١ وقدم الأمثلة للعمل البناء والمستكر الذي تؤديه البرامج التعليمية التي تديرها النقابات أو التي تنظم لأجل النقابات وأعضائها ومختلف بلاد العالم ليؤكد أن هناك نشاطاً متأججاً وثورانياً مضطرباً في ميدان تعليم العمال وأن نشاط التعليم العمالي كان دائماً تروماً لحركة النقابات وسيظل كذلك

مجلة العمل - إبريل-مايو ١٩٦٣

منطقة عمل السويس

١- مساعد مخزني جيجد الإيطالية والعربية، مرتب ١٨٠ قرشاً في اليوم للشركة الفنية للصناعات البترولية بالسويس.

منطقة عمل القاهرة

تطلب هيئة البريد بكاالوريوس تجارة ولسانس أداب قسم انجليزى لشغل الوظائف من المرتبة الرابعة المالية الإدارية ابتداء من ١٥ جنيهاً تزداد إلى ٢٠ جنيهاً بعد سنتين ومنح علاوة قدرها ٣ جنيهاً كل سنتين حتى نهاية مربوط الدرجة.

منطقة عمل الجيزة

٣- بكاالوريوس زراعة دفعة ٦٣ ضعبة المواد الغذائية لشركة بيرة الأهرام بالجيزة.

العمل-سبتمبر ١٩٦٣

٦٦- تعيين ١٦٥ موظفاً من حملة ليسانس الحقوق و٦٦ من حملة بكاالوريوس التجارة و١٦ من حملة الأسس و٧ من خريجي كليات الآداب ودار العلوم كما تم تعيين ٢٠ موظفاً من حملة الثانوية العامة وقد تم توزيع هؤلاء الموظفين على الديوان العام ومناطق الوزارة في جميع أنحاء الجمهورية العربية المتحدة.

٦٧- أعدت إدارة القوى العاملة دراسة عن طريقة اختيار العمال المزمع ترشيحهم للعمل بالسند العالي طبقاً لما تتطلبه وزارة السد العالي.

٦٨- تقر إبقاء مستخدمى سلاوة العمالية السودانية المحليين من التزام الحصول على تراخيص العمل.

٦٩- أصدرت إدارة الشؤون العامة بوزارة العمل نشرة وزارة العمل الشهرية وتتضمن النشرة أخباراً متنوعة ونشاط الوزارة في مجالاتها المختلفة ، كما تعد الإدارة الآن عدداً من الكتب عن نشاط الوزارة في مختلف أنواع النشاط.

مجلة "العمل" - إبريل-مايو ١٩٦٣

تشريعات وقوانين



العمال يستحق أجره كاملاً إذا صادف يوم عطلة الأسبوعية أحد الأعياد الدينية

استطلعت إدارة بحوث التشريعات العمالية بوزارة العمل رأى مجلس الدولة عما إذا كان العمال يستحقون أجراً عن يوم المواد النبوى الشريف الذى وافق يوم الراحة الأسبوعية غير المنجورة لهم من عمله، وهل يجوز لرب العمال إذا كان قد وفى لعماله أجورهم من هذا اليوم أن يخصمه من أجازاتهم السنوية أم لا ؟

وأفتى مجلس الدولة أنه من حيث موافقة يوم المواد النبوى يوم الراحة الأسبوعية غير المنجورة للعمال فإن هذا اليوم هو يوم المواد النبوى الذى يستحق العمال إجازة بأجر كامل فيه، ومن ثم فإنه بالرغم من هذه الموافقة فالعمال يستحق أجره بذلك متفاضلاً، ومن ثم لا يجوز له بحال أن يقتضى مقابل وفائه بذلك الأجر عن طريق خصم يوم من إجازة العامل السنوية، لذلك رأى مجلس الدولة أن العمال الذين وافق يوم المواد النبوى الشريف يوم عطلتهم الأسبوعية غير المنجورة يستحقون أجورهم من هذا اليوم ولا يجوز لرب العمل خصمه من إجازتهم السنوية.

قانون العمل

الولايات المتحدة:

بلغ عدد العاملين في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي خمسة ملايين في سنة ١٩٦١ ، ارتفع هذا الرقم في السنة الماضية إلى حوالي ستة ملايين ، ثم عاد فانخفض إلى حوالي أربعة ملايين ، أعلى أجر يتقاضاه العامل هناك ما يعادل بالدولار ٣٢ جنيهاً استرلينياً في الأسبوع.

سويسرا:

تقارير هيئة العمل الدوائية تقول إن الأسعار ارتفعت في معظم بلدان العالم خلال العام الماضي .. تتراوح النسبة بين ١٠٪ و ٢٥٪ . إسرائيل من بين الدول التي ارتفعت فيها الأسعار بنسبة كبيرة.

يوغوسلافيا

استطاعت المرأة العاملة في يوغوسلافيا أن تحقق تنوعاً ملحوظاً على فتيات جنسها في البلاد الأخرى .. تقول التقارير إن أكثر من ٢٠ ألف امرأة دخلت ميدان العمل في السنوات الخمس الأخيرة، وبذلك يصيب عدد النساء العاملات في يوغوسلافيا حوالي المليون وهو عدد كبير إذا قيس بالنسبة لعدد الأيدي العاملة هناك

"العمل" - إبريل-مايو ١٩٦٣



أخبار النقابات

يقدمها : محمد محمد علي

دورة تدريبية بالقاهرة لعمال البترول العرب

العربي لتشغيل العمالة العربية موقف استيراد السلع التي لا تنتج في أي بلد عربي واستخدام السلع ذات المنشأ العربي بدلا من الاستيراد من دول غير عربية.

وكان النقابي فوزي عبد الباري أمين عام الاتحاد قد افتتح الدورة بكلمة أكد فيها أن الاتحاد يعد حاليا خطة لحل مشكلات العاملين في القطاعات التابعة للاتحاد ، وإنه يجري تنفيذ خطة للتدريب والتثقيف لإعداد كوادر عربية مؤهلة للقيام بالدفاع عن حقوق العمال في الصالح العربي وتحسين ظروف وشروط بيئة العمل .

شارك في الدورة قيادات نقابية من ١٤ دولة عربية في قطاعات النفط والكيماويات والمناجم .



جميع الدول العربية وحل مشكلات البطالة في بعض الدول العربية . وفي كلمته طالب النقابي السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال بضرورة تكاتف كل القوى والمنظمات العربية في سبيل إقامة سوق عربية مشتركة تعزز التبادل التجاري وتمطي أولوية للإنتاج

التجاري بين الدول العربية - للأصاف - لا يتعدى ٨٪ من حجم التجارة العربية مع العالم في حين تصل إلى ٩٢ ٪ مع دول الغرب والد استمطعن تنشيط التجارة البينية العربية أي بين الدول العربية لأصبح من السهل تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين

أمن النقابي أحمد العمالي وزير القوى العاملة والهجرة الحاجة إلى التضامن والتعاون النقابي بين الدول العربية في مواجهة العملة والشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية العالمية .

جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها سيادته في افتتاح الدورة التدريبية التي شارك فيها عدد من العمال العرب ، ونظمها الاتحاد العربي لعمال النفط والمناجم والكيماويات برئاسة النقابي فوزي عبد الباري الأمين العام للاتحاد ، وشهد افتتاح الدورة النقابي السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال .

أوضح الوزير أن التبادل

نقابة عمال المناجم والمهاجر تطالب بتشغيل شركة سيناء للفحم



بغزق رفاعي

تقدمت النقابة العامة لعمال المناجم والمهاجر بمذكرة إلى الدكتور وزير الصناعة عن أحوال شركة سيناء للفحم التي يعمل بها حاليا ٦٠٠ عامل منجم بمناسبتة ما تريد من الاتجاه لإغلاق الشركة بما يترتب عليه تشريد عمالها .. تقول المذكرة التي تقدم بها النقابي بغزق رفاعي رئيس النقابة العامة أن الشركة تأسست عام ١٩٨٨ بعد أن كانت مشروعا برأسمال قدره ٧٠ مليون جنيه مملوكة بالكامل لهيئة المساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية بغرض استغلال منجم فحم المئارة ببناء على دراسات الجيود الاقتصادية التي تمت بواسطة بيت خبرة إنجليزي لإنتاج ٦٠٠ ألف طن سنويا وقدرت التكلفة الاستثمارية من المكون الأجنبي بمبلغ ٥٠ مليون جنيه إسترليني تمول على أساس ١٢,٥ مليون جنيه إسترليني منحة لاترد وقد وافق مجلس الشعب في ذلك الوقت على قبول المنحة .

بالفة الصعوبة مما أثر على إنتاجها وتطالب النقابة العامة بضرورة تشكيل لجنة فنية محايدة على أعلى مستوى لمعاينة المنجم والمعدات العاملة به قبل اتخاذ أية قرارات بشأن توقف العمل بالمنجم ، كما أن النقابة تطالب بتشكيل لجنة لدراسة إمكانية الاستفادة من إنتاج المنجم محليا حيث إنه من بين الدراسات التي تمت مؤخرا دراسة جدوى تدعو إلى استخدامه في صناعة الكوك حيث إن شركة الكوك تستورد ٢ مليون طن فحم سنويا.. وفي حالة عدم إمكانية استخدامه محليا فإن هناك شركة سعودية أمريكية عرضت للمشاركة في إنتاج المنجم وتقديم تكنولوجيا جديدة.. ولسات النقابية إن الاحتياطي المؤكد من الفحم يقدر بـ ٢٧ مليون طن كسما يبلغ

الاحتياطي القابل للتعبين ٢٢ مليون طن ، أي أنه يمكن تشغيله للشركة لمدة ثلاثين عاما على الأقل إذا ما أرادت الحكومة تقديم الدعم المناسب لتشغيل الشركة حفاظا على الثروة القومية وكذلك حفاظا على العمالة المصرية التي تم تريب بعضها بمناجم إنجلترا والتي يصعب توفيرها في حالة توزيع هذه العمالة على شركات أخرى .

وقد بدأت الشركة في الاعتماد على مواردها الذاتية المحدودة اعتبارا من العام المالي ١٩٨٧/٨٦ في تلبية احتياجاتها من أجور ومستلزمات وقطع غيار وخلافه وأدى ذلك إلى تعثر الشركة ماليا ، كما أدى ذلك إلى تفاد رصيد قطع غيار المعدات منذ أكثر من ثلاثة أعوام مما جعل الشركة تعمل في ظروف فنية

خروج ٦٠٠ عامل للمعاش المبكر من شركة النيل العامة للنقل النهرى



بعد اندماج شركة النقل النهري وشركة النيل العامة للنقل المائي وبعد جهد خارق استطاعت اللجنة النقابية للشركة بعد اندماجها الحصول على موافقة رئيس الشركة العامة للنقل النهري ورئيس الشركة القابضة على خروج ٦٠٠ عامل بطريق المعاش المبكر وحصولهم على المبالغ المقررة التى تبدأ من ١٢ ألف جنيه إلى ٣٥ ألف جنيه حسب مدة خبرة العامل.

صرح بذلك النقابى على النجار رئيس اللجنة النقابية بشركة النيل العامة للنقل النهري بالقاهرة

جبهة النقابية المصرية لمواجهة التجارات الدولية ودعم نضال الشعب العربى الفلسطينى الإجماع الطارىء للأمانة العامة والعرفى للعاملين بالتعليم والطباعة والنشر القاهرة ٢٠٠٤/٧/٣٠



اجتماع طارئ للاتحاد العربى لعمال التعليم

تتسبب المواقف وتوحيد الصف لمواجهة هذه التحديات والحفاظ على حقوقنا التاريخية .
وقال النقابى محمد بغنى عوض الأمين العام للاتحاد العربى للتعليم والطباعة والإعلام فى بداية الاجتماع ورئيس النقابة العامة للتعليم والبحث العلمى : إن العرب اليوم أخرج ما يكونون إلى الوحدة والتضامن ودعم الشعب الفلسطينى لمواجهة الصلح الإسرائيلى الذى يتخفى مشاعر العرب والمسلمين بشكل سافر .
استمر الاجتماع الطارئ للاتحاد مدة أربعة أيام أصدر فى نهاية الاجتماع عددا من التوصيات المهمة .

وتحدث النقابى السيد راشد فلكد أن هذا اللقاء العربى يمثل أسمى آيات التضامن والتسويق ويأتى فى مناسبة عزيزة على مصر والأمة العربية وفى مرور ٥٠ عاما على ثورة يوازي المجيدة التى قادها الزعيم الأرحام جمال عبد الناصر الذى أعطى للفلسطين العربية والفلسطينية من عمره الكثير .
وأشاد رئيس الاتحاد العام للعمال بدور الرئيس حسنى مبارك فى دعم الصمود الفلسطينى وتحقيق التضامن العربى ، مؤكداً أنه لايدخر جهدا ويعمل ليل نهار لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين وإقامة دولتهم المستقلة رغم الضغوط الدولية التى تمارس ، مما يجعلنا فى أمس الحاجة إلى

أكد النقابى أحمد المعامى وزير القوى العاملة والهجرة ضرورة وضع آليات جديدة لسياسات التعليم فى الوطن العربى خاصة الفنى والصناعى لمواجهة التطور الحديث والتكنولوجيا العملية وإتاحة فرص عمل جديدة للقضاء على البطالة .
جاء ذلك فى الكلمة التى ألقاها سيادته فى الاجتماع الطارئ للاتحاد العربى للتعليم والإعلام والصحافة الذى عقد بالقاهرة فى الأسبوع الماضى برئاسة النقابى محمد بغنى عوض ، وشهده النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال ووكيل مجلس الشعب وعدد من القيادات النقابية العربية والمصرية .

مشروع لخدمة شباب الخريجين أبناء أعضاء النقابة العامة لعمال الزراعة



جمال الشيخ

أعد النقابى جمال الشيخ نائب أول رئيس النقابة لعمال الزراعة والذى مشروها إنشاء مركز لخدمة شباب الخريجين أبناء أعضاء النقابة العامة لعمال الزراعة والذى ، يهدف المشروع إلى المساهمة مع الدولة فى تنفيذ خططها البشرية والاقتصادية من خلال التنسيق والمساهمة مع وزارة القوى العاملة لتوفير فرص عمل للشباب من أبناء أعضاء النقابة .
وعن أسلوب تنفيذ المشروع يقول النقابى جمال الشيخ يتم إعداد قاعدة بيانات لأعضاء من خلال استمارة بيانات توزع عليهم من خلال اللجان النقابية ثم تصنف الشباب من حيث المؤهلات والتخصص وتاريخ التخرج والتقدير والرغبات .. يجمعها التعرف على احتياجات السوق من خلال نشرة التوظيف التى تصدرها وزارة القوى العاملة والإعلانات بالصحف والاتصال بالشركات والمشروعات التعرف على احتياجاتها ، ثم يقوم المركز بإخطار أعضائه بال أماكن التى تطلب تخصصاتهم للتقدم إليها ويقوم المركز بعقد الدورات التدريبية والتثقيفية الراغبين فى عمل مشروعات خدمية أو إنتاجية خاصة .
وعن أهم نتائج المشروع يقوم معد المشروع بتوسيع قاعدة النشاط النقابى لخدمة أعضائه يتقاطعه مع احتياجات المجتمع ، ويتوسع قاعدة العضوية باللجان النقابية نتيجة لذلك ودعم الدور النقابى واكتسابه خبرات جديدة .

• اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة •

النقابة العامة لعمال القزل والنسيج وإبائها النقابية

في مناسبة

اليوبيل الذهبي لثورة ٢٣ يوليو المجيدة

التي غيرت وجه الحياة على أرض مصرنا العزيزة والأمة العربية
نحى الزعيم القائد العظيم

محمد حسنى مبارك

ونؤيده فى جميع خطواته .. داخليا وخارجيا

ونؤكد على أن عمال مصر هم فى مقدمة

الصفوف للدفاع عن الوطن العزيز

بالروح والدم تحت قيادته الرشيدة

رئيس النقابة العامة

السيد محمد راشد

• اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة •

اليوبيل الذهبي لثورة ٢٣ يوليو المجيدة

في مناسبة هذا اليوبيل المجيد
نبعث بتحية خالصة للرئيس

محمد حسنى مبارك

ونتجه بقلب نابض بالخير
والازدهار الى آفاق أوسع من العمل
والإنتاج حتى تتحقق أهداف الوطن
في التنمية والتقدم والرخاء

مجلس الإدارة والنقابات الفرعية واللجان النقابية
للنقابة العامة للزراعة والرى والثروة المائية

النقابة العامة للعاملين بالزراعة والرى والثروة المائية

رئيس النقابة العامة

مهندس: محمد عبد الحليم عبد الحفيظ

• اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة •

اليوبيل الذهبي لثورة ٢٣ يوليو المجيدة

يبعث عمال البترول الأوفياء بتحيةة خالصة للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

ويعبرون عن تقديرهم للدور الداعم النبيل لعمال البترول
الذى يقوم به السيد المهندس

سامح فهمى

وزير البترول والثروة المعدنية

ويتجهون بقلوب نابضة بالخير والأزدهار

إلى آفاق أوسع من العمل والإنتاج

حتى تتحقق أهداف الوطن فى

التنمية والرخاء والتقدم

النقابة العامة للعاملين بالبترول ولجانها النقابية

رئيس النقابة العامة

فوزى عبد البارى حسين

أمين الصندوق

مصطفى كمال

الأمين العام

سامى صقر

• اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة •

النقابة العامة

لأعمال النقل البحرى

ولجانها النقابية

فى مناسبة

اليوبيل الذهبى لثورة ٢٣ يوليو المجيدة

وتأميم قناة السويس

نحى من أعماق قلوبنا ابن مصر البار الرئيس

محمد حسنى مبارك

ونحى الإدارة المصرية لقناة السويس التى يقودها بشرف وأمانة

الضريق أحمد فاضل رئيس هيئة قناة السويس

رئيس النقابة العامة

عادل الصبيحى

الأمين العام

أمين الصندوق

الريان / حمدى عبد الواحد

حسنى السيد خضر

• اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة •

التقابة العامة للسكك الحديدية ولجانها التقابلية



فاروق نصار رئيس التقابة العامة وأعضائها
يسعدهم في مناسبة

اليوبيل الذهبي لثورة ٢٣ يوليو المجيدة

أن يهنئون السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

وشعب وعمال مصر ويعلنون من جديد أنهم سيظلوا جنود مصر الأوفياء لخدمة بلادهم ودفع عجلة الإنتاج بمراهق السكة الحديد وتحسين أداؤها في ظل قيادتها التنفيذية والشعبية

الدكتور م. حمدى الشايب وزير النقل وأحمد العماوى وزير القوى العاملة والسيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر ووكيل مجلس الشعب والمهندس عرفة النويعم رئيس هيئة السكة الحديد

الأمين العام

حمدان حامد السيد

أمين الصندوق

زغلول عبد المتعم إسماعيل

• اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة •

اليوبيل الذهبي لثورة ٢٣ يوليو المجيدة

محمد حسنى مبارك

ونتجه بقلب نابض بالخير والازدهار
إلى آفاق أوسع من العمل والإنتاج
حتى تتحقق أهداف الوطن
فى التنمية والتقدم والرخاء

النقابة العامة للعاملين بالصناعات الغذائية

ولجانها النقابية

رئيس النقابة العامة

محمد نجيب مهنى

الأمين العام

شعبان على مصطفى

أمين الصندوق

عادل متولى بدوى

• اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة •



النقابة العامة لعمال الخدمات الصحية

مجلس إدارة النقابة العامة لعمال الخدمات الصحية
ولجانها النقابية تتقدم بأسمى آيات التهنئة
لأبن مصر البار الرئيس

محمد حسنى مبارك

بمناسبة

اليوبيل الذهبي لثورة ٢٣ يوليو المجيدة

مجددين العهد لله والوطن على مواصلة الجهد من أجل
مصر القوية الحرة .. مصر المستقبل .. مصر الأقدار على
تحقيق ما تصبو إليه من آمال في الرخاء والسلام

رئيس النقابة العامة

عبد الحميد عبد الجواد إسماعيل

الأمين العام

سيد محمود عشاوى

الأمين المالى

أحمد السعيد النحاس

• اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة •

النقابة العامة

للعاملين بالصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية

نيابة عن جنود وأبطال الإنتاج العاملين في الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية يتوجه مجلس إدارة النقابة العامة ولجانها النقابية بتحية تقدير وكبار ثورة يوليو المجيدة .. تلك الثورة التي مكنت الطبقة العاملة من تأكيد دورها الطليعي في العمل الوطني ووضعت الأسس المتينة لبناء قاعدة صناعية ثابتة وعدالة اجتماعية راسخة .. وفي مناسبة

اليوبيل الذهبي لثورة ٢٣ يوليو المجيدة

نتوجه بتحية صادقة للقوى العاملة صاحبة المصلحة في الحفاظ على ما حققته ثورة ٢٣ يوليو من إنجازات راسخة المواقف الوطنية والقومية ونؤيد بالأعزاز والتقدير المواقف الوطنية والقومية للرئيس

محمد حسنى مبارك

كما تعتر النقابة العامة بمواقف سيادته المخلصة للطبقة العاملة وبهذه المناسبة تحية تقدير لجميع عمال مصر وقياداتهم النقابية

رئيس النقابة العامة
عبد المنعم محمد العزالى

الأمين العام
مصطفى فتح الله الفيل

أمين الصندوق
عبد الباقي إبراهيم

• اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة •



النقابة العامة لعمال التجارة

تقدم أجمل التهاني وأسمى آيات التقدير والعرفان
إلى شعب مصر العظيم في مناسبة

اليوبيل الذهبي لثورة ٢٣ يوليو المجيدة

ويجددون تأييدهم للسيد الرئيس

محمد حسني مبارك

رئيس النقابة العامة

فؤاد يوسف محمد توما

الأمين العام

سمير عبد الشافي الشطانوفى

أمين الصندوق

محمد إبراهيم عبدربه

• اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبي لثورة يوليو الجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو الجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو الجيدة •

النقابة العامة للبريد

مجلس إدارة النقابة العامة للبريد ولجانها النقابية
يتقدم بأسمى آيات التهاني للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

ويغتنم مناسبة

اليوبيل الذهبي لثورة ٢٣ يوليو الجيدة

ليتقدم بوافر التهئة للسادة

الدكتور أحمد نظيف وزير الاتصالات والمعلومات

السيد أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

المهندس أحمد الصولى رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد

السيد السيد محمد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال

رئيس النقابة العامة

حسنى محمد زهران

• اليوبيل الذهبي لثورة يوليو الجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو الجيدة • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو الجيدة •

• اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة •

الهيئة العامة للخدمات الإدارية والاجتماعية وتجارتها النقابية

في مناسبة

اليوبيل الذهبي لثورة ٢٣ يوليو المجيدة

نحيى من أعماق قلوبنا ابن مصر البار الرئيس

محمد حسنى مبارك

ونتجه بقلوب نابضة بالخير والازدهار الى آفاق أوسع من
العمل والإنتاج حتى تتحقق أهداف الوطن فى التنمية
والتقدم والرخاء

رئيس النقابة العامة
د. أحمد عبد الظاهر عثمان

أمين الصندوق
إبراهيم إسماعيل

الأمين العام
مختار حمودة لمعى

• اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة •

• اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة • • اليوبيل الذهبي لثورة يوليو المجيدة •



لواء عبدالسلام المحجوب



أحمد الحماوي



السيد راشد

اللجنة الثقافية للعامين
بشركة العمالية والتجارية
للزهر والسبح

تتقدم باسمي آيات التهنئة إلى شعب الاسكندرية وإلى جميع القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية وإلى السيد اللواء عبد السلام محجوب بمحافظ الاسكندرية والمهندس صلاح محمد عبد السلام رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب والمحاسب إبراهيم محمد حسن نائب رئيس مجلس الإدارة

بمناسبة العيد القومي للمحافظة

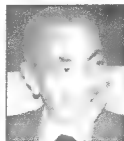
وتحية حب لقائد الحركة النقابية أحمد الحماوي وزير القوى العاملة والهجرة السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر وتحية حب لقائد مسيرة السلام الرئيس محمد حسني مبارك

بمناسبة

اليوبيل الذهبي لثورة يوليو

رئيس اللجنة	أمين العام
يومي سليمان محمد	السعيد محمود عبد الحميد
نائب الرئيس	أمين الصندوق
محمود رشدي سير صبحي جلال	أنور سعد عبد العليم
م.الأمين العام	م.أمين الصندوق
محمد بسيوني علي	جابر محمد علي بلال

الأعضاء: وليد علي عبد العاطي - علي منصور محمد زاهد شعبان حسين عبد الرسول- السيد محمد السيد يوسف - علاء علي طلبة مشرف النقابة العامة بالاسكندرية أبو السعود أحمد عباس



لواء عبدالسلام المحجوب



أحمد الحماوي



السيد راشد

اللجنة الثقافية للعامين
بشركة العمالية والتجارية
للزهر والسبح

تتقدم باسمي آيات التهنئة إلى شعب الاسكندرية وإلى جميع القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية إلى محافظته وإلى السيد اللواء عبد السلام المحجوب بمحافظ الاسكندرية والمهندس محمد عبد المنعم الهامي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

بمناسبة العيد القومي للمحافظة

كما تتقدم إلى السادة

أحمد الحماوي وزير القوى العاملة والهجرة السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر وتهنئة خاصة لقائد مسيرة السلام السيد الرئيس

محمد حسني مبارك

بمناسبة

اليوبيل الذهبي لثورة ٢٣ يوليو

رئيس اللجنة	نائب الرئيس
عبد الرحمن إسماعيل مطر	مصطفى محمد محمد خاطر
أمين العام	أمين الصندوق
عمر محمد رسلان	حسين عبد الشافي عبد الرحيم
م.الأمين العام	م.أمين الصندوق
عادل مصطفى حريزي	محمد عبد الله مصطفى

الأعضاء:

محمد صبري إبراهيم - عمر محمد العطاوي - محمود إسماعيل راشد شعبان بسيوني - أحمد عبد الحميد العبد نجيب فؤاد سعد - إبراهيم محمد خالد

اللجنة التنفيذية للمعاني بمصانع البناء والأخشاب بالإسكندرية



اللواء عبد السلام المحجوب

تتقدم بخالص التهنة الي السيد اللواء

عبد السلام المحجوب

محافظ الاسكندرية

وشعب الاسكندرية العظيم بمناسبة

العيد القومي للمحافظة

وتهنة خاصة لقائد مسيرة السلام السيد الرئيس



سيد طه حسن

محمد حسنى مبارك

بمناسبة

اليوبيل الذهبى لثورة ٢٣ يوليو

رئيس اللجنة

محمد محمد حسين احمد



محمد محمد حسن

نائب الرئيس

مصطفى مسعود محمود غانم

الأمين العام

عادل أبو الوفا جاد الكريم

أمين صندوق مساعد

مصطفى محمد حسن

أمين عام مساعد

أحمد حمد حسن محمد

أمين الصندوق،

عبد الله محمد محمد عبد الله

الأعضاء:

يسرى أبو الوفا جاد الكريم - إبراهيم عمر إبراهيم جاد - عادل عبد العاطى أبو المجد
سامى عبد النعم عطية - سمير السعيد مرجان - عاطف فرغلى إمام - عرفة أبو القاسم على



شركة هيكييت مالتى سيرف بهنا

شركة مساهمة مصرية



اللواء عبدالسلام المحجوب

نتقدم بخالص التهنية الى السيد اللواء

عبد السلام المحجوب محافظ الاسكندرية

وشعب الاسكندرية العظيم بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

في ظل القيادة الرشيدة للسيد الرئيس



الرئيس محمد حسنى مبارك

محمد حسنى مبارك



إن مجموعة شركات هيكييت بهنا لخدمات صناعة الحديد والصلب من شركات الاستثمار الرائدة بجمهورية مصر العربية ، تأسست شركة هيكييت مالتى سيرف بهنا وشركة هيكييت بهنا للعمليات الصناعية للقيام بالعمليات الصناعية المطلوبة لمصانع الصلب مثل استخلاص الصلب من الخبث ومعالجة ونقل الخبث الساخن من الأفران واستقبال وتصنيف وتزويد الأفران بالخرقة وتقوم الشركة حالياً بتقديم خدماتها لمصانع العز بمدينة السادات ومصانع عز الدخيلة بالإسكندرية.

العمى أبو يوسف ك ١٨ - آخر مساكن الحديد والصلب شمال عمارات الكوثر - ت: ٤٢٦٨٥٠٥ - فاكس ٤٢٦٨٥٠٦

الاسكندرية الوطنية للحديد والصلب - الاسكندرية - تليفون: ٤٢٦٨٥٠٥ (٠٢)

مصانع العز لمصانع الصلب - مدينة السادات تليفون: ٦٠٢٠٧٠ (٠٤٨)



الحاج محمد خليل



اللواء عبدالسلام المحجوب

شركة عبور سيناء لصناعة الأواني المنزلية

تتقدم ببالغ الثمنته إلى السيد اللواء عبد السلام المحجوب محافظ الإسكندرية
والى شعب الإسكندرية الكريم وجميع القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية بالمحافظة

بمناسبة العيد القومى للمحافظة

كما تتقدم ببالغ الثمنته إلى السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

بمناسبة

اليوبيل الذهبى لثورة ٢٣ يوليو المجيدة

خبرة خمسون عاما فى صناعة الأوانى

أفضل ما يمكن شراؤه من أوانى

أوانى من الألومنيوم الأبيض اللامع للمنازل

أوانى من الألومنيوم الماط للمضادق والمطاعم

ألومنيوم نقى عالى الجودة ٩٩,٧%

رئيس مجلس الإدارة

الحاج محمد خليل على

وشهرته العريى خليل

المدير العام

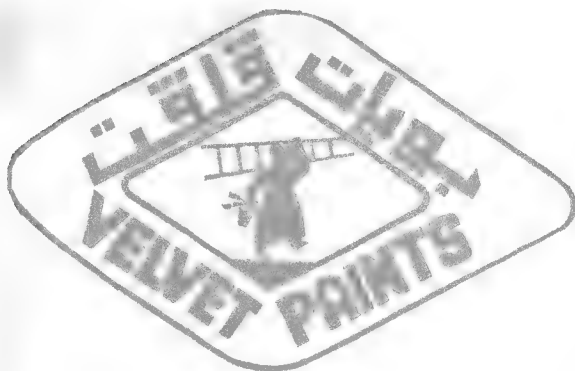
محمد محمد خليل

الإدارة: ٢ شارع القاضى سند - اللبان ت ٤٨٦٤٨١٩

المصانع: الكيلو ٢٣ طريق إسكندرية - القاهرة الصحراوى مرغم ت ٤٧٠٠٥٣٣ تليفاكس: ٤٧٠١١٦١

شركة الإسكندرية للبويات والكيمائيات

قلقت



أول مصنع أنشئ في مصر عام ١٩٤٨ لإنتاج البويات البلاستيك
يتوجه بالشكر للسادة عملائه لثقتهم الغالية بمنتجاته

المصنع الكيلو ٢٤ طريق إسكندرية - القاهرة الصحراوي - مرغم - إسكندرية
ت: ٤٧٠١١١٨ - ٤٧٠١١٢٨ - فاكس ٤٧٠١١٢٧ المعرض ٩٧ شارع المحافظة القديمة ت: ٤٩١٣٩١٧



شركة النحاس المصرية



الرئيس محمد حسنى مبارك



محمد أنور السادات



جمال عبد الناصر

تقدم أجمل التهاني واسمى آيات التقدير والعرفان إلى شعب مصر
العزيز هي متاسبة

تقدم بكل فخر منتجاتها من المنتجات الحديدية
(منتجات الصلب) - أسلاك وحبال صلب - شناير حزم
اليالات - مسبوكات صلب
المنتجات غير الحديدية (منتجات النحاس والألومنيوم)
- أقراص وألواح وأسلاك - مواسير وقطاعات مختلفة
- رفائق الألومنيوم للأغراض الصناعية والاستعمالات
أوتى منزلية (بوزال) - لفات وشرائط الألومنيوم - أشكال
مختلفة

اليوبيل الذهبي لثورة ٢٣ يوليو المجيدة

ويجدون تأييدهم السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

كما يتقدم إلى شعب الإسكندرية

والى السيد اللواء عبد السلام الحجيوب محافظ الإسكندرية

بمناسبة

العيد القومي للمحافظة

رئيس اللجنة

نائب الرئيس

الأميين العام

سليمان رجب سليمان
أمين الصندوق

أحمد محمد أحمد -
مساعد الأمين العام

عبد المنعم حافظ
مساعد أمين الصندوق

عبد الله عماد أحمد
عضو جمعية عمومية

محمد عبد القادر أحمد

نسمیر خلیل ابراہیم

ابراهيم محمد أبو العلا درويش

إبراهيم محمد عبد الله

الأعضاء: إبراهيم حسين عليوة - جودة علي أحمد - نبيل تلمي عمران

مركز الرئيسي والمصانع، حجر النواتية- رمل الإسكندرية ت: ٥٠١٤٤٣٣-٥٠١٤٤٣٤-٥٠١٤٤٣٥ (٠٣) إدارة التصدير ت: ٥٠١٠٦٥٠ فاكس: ٥٠١٢٢٣١/٥٠١٥٠٦٣

فروع ومكاتب البيع: الإسكندرية: ٧٩ شارع أبي الدرداء، ٤٨٤٦١٤١- ١٠٢ شارع مسجد العطارين، ٤٨٤٢٣٣٩- طريق الحرية (تقاطع النسي دانيال) ت: ٤٨٣١٥٦٢٣

القاهرة- ٦٦ شارع الجمهورية ت: ٥٩١٦٢٣١-٩٠ شارع الأزهر ت: ٥٩٠١٤٣٦- أرض شريفات ٣٩٠٩٦٧٨

المؤسسة الاجتماعية العمالية

بشبرا الخيمة



فتحي نعمة الله



الرئيس محمد حسني مبارك



عبد المنعم الغزالي

في مناسبة

اليوبيل الذهبي لثورة ٢٣ يوليو الجيدة

رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

وأعضاء مجلس الإدارة وجميع العاملين يتقدمون بأسمى آيات التهاني للسيد الرئيس

محمد حسني مبارك

وتغتنم هذه المناسبة لتتقدم بوافر التهنئة للسادة

السيد محمد راشد

رئيس الاتحاد العام لعمال مصر

أحمد العمالي

وزير القوى العاملة والهجرة

والى جميع عمال مصر الأوفياء

رئيس مجلس الإدارة

عبد المنعم الغزالي

مدير عام المؤسسة

فتحي نعمة الله

اليوميل الذهبى لثورة ٢٣ يوليو المجيدة

فى ذكرى هذا اليوم المجيد نبعث بتحية خالصة للرئيس

محمد حسنى مبارك

ونتجه بقلب نابض بالخير والازدهار
إلى آفاق أوسع من العمل والإنتاج
حتى تتحقق أهداف الوطن
فى التنمية والتقدم والرخاء

النقابة العامة للطاملين بالتطليم والبحث العلمى

ولجانها النقابية

رئيس النقابة العامة

محمد وطنى عوض إبراهيم

الأمين العام

السيد أبوالمجد حمزة

أمين الصندوق

مصطفى كمال إبراهيم



أحمد العماوي



الرئيس محمد حسنى مبارك



السيد راشد



المؤسسة الثقافية العمالية الجامعة العمالية

رئيس مجلس الإدارة والمدير العام ونائب رئيس الجامعة العمالية وأعضاء
مجلس الإدارة وجميع العاملين يتقدمون بأسمى آيات التهاني للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

وتفتتم مناسبة

اليوميل الذهبى لثورة ٢٣ يوليو المجيدة

ونتقدم بالتهنئة إلى السادة

السيد راشد

أحمد العماوي

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووكيل مجلس الشعب

وزير القوى العاملة والهجرة

والى جميع قيادات وعمال مصر الأوفياء

د. عماد الدين حسن

مدير عام المؤسسة الثقافية العمالية

ونائب رئيس الجامعة العمالية

الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

ونقابات العامة ولجانها
النقابية وقواعدها العمالية



بمناسبة

اليوميل الذهبى لثورة ٢٣ يوليو المجيدة

نحيى من أعماق قلوبنا ابن مصر البار الزعيم القائد الرئيس

محمد حسنى مبارك

ونعاهد الله والوطن أن نسير وراءه فى طريق النصر من أجل بناء مصر العظمى
فى جميع مجالات التشييد والتعمير والبناء .. وأن نبذل المزيد من العرق والتضحية
من أجل بناء مجتمع حركيم فى ظل الديمقراطية الحقيقية لمجتمعنا

رئيس الاتحاد العام

السيد محمد راشد

وكيل مجلس الشعب